بسم الله الرحمن الرحيم

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

اثر الحركات الاحتجاجية في التنمية السياسية في الأردن

٢٠١١-٢٠١٣

Impact of the Protesting movements in the Political Development in Jordan ٢٠١١-٢٠١٣

إعداد الطالبة

آمنة احمد جابر نمران

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت

٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

اثر الحركات الاحتجاجية في التنمية السياسية في الأردن

٢٠١١-٢٠١٣

إعداد الطالبة: آمنة احمد جابر نمران

المشرف: الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

نوقشت وأوصي بإيجازها/ تعديلها/ رفضها، بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٣.

أعضاء لجنة المناقشة :	**الصفة:**	**التوقيع:**
أ.د محمد عوض الهزايمة	**مشرفاً**	**.....**
د. أمين علي العزام	**عضواً**	**.....**
د. عاهد المشاقبة	**عضواً**	**.....**
أ.د عبدالفتاح الرشدان	**عضواً من الخارج**	**.....**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقعة أدناه (**آمنة احمد جابر نمران**) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة ٠

الاسم :- **آمنة احمد جابر نمران**

التوقيع :-

التاريخ:- / /٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

إلى والدي رمز العطاء والتفاني أطال الله في عمره .

االى من يناديها فؤادي قبل لساني ..... إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

الى كل دمعة ترقرقت على خدها ..... الى كل خفقة خفقها قلبها

الى من أعشق عمري لاجلها .....لأني اذا مت أخشى على دمعها .....الى والدتي الحبيبة

إلى الذي يقف التكريم حائراً أمام عطائه

وتعجز الكلمات عن الوفاء بفضلِه

وينبض قلبي برجاء لينال محبته ودوام قُربه

الى من يناديه فؤادي قبل لساني الى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

الى الذي أمدني بالعزم والقوة والإصرار

الى توأم روحي (زوجي العزيز)

إلى أولادي وبناتي الأعزاء

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فلا يسعُني إلا أن اعترف بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لكل ذي فضلٍ عليَّ بعد الله، وإنني أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، الذي كان مشرفاً رئيسياً على هذا العمل، على ما قدمه لي من نصح وتوجيه وإرشاد، والذي لم يبخل عليّ لحظة واحدة من علمه الوفير وخبرته الواسعة، فكان نعم المشرف الذي أقف عاجز عن تقديم الشكر له فجزاه الله خيرَ الجزاء، ورفع درجاته وأثقلَ في الميزان حسناته.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لمن لم يبخلوا بعطائهم الأساتذة والمدرسين في معهد بيت الحكمة، الذي قدموا لي كل جهد، واشكر كل من ساهم في مناقشة هذا الرسالة من لجنة المناقشة والتحكيم، وكل من أسهم في تعديلها وتنسيقها، وكل من ساهم في إنجاحها وإخراجها في هذا الشكل.

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص باللغة العربية ..... ي

ABSTRACT ..... ك

أثر الحركات الاحتجاجية على التنمية السياسية في الأردن ١

مقدمة: ١

أولا: أهمية الدراسة: ٢

ثانيا: أهداف الدراسة: ٢

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٣

رابعا : فرضية الدراسة: ٣

خامسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية: ٤

سادساً: منهجية البحث: ٤

١. المنهج التحليلي النظمي: ٤

٢. منهج صنع القرار: ٥

سابعا: حدود البحث: ٥

ثامناً: الدراسات السابقة: ٦

الفصل الأول: الاحتجاجات والتنمية السياسية ٩

المبحث الأول: ماهيَّة الاحتجاجات الشعبية وأبعادها ١٠

المطلب الأول: مفهوم الاحتجاجات الشعبية. ١٠

المطلب الأول : مفهوم الاحتجاجات الشعبية. ١١

أولاً: التعريف بالاحتجاجات الشعبية: ١١

ثانياً: أبعاد الاحتجاجات الشعبية: ١٤

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات الاحتجاجات الشعبية. ١٦

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولاً: أهداف الاحتجاجات الشعبية: ١٧
ثانياً: معوقات الاحتجاجات الشعبية: ٢١
المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية: المفهوم والأهداف..... ٢٢
المطلب الأول: ماهية التنمية السياسية وأبعادها ٢٤
المطلب الثاني: أهداف ومعوقات التنمية السياسية ٣١
ثانياً: معوقات التنمية السياسية: ٣٧
الفصل الثاني: أسباب الاحتجاجات الشعبية في الأردن ٤١
المبحث الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية..... ٤٢
المطلب الأول: الأسباب السياسية..... ٤٣
أولاً: الأسباب السياسية الخارجية: ٤٤
ثانيا: الأسباب السياسية الداخلية: ٤٨
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية ٥٤
أولاً: الأسباب الاقتصادية الداخلية: ٥٤
ثانياً: الأسباب الاقتصادية الخارجية: ٥٨
المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية والثقافية ٦١
المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية ٦٢
أولاً: الفقر والبطالة:..... ٦٣
ثانيا: الواسطة والمحسوبية:..... ٦٦
المطلب الثاني: الأسباب الثقافية..... ٦٧
أولاً: كثرة استخدام وسائل الاتصالات(الانترنت، مواقع التواصل الاجتماعي...): ٦٨
ثانيا: تنامي الوعي الجماهيري:..... ٧١
الفصل الثالث: الحركات الاحتجاجية والمؤثرات التنموية ٧٤
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية التنموية ٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية ٧٦
المطلب الثاني: الآثار السياسية ٨٤
أولا: التعددية السياسية: ٨٤
ثانيا: الحريات العامة: ٨٩
المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية التنموية ٩٦
المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني ٩٧
المطلب الثاني: الآثار على الواقع الاجتماعي ١٠٤
أولا: المرأة: ١٠٤
ثانيا: الفقر: ١٠٧
ثالثا: البطالة: ١١٠
رابعا: الصحة: ١١٢
خامسا: التعليم: ١١٦
الخاتمة ١١٨
المراجع ١٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١ ٢	طبيعـة مطالـب المحتجـيـن	٢٠
٢	عدد المسجلين للانتخابات والمقترعين والنسب المئوية لانتخابات عام ٢٠١٣.	١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

أثر الحركات الاحتجاجية في التنمية السياسية في الأردن
٢٠١١-٢٠١٣

الباحث : آمنة الخزاعلة

المشرف : أ.د محمد عوض الهزايمة

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر الاحتجاجات الشعبية في التنمية السياسية في الأردن في الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن هناك علاقة بين الحركات الاحتجاجية والتنمية السياسية، وان العلاقة بينهما ارتباطية فكلما زادت وتيرة الاحتجاجات الشعبية زاد الاهتمام بالتنمية السياسية في الدولة، كما أن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على اثر الاحتجاجات الشعبية في التنمية السياسية في الأردن في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، والتعرف على أبعادها وأسبابها، والتنمية السياسية من حيث الأبعاد وتأثرها في الاحتجاجات الشعبية، وتدور حول سؤال محوري مفاده: ما مدى تأثير الاحتجاجات الشعبية على التنمية السياسية في الأردن (٢٠١١-٢٠١٣، وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري فقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى منهج صنع القرار، هذا وقد أفضت الدراسة إلى صحة الفرضية والإجابة على سؤالها المحوري.

لقد أوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات استوجبت هي الأخرى عدة توصيات، واهم الاستنتاجات هي: أن الحركات الاحتجاجية في الأردن كانت اخف وتيرة من غيرها في البلدان العربية على الرغم من تأثرها فيها، وان هناك أسباب وعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية أثّرت على نمط هذه الاحتجاجات وشعاراتها، كما أن الحكومة تعاملت مع الاحتجاجات من خلال استيعابها وعدم قمعها، والسير في طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأما التوصيات فأهمها: وضع التشريعات اللازمة لتسريع عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، والوصول إلى الحكومة البرلمانية، وزيادة فاعلية الأحزاب والجمعيات والمؤسسات التنموية الأردنية.

الكلمات الدالة هي: الاحتجاجات، الحراك الشعبي، التنمية السياسية، الاصلاح

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ABSTRACT

Impact of the Protesting movements in the Political Development in Jordan ٢٠١١-٢٠١٣

This study aimed to identify the impact of protest movements on the political development in jordan , in the period from ٢٠١١ to ٢٠١٣, the main hypothesis of study was : there is a relevant relationship between protest movements and the political development ; whenever protest movement raised their tone , the state incresed its concern about political development . the problem of the study represented in identifying the impact of the protest movements on the political development in jordan , in the period from ٢٠١١ to ٢٠١٣ , identifying its dimensions and cause , it emphasized on the question : what is the level of impact for the protest movements on the political development in jordan (٢٠١١-٢٠١٣) ? in order to verify the reliability of the hypothesis and to answer the main questions, the researcher used the descriptive analysis method in addition to decision –making method , the study conclouded to the reliablity of the hypothesis and answered the main question .

Also , the study concluded to many finding and recommendation , the most important findings were : the protest movement in Jordan , although it was affected by other movement in arab countries , were of lower tone , economical , political , and social factors contributed the pattern of these protests and its signs , the government apprehended the protests movements, deal with it witout suppression, and proceeded on political, economical, and social reform, most important recommendations were making the required legislations to accelerate the process of economical and political reform, achieving the parliament government , increasing the efficiency of political parties, socoeties, and jordanian development facilitates.

Keyword : protests , people movement , political development , reform .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أثر الحركات الاحتجاجية على التنمية السياسية في الأردن

مقدمة:

تصاعدت الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي واختلفت طبيعتها من بلد الى آخر حتى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة، تباينت من مرحلة الى أخرى، ومن واقع الى آخر، وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي، والمدقق بالحركات الاحتجاجية العربية الحديثة أو ما يطلق عليه الربيع العربي في البلدان العربية يرى إن هناك تبايناً واضحاً في مسارها، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز، لم تقترب من المجال السياسي، أو أنها تحمل أفكاراً مُختلطة ما بين الحِراك الاجتماعي والسياسي، وقد لا تعكس هذه الاحتجاجات هموماً حقيقية، بل قد تكون ظهرت وولدت لتنفيذ أجندة سياسية يتم توظيفها في الصراع السياسي الذي تشهده الأنظمة الحاكمة العربية التقليدية مع قوى المعارضة.

تعد الاحتجاجات الشعبية في الأردن من مظاهر التغيرات التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة، حيث ظهر مُصطلح الربيع العربي، وقد بدأ الحراك في الأردن قبل إن تقوم الثورات الشعبية العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، والتي أثمرت في أكثر من بلد عربي سقوط الأنظمة فيها، وشهد الأردن حراكاً شعبياً مطلبياً منذ عام ٢٠١٠، وما قبلها ٢٠٠٩، وقبل ذلك في أحداث هبة نيسان عام ١٩٨٩، وكان لا بد من تنبُه صُنَّاع القرار السياسي في الأردن الى الحِراك الشعبي والاحتجاجات الشعبية، فقد كان مفاجئاً لهم، واستخدمت أساليب تراوحت بين الترغيب والترهيب لاحتواء الاحتجاجات الشعبية بدلاً من الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة، والسعي لإيجاد حلول عملية للأزمة التي تمر بها الأردن، وجاءت الاحتجاجات الشعبية رافضة لكافة الأساليب والأدوات التقليدية التي اتبعتها القوى السياسية في البلاد في سعيها للإصلاح وتعميق التجربة الديمقراطية، وقد كانت الاحتجاجات لها أبعاد تنموية سياسية، برزت فيها الحاجة المُلِحّة للتنمية السياسية، وعمل صُنّاع القرار على تفادي الخطر المُحْدِق في ظل الأحداث العربية الراهنة، وقد عبَّر احتجاج المواطن الأردني على مدى أربع سنوات عن وعي المواطن السياسي، بالإضافة الى انكشاف الغطاء عن الأزمة التي كان يعاني منها الأردن سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي كانت نتيجة ما يمر به العالم من أزمات الاقتصادية، بالإضافة الى سوء اتخاذ القرار المناسب خصوصاً من قبل المتنفذين الذين تغلب تحقيق مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة وهذا ما أثبتته هيئة مكافحة الفساد في تحقيقها في أكثر من قضية، بالإضافة الى الثورات التي حدثت في الدول المجاورة للأردن وتدفق اللاجئين منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه تهدف الدراسة الى التعرف على اثر الاحتجاجات الشعبية في التنمية السياسية في الأردن في الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ الى عام ٢٠١٣، والتعرف على أبعادها وأسبابها في كافة الجوانب والوقوف على العوامل المؤثرة في العملية التنموية السياسية، ومدى تأثيرها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في الأردن ودول الربيع العربي أو فشلها، والدولة الأردنية بسبب موقعها الجغرافي وسياستها المعتدلة وعلاقاتها الخارجية المتينة، تعمل على الحياد في كافة الصُعُدْ للخروج من الأزمات محافظة فيها على أمنها الداخلي والخارجي والاقتصادي والاجتماعي.

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة اثر الاحتجاجات الشعبية في التنمية السياسية في الأردن في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، حيث بدأت الاحتجاجات بعد الفشل المتكرر في تحقيق نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي، وكان دافعاً الى نشوء العديد من الاختلالات داخل المجتمع الأردني، الأمر الذي أدى الى حالة عدم استقرار اقتصادي واجتماعي، ونشوء ظاهرة الحركات الاحتجاجية خاصة في عام ٢٠١١، وتبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١- إفادة الباحثين والمهتمين في تعرف ماهيّة الاحتجاجات الشعبية وأبعادها وأهدافها ومعوقاتها.
٢- تقدم رؤية لصناع القرار السياسي في المنطقة العربية وتعينهم على معالجة الأسباب التي تقف خلف الاحتجاجات، والآثار الناتجة عنها.
٣- تحفز صناع القرار السياسي بالإسراع في عملية التنمية السياسية.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

١- توضيح اثر الاحتجاجات الشعبية على التنمية السياسية في الأردن.
٢- تسليط الضوء على الاحتجاجات الشعبية والتنمية السياسية من حيث مفهومها وأبعادها وأهدافها ومعوقاتها.
٣- توضيح العوامل الأساسية في بروز ظاهرة الاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- توضيح الإجراءات السياسية التي تتبناها الأردن من اجل احتواء الاحتجاجات الشعبية والحد من تداعياتها المترتبة عليها وعلى النظام السياسي في الأردن على مستوى المطالب والاستجابة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهد الأردن احتجاجات شعبية واسعة بدأت قبل قيام الثورات العربية، نتيجة للفشل في محاولات الإصلاح والنتائج السلبية المترتبة على فشل الإصلاحات الاقتصادية، والارتفاع الصاعد للأسعار، وغيرها من التأملات للنهوض بالاقتصاد ولكنها غير ملموسة، وقد طالب المواطن الأردني بالتنمية السياسية، بكافة الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، والنهوض في الإصلاحات من اجل الخروج من الواقع الذي فرضته الأزمات الاقتصادية العالمية، وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اثر الاحتجاجات الشعبية على التنمية السياسية في الأردن في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، والتعرف على أبعادها وأسبابها، والتنمية السياسية من حيث الأبعاد وتأثرها في الاحتجاجات الشعبية، وستقوم الدراسة الحالية بالكشف عن الاحتجاجات الشعبية وأثرها على التنمية السياسية في الأردن من خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة الآتية:

- تنطلق الدراسة من سؤال رئيسي مفاده: "ما مدى تأثير الاحتجاجات الشعبية على التنمية السياسية في الأردن (٢٠١١-٢٠١٣)"، ويتفرع منها الآتي:
- ما أهداف الاحتجاجات الشعبية في التنمية السياسية في الأردن؟
- ما الأسباب السياسية والاقتصادية في الاحتجاجات الشعبية؟
- ما الأسباب الاجتماعية والثقافية في الاحتجاجات الشعبية؟
- ما العوامل الأساسية في التنمية السياسية الأردنية؟
- ما التغييرات الحاصلة في الاحتجاجات الشعبية على المؤسسات السياسية والمدنية وموازين القوى في صناعة القرار السياسي؟

رابعا : فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية هي:

أن هناك علاقة بين الحركات الاحتجاجية والتنمية السياسية، وان العلاقة بينهما ارتباطية فكلما زادت وتيرة الاحتجاجات الشعبية زاد الاهتمام بالتنمية السياسية في الدولة ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية:

المتغير المستقل: الحركات الاحتجاجية(فكرها السياسي، مطالبها، أدواتها)

المتغير التابع: التنمية السياسية ومؤشراتها(المشاركة السياسية، التعددية السياسية، الثقافة السياسية).

مفاهيم الدراسة: استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها الدراسة ومنها:

الحركات الاحتجاجية: وهي عبارة عن انتفاضة جماهيرية شعبية وشبابية بالدرجة الأولى غير منظمة سياسياً، تنامت بشكل تدريجي في سقف المطالب، من الأبعاد الإصلاحية والاجتماعية والخدماتية، الى المطالبة بالتغيير السياسي، بإسقاط أنظمة عتيدة، بعد تعاملها بيد من حديد، مع الحركة الاحتجاجية، مما سرَّع من وتيرة التغيير، خاصة مع كثرة ضحايا هذه الأنظمة.

التنمية السياسية: تعرف التنمية السياسية على أنها العمليات التي يقوم بها النظام السياسي لزيادة القدرة في الاستيعاب لخلق نماذج وأشكال جديدة من الأهداف والمطالب وبشكل محدد من خلال منظمات جديدة(المشاقبة، ٢٠٠٦: ٣١٨).

سادساً: منهجية البحث:

استناداً للموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها والفروض التي ينوي اختبارها، فان الأنسب استخدام منهج التحليلي النظمي ومنهج صنع القرار، وذلك من خلال اعتماد الدراسة في جمع المعلومات والبيانات على مصدر رئيسي تمثل بـ الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الحركات الاحتجاجية وأثرها على التنمية السياسية في الأردن، وكذلك بالاعتماد على المصادر والمراجع التي اهتمت بنفس الموضوع، وفيما يلي التعريف وبشكل موجز لمنهجي التحليل النظمي وصنع القرار، وهما المنهجان اللذان سيتم الاعتماد عليهما.

١. المنهج التحليلي النظمي:

ا. أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه: أسهم كل من "ديفد استون" في إيجاد هذا المنهج وتطويره، ويقوم مفهوم هذا المنهج على انه: أي دوله عندما تريد أن تدير الدولة ككل فإنها تعيش مع نظام سياسي له بيئتان بيئة داخليه وبيئة خارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. مقومات هذا المنهج وركائزه: يهتم هذا المنهج بدراسة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لأي نظام سياسي تتمثل في مدخلات وهي عبارة عن احتياجات ومطالب ورغبات وهناك حكومة ومؤسسات شبه رسمية مثل الأحزاب والبرلمان والرأي العام، وبعد ذلك هناك مخرجات وهي عبارة عن قرارات وتغذية راجعة وهناك بيئة خارجية قد تكون سلبية أو ايجابية، والنظام السياسي يعرض المشاكل على البيئة الخارجية.

٢. منهج صنع القرار:

ا. رواد المنهج ومفهومه: أسهم كل من "إجراهام السن" و " ريتشارد سنايدر" في إيجاد هذا المنهج وتطويره، ويقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على انه: "العملية التشخيصية للمنهج: تقوم على دراسة شاملة لبيئة صانع القرار(سياسة داخلية، سياسة خارجية، طبقة صانع القرار نفسه)، ومن خلالها يستطيع جمع البيانات ويُحلل المتغيرات ويقيسها ويصنع الإستراتيجيات".

ب. مقومات وركائز المنهج: صانع القرار يدرس ما يلي :

(١) البيئة الداخلية: وتمثل العنصر المعنوي والعنصر المادي حيث يمثل العنصر المعنوي(الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، السياسة الداخلية، الأمن والاستقرار، طبيعة النظام السياسي) ويمثل العنصر المادي (الموقع الجغرافي، العامل السكاني، الموارد الأولية، العامل الاقتصادي، العامل التكنولوجي، العامل العسكري، صانع القرار نفسه).

(٢) البيئة الخارجية ويمثل نفس العناصر التي ذكرت في البيئة الداخلية.

- عند ذلك يتجمع لديه بيانات ومعطيات يقوم من خلالها بتحليل المتغيرات ويصنع البيانات ودراسة الاستراتيجيات ويختار من البدائل الممكنة وفي النهاية يقوم باختيار القرار .

- صنع القرار يرتبط دائما بالأزمة الدولية الواقعية كبحث عنصر التحليل مع الدول ومن يتخذ القرار يضع القرار وهناك طرف يضع القرار وطرف آخر يتخذ القرار في دول المؤسسات.

سابعا: حدود البحث:

لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للبحث ما بين عامي (٢٠١١)و (٢٠١٣)، أما سبب اختيار عام ٢٠١١ كبداية للفترة الزمنية للبحث فذلك لأن هذا العام شهد بداية احتجاجات الربيع العربي، حيث بدأت الاحتجاجات في تونس ومن ثم مصر حتى وصلت الى اغلب البلدان العربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما سبب اختيار العام (٢٠١٣) كنهاية للفترة الزمنية للبحث، فلأن أحداث الاحتجاجات بقيت مستمرة في عام ٢٠١٣ وبقيت على نفس الوتيرة بعد ذلك

ثامناً: الدراسات السابقة:

دراسة شحاتة(٢٠١١) بعنوان: معركة التغيير في العالم العربي، واستهدفت الدراسة بيان محركات التغيير والقوى المحركة للثورات الشعبية من أسباب موجبة لها، وقامت الدراسة على فرضية مفادها" (إن ما يجري في العالم العربي تقف وراءه أسباب عطلت حركة الإصلاح حتى أصبحت الثورات والاحتجاجات أمراً واقعاً، هذا وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى إن الأنظمة السياسية العربية وبنهجها السياسي الذي هي عليه لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المواطنين، وان الاستئثار بالسلطة أدى الى تهميش دور المواطنين في المشاركة السياسية، وأما أهم التوصيات هي: عدم إغفال دور التنمية في جميع المجالات وإفساح المشاركة في العملية السياسية لكل الشعب.

دراسة رضوان محمود المجالي(٢٠١٣) بعنوان: الحركات الاحتجاجية في الأردن دراسة في المطالب والاستجابة، هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في بروز ظاهرة الحركات الاحتجاجية في الأردن، والتعرف الى مفهوم الحركة الاحتجاجية في الأردن وطبيعتها من حيث الخصائص والسمات والتصنيف وديناميكيات الحركة، والتعرف الى التداعيات المترتبة على الحركات الاحتجاجية على النظام السياسي الأردني على مستوى المطالب والاستجابة والتغذية العكسية، وتعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليل النظم في دراسة النظام السياسي، وتوصلت الدراسة الى إن الحكومة الأردنية استطاعت إن تستوعب الى حد ما مطالب بعض الحركات الاحتجاجية من خلال الاستجابات المختلفة والمتفاوتة، ولكن تبقى المطالب الرئيسية مجال جدل واسع في الأردن، حول إمكانية تطبيق أم لا وما تتضمنه تلك المطالب من استجابة حقيقية، ورغبة الحكومات الأردنية في كسب فترات أطول للمماطلة.

دراسة بني سلامة(٢٠١٣) بعنوان: الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال التعرف على أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك، وخطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك، والصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك، والانجازات التي حققها الحراك ومستقبل الحراك، ولتحقيق ذلك، فقد تم تصميم استبيان محكمة وزعت على ٥٠٠ شخص من ناشطي الحراك الشبابي، وتمت معالجة البيانات من خلال تحليل (٤٣٤) استبيان من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستبيانات المرتجعة والصالحة للتحليل، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: تبين من خلال نتائج تحليل الدراسة الميدانية إن أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية، وان الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك، ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك، وتطوره كان ايجابياً بدرجة متوسطة، في حين كان الاتجاه العام نحو الردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين عليه ايجابياً بدرجة عالية، كما إن الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك ايجابياً لحد ما، وكان الاتجاه نحو استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها، اعتبار الإصلاح ضرورة ومصلحة وطنية باعتباره الطريق الأنسب للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد، وكذلك تفعيل الشراكة بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم وتطوير عمل الحراك الشبابي، وتعزيز دور المرأة فيه.

دراسة مادي(٢٠١٣): "ثورة ٢٥ يناير الاسباب والتداعيات" دراسة هدفت الى التعرف على أثر الثورة المصرية التي حدثت في ٢٥ يناير على القطاعات المختلفة، وتم التركيز بشكل خاص على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقيام الثورة، أشارت نتائج الدراسة بأن الأنظمة والتشريعات والسياسات والسياسية كانت السبب في اندلاع الثورة بشكل أساسي، أشارت النتائج بأن الثورة لم تستطع حتى هذا التاريخ خلق المناخ الاقتصادي والسياسي المستقر من اجل العودة الى الحياة الطبيعية، وأشارت النتائج إن أهم الآثار الاقتصادية الناتجة من الثورة هي توقف القطاع السياحي بشكل كبير، وهروب المستثمرين من مصر، بالإضافة الى انخفاض مستوى الإنتاجية في المصانع.

دراسة كالباكين(٢٠١٣): بعنوان: بين الإصلاح والتفاعل- الردود السورية والمغربية حيال الربيع العربي، ناقش هذا البحث نقطة مفادها إن الربيع العربي هو نتاج لمجموعة متنوعة من الأسباب التي تشمل القمع الحكومي، وتنمية المجتمعات المحلية في الخارج والصعوبات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك، يحدد هذا البحث التغييرات في تكنولوجيا المعلومات كسبب مباح للربيع العربي، ويكشف هذا البحث القضايا المعيارية المتعلقة بالثورة فضلا عن قضايا أوسع نطاقا حول النظام والعدالة في الشؤون الدولية، كما يستخدم منهجية دراسة حالة مقارنة ويقدم بعض المواصفات لسياسة سوريا والمغرب.

دراسة اوبونايا(٢٠١٣) بعنوان: الربيع العربي في كل من تونس، مصر، وليبيا، تحليل مقارن للأسباب والمحددات، وتهدف هذه الدراسة الى إجراء تحليل مقارن للعوامل الأساسية والمتغيرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي أدت الى الربيع العربي، حيث تركز هذه الدراسة بشكل خاص على دول الشمال الإفريقي في مصر وليبيا وتونس، وقد كشفت النتائج إن عجز الحكومات في تلك الدول عن الاستجابة المناسبة لمتطلبات النمو السياسي والحكم الجيد، وتوفير فرص العمل، ورسم سياسات النمو الشامل في البلاد كلها لعبت دوراً أساسياً في إيقاظ الوعي الشعبي والذي بدوره أدى الى ثورة عارمة في هذه البلدان، وقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات منها مأسسة التشارك الديمقراطي والتعددية الحزبية، وتنفيذ السياسات الموجهة للشعب مثل توفير فرص العمل وبرامج الحد من الفقر كوسيلة لديمومة ونجاح هذه الثورات.

وعلى الرغم من طرح الدراسات السابقة لجميع نواحي آثار الاحتجاجات على التنمية السياسية في العالم، إلا انه كان لا بد من دراسة حالة الأردن لما تتميز به عن غيرها من الاحتجاجات وطريقة تعامل النظام معها، وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي طرحت موضوع تأثر التنمية بالاحتجاجات في أنها جاءت في اثر الاحتجاجات الشعبية على التنمية السياسية وطريقة تعامل الحكومة الأردنية معها، كما أنها جاءت في فترة احتدّت فيها الاحتجاجات في البلاد العربية، وكان لها أثرها الكبير على بعض منها، وتتميز الدراسة أيضا أنها تدرس حالة الأردن وطريقة تعامل الحكومة الأردنية مع الاحتجاجات، حيث كان سياسة الحكومة المعتدلة مع الاحتجاجات عاملا مساعداً على التطوير والإسراع في عملية التنمية السياسية في جميع نواحيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: الاحتجاجات والتنمية السياسية

فجَّرت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية الكثير من الإشكالات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعيشها الدول العربية، ورغم تباين تلك الإشكالات في هذا البلد أو ذاك إلا أن الثابت يتلخص في أن الإصلاح والديمقراطية فضلاً عن العدالة الاجتماعية شكَّلت المطالب الأساسية لتلك الاحتجاجات، واستناداً الى ذلك فقد تناول كثير من الباحثين والكتَّاب تلك الاحتجاجات في محاولة منهم للبحث عن جذورها الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، كما إن نهج النظم العربية السائدة بمستوياتها السياسية أو الاقتصادية اتسمت بالاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية، وبهذا المعنى فإن النُخب الحاكمة لم تضع مصالح مواطنيها في مقدمة سياساتها الوطنية، بسبب تمسكها بمنهج الاستبداد وتبديد الثروات الوطنية، ومن هنا يمكن تفسير طبيعة الاحتجاجات الهادفة الى محاربة الفساد واحتكار السلطة فضلاً عن بناء أنظمة حكم دستورية ترتكز الى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بكلام آخر إن الاحتجاجات الشعبية مصدرها سياسة الإقصاء والحرمان المتواصل لمواطني البلدان العربية، كما يشهد الوطن العربي أزمات في التنمية السياسية بشكل عام، ولا تكاد دولة من الدول العربية تخلو من أزمة تنمية سياسية، ويعزي البعض أسباب هذه الأزمات إلى أمور عدة منها: البطالة والفقر وسوء توزيع المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واختصار السلطة السياسية بيد الحاكم الفرد، أو أسرته التي تتوارثها، وفي هذه الحالة تغيب الدولة المدنية، وتنعدم مقوماتها الصحيحة كالمساواة بين المواطنين والمشاركة السياسية، ووجود مجتمع مدني فاعل من خارج أجهزة السلطة، وإنهاء أزمات التنمية السياسية يتوقف على تلك الحلول المقدمة لمعالجة الوضع السياسي المستقبلي وحلّها حلاً جذريا بصورة شفافة تنقل الدولة من حالة التأزم والغموض وفقدان الشرعية وغياب المشاركة وتداول السلطة وسوء توزيع المكتسبات إلى حالة النهوض والصعود وإقامة شروط العدل والمساواة السياسية والاجتماعية التي تقوم على الحوار الوطني والمشاركة التنموية الفاعلة وإطلاق الحريات، وسنتناول هذا الفصل في مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: ماهية الاحتجاجات الشعبية وأبعادها

المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية: المفهوم والأهداف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ماهيَّة الاحتجاجات الشعبية وأبعادها

ظهرت الاحتجاجات الشعبية في بعض البلدان العربية بدءاً من تونس إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا وغيرها من البلدان العربية مثل: البحرين، المغرب، الأردن، العراق، وأطلق عليه الحراك الشعبي، والحراك الشبابي، وأطلق بعضهم عليها الربيع العربي، وتعددت المسميات، وسوف يتم اختيار مصطلح(الاحتجاجات الشعبية) في الدراسة الحالية باعتباره وصفاً محايداً، وجاءت الحركات الاحتجاجية الشعبية نتيجة للتطورات العلمية والعالمية في الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، وكان لها الدور الكبير في عملية الاتصال بين الجماعات البشرية، وتثقيفهم ووضعهم في صورة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمعات الأخرى، وتسليط الضوء على مجتمعاتها، مما أدى إلى تطور الحركة الاجتماعية أو السياسية، وتوعية المجتمع من أجل النهوض من بوتقة النخب السياسية والخضوع لهم، من أجل المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي (عبد النور،٢٠١١: ١٣٨).

تأخذ الاحتجاجات الشعبية أبعادها وجديتَّها من خلال أهدافها وشعاراتها وتأثيرها ونوعية المحتجين بالإضافة إلى حجم الاحتجاج(عدد الأفراد المشاركين فيه)، فكلما زاد عدد أفرادها زاد تأثيرها وسيطرتها، وكان لها دور كبير داخل النظام السياسي، وشرعيتها وقانونيتها داخل النظام، وعلاقة الجماعات الأخرى من حيث العمل المشترك والتنسيق في تحقيق الأهداف والمصالح (عارف، ١٩٩٨:٢٢٥)، وعليه فإن الاحتجاجات الشعبية أخذت مفاهيم جديدة تختلف عما كانت عليه في الاحتجاجات والثورات التقليدية، والتي يكون فيها العنصر الرئيس النخب السياسية والعسكرية، وأصبحت الآن احتجاجات شعبية بحته، تتمثل بالأغلب من شباب المجتمع الذي يطالب بالعدالة الاجتماعية والإصلاح والمشاركة السياسية، وانطلاقاً من أهمية طرح موضوع الاحتجاجات في وقتنا الحالي ومع انتشارها في أقطار الوطن العربي في الآونة الأخيرة، كان لا بد من توضيح مفهوم الاحتجاجات، وتبيين أبعادها بشتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد أهداف الاحتجاجات ومعوقاتها، وسنتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الاحتجاجات الشعبية.

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات الاحتجاجات الشعبية.

المطلب الأول:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : مفهوم الاحتجاجات الشعبية.

أصبحت الاحتجاجات موضع اهتمام جُل الباحثين في مجالي التاريخ والعلوم الإنسانية، الذين قاموا بدراسة التجارب الثورية، ابتداءً من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، باعتبارها نموذجاً كلاسيكياً للثورة، وانتهاء بالثورات العربية الأخيرة والتي تباينت ما بين أهدافها ومقاصدها ونتائجها(صفار، ٢٠١١: ٢٠)، وقد طورت مراكز الفكر والأبحاث الدولية الأُطر والمفاهيم الجديدة بالسياسية الدولية، وبالنظر إلى التطورات التي تشهدها المنطقة العربية نجد أنها تستدعي مجموعة من المفاهيم النظرية مثل مفهوم الثورة والاحتجاجات الشعبية ومثل هذه المفاهيم بحاجة إلى مراجعة ومناقشة لدلالته وقيمته التحليلية، ومن خلال المتابعة الدقيقة لحالة الدول التي نضجت فيها الثورة في الوطن العربي كمصر وسوريا، توضَح لنا أن الاحتجاج في هذه البلدان استهدف انهيار أنظمة سياسية عتيقة قائمة، وإعادة بناء نُظم جديدة بغض النظر عن السياسة التي اتبعتها الأنظمة الجديدة ومدى قابليتها للديمومة أم لا، وهذا ما حصل في مصر وتونس بعد النداء بشعارات تحاكي ذلك صراحة كشعار"الشعب يريد إسقاط النظام"(رجب، ٢٠١١: ٤).

إن تعريف الاحتجاجات أو الحركات الاحتجاجية أخذت أشكالا مختلفة يُنظر إليها من خلال دوافع ظهورها، وتم ربط العديد منها بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومنها من فسّرت ظهورها ببروز مشاكل اقتصادية، نتيجة إتباع الدولة لسياسات اقتصاديه خاطئة، أدت لبروز اختلافات اقتصادية داخل المجتمع من فقر وتدني مستوى المعيشة والبطالة، كان نتيجة هذه المشاكل ظهور الجريمة والعنف والطلاق والانتحار وغيرها من الاختلالات الاجتماعية نتيجة للاقتصادية، والتي أدت إلى عدم الاستقرار فقامت الحركات بالظهور من اجل تغيير المجتمع والمطالبة بالحقوق والعدالة وغيرها من المطالب، وسنتناول هذا المطلب في فقرتين كالتالي:

أولا: التعريف بالاحتجاجات الشعبية.

ثانيا: أبعاد الاحتجاجات الشعبية.

أولاً: التعريف بالاحتجاجات الشعبية:

الاحتجاجات الشعبية ككثير من قضايا ومفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية عامة، يصعب تحديد تعريف ثابت لها، فيُعرفها البعض على أنها " نقطة تحول في الحياة الاجتماعية، تدل علي الإطاحة بما عفا عليه الزمن، ويعرفها آخرون بأنها "التغير الجذري المفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية، بوسائل تخرج عن النظام المألوف، ولا تخلو عامة من العنف"(الحوار المتمدن، ٢٠١١: العدد ٣٤٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك الكثير من التعريفات التي وضعها الباحثون والكتاب والدارسون في مجال العلوم السياسية، حيث عرَّف الدكتور احمد السعدي الاحتجاج انه: وسيلة الضعفاء للتأثير على السلطة الحاكمة، وهو يُكَمِّل وسائل أخرى للتأثير مثل الأحزاب (سنِّ القوانين)، والمرافعة القضائية أمام المحاكم، والاحتجاج الجماهيري هو وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير على السلطة، ومنذ الستينيات حدث هناك تغيُّر جذري في قراءة المظاهرات الاحتجاجية، إذ أصبح الاحتجاج الجماهيري إحدى الوسائل الشرعية للتأثير، واعتُبِر انه جزء من حرية التعبير(سعدي، ٢٠٠٤: ١)، كما يُنظَر إلى الاحتجاجات الشعبية على أنها " مجموعة من الأفراد تُعبِر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي"، وتعرَّف الحركة الاحتجاجية بأنها: " مجموعات من الأفراد ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة: (عمالية، ونقابية، وحزبية، وعشائرية، ومستقلة)، تؤدي دوراً في المجتمع في بناء وصياغة فلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال ممارسة ضغوطات مطلبيه على دوائر صُنع القرار، تحقِق واقعاً من الحوار والمشاركة الفعالة بين مختلف عناصر النظام السياسي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع(المجالي، ٢٠١٣: ٢٠-٢١).

وعُرَّفت الحركة الاحتجاجية أيضاً على أنها "تنظيم مُهيكل ومُحدد، له هدف علني يكمُن في جمْع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة"(Storper,٢٠٠١: ١٦٢)، ويمكن وصف الاحتجاجات بمصطلح الحراك، وهو ما أطلق على الاحتجاجات التي حدثت في الأردن، حيث ظهرت الكثير من الحراكات الشعبية، والتي غالباً ما كانت تسمى تبعاً للجغرافيا كحراك البادية وذيبان أو إلى مناسبة معينة كحراك ٢٤ آذار، ويمكن تعريف الحراك كمصطلح رديف للاحتجاج على انه: "مجموعة غير رسمية من الأفراد تشكَّلت على أساس جغرافي أو اجتماعي، وخضعت هذه المجموعة لخبرة تاريخية مشتركة ساهمت في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم السياسية، وتهدف إلى تحقيق مطالب مشتركة تخُص الشأن العام، وتستخدم وسائل الضغط والاحتجاج وغيرها من الأساليب التي تترجم حضورها في المشهد السياسي(بني سلامة، ٢٠١٣: ٣٣)، بالإضافة إلى الحراك فان هناك مصطلحات كثيرة تأخذ نفس معنى الاحتجاجات كالمظاهرات أو التظاهر الشعبي، والذي يعرف على أنه خروج إلى المجال العام طلباً لإحقاق حق، أو دفع ظلم، فهو خروج من البيت إلى الميدان، يعبر عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام"(بشارة، ٢٠١١: ٨)، وتعرِّف موسوعة علم الاجتماع الاحتجاجات والثورات على أنها "التغييرات الجذرية في البُنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتجاجات، وقد تكون الاحتجاجات دموية، كما قد تكون سلمية، وقد تكون فُجائية أو بطيئة تدريجية(الأسود، ٢٠٠٣: ٤٧)، ويقول خير الدين حسيب أن المعنى الحقيقي للثورة يصف مُجْمَل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية(حسيب، ٢٠١١: ٩)، كما عرَّف ناهد عز الدين الاحتجاجات والثورات الشعبية على أنها مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يُسفِر عن صعود جماعات، وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الاحتجاجات من اجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماماً لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف، ويُعرَّف الاحتجاج الشعبي أيضاً على انه: ثورة وانفجار يقوم به شعب مظلوم مُضْطَهَد سلبه مُسْتَبِد أو مُسْتَبِدون حقوقه الخاصة والعامة، أو تدخلوا فيها بشكل يؤدي إلى مصادرتها وحِرمان أصحابها منها، وسَلبوا مع ذلك خصوصيات أبناء الشعب، وانتهكوا حُرماته، وجعلوا منه كلٌ على المُستَبِد، يتلاعب به كيف يشاء، يستعلي عليه وحاشيته، ويتسلطون على ماله وبشريِّته وسائر حقوقه وشخصيته، وليس له أن يرفض أو يستنكر أو يجترئ بالشكوى، لأن المستبدين يرون أنه وماله وعرضه وكل مقدراته مُلك خاص للمُستَبِد له أن يتصرف به كيف يشاء(العلواني، ٢٠١١، ٩)، ويصل الشعب إلى مُبتغاة من الاحتجاج بمُعاونة الكثير من الأدوات كالقوات المسلحة كما حدث في مصر، والتحشيد الشعبي كما حدث في تونس أو من خلال شخصيات تاريخية، والهدف الذي يُطمح إلى تحقيقه من خلال الاحتجاج، هو تغيير النظام العاجز عن تلبية طموحات الشعب والمفهوم الدارج أو الشعبي للاحتجاج الشعبي، هو الانتفاض ضد الحُكم الظالم، والأصل في الاحتجاجات الشعبية أن لا تكون طائفية ولا حزبية ولا طبقية ولا فِئوية لان المفروض بها أن تضُم سائر الفئات الشعبية المُضطهَدة دون نظر إلى انتماء طبقي أو حزبي أو طائفي(العلواني، ٢٠١١: ١٠).

لقد مرَّ عبر العصور الكثير من الثورات منها ما كان احتجاجاً شعبياً كالثورة الفرنسية وثورات أوروبا الشرقية في القرن الثامن عشر، وفي القرن الواحد والعشرين ثورة أوكرانيا عام ٢٠٠٤، وقد يكون الاحتجاج عسكرياً وهو ما يُسمى الانقلاب العسكري، وهو قيام احد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم، بِغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسي الحكم(لطفي، ٢٠١٢: ٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ أن التعريفات السابقة لمفهوم الاحتجاجات الشعبية ترجع إلى ثقافة الاحتجاج الشعبي، والمفاهيم الحديثة والقديمة له بعضها يُضيِّق من نطاق سلوك التظاهر ودوافعها وبعضها الأخر يوسِّع فيه، ولابد من الإشارة إلى أن الاحتجاجات الشعبية التي ظهرت في الدول العربية مؤخراً منذ عام ٢٠١١ حتى يومنا الحالي، كشفت عن أساليب وتكتيكات جديدة لم تكن معروفة من قبل، ومختلفة عما تعوَّدت المجتمعات العربية عليه والغربية أيضاً في هذا الشأن، حتى انه تم المُناداة في تطوير أدب المظاهرات وغيرها من المصطلحات الاحتجاجية، ومن مظاهر هذه التكتيكات الحديثة يمثل في المضمون السياسي للشعار كأحد مكوناته، ويلخص في كلمات قليلة حالة عامة شاملة، ويتمثل أيضا بالحَشْد والتعبئة والتنظيم عبر الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، وظهور الحشود في رُقعة جُغرافية يسمح باستيعاب الحشود المُحتجة، بالإضافة إلى سهولة وصول وسائل الإعلام إليها، وتعرِّف الباحثة الاحتجاجات الشعبية على أنها "خروج جماهير شعبية مرتبطة ضِمن رُقعة جُغرافية مُحددة ويتم التوسعة من خلال استجابة باقي مُكونات المجتمع من خلال التواصل عبر وسائل مختلفة، لتحقيق مطالب وأبعاد تنموية سياسية، هدفها المشاركة في صناعة القرار والإصلاحات والتعديلات الدستورية المُلِحَّة دون تصدير للازمة.

ثانياً: أبعاد الاحتجاجات الشعبية:

يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في تحليل أبعاد الاحتجاجات والاعتصامات، يتمثل الاتجاه الأول في اتجاه محدودية التأثير، حيث يرى أن تأثير الاحتجاجات والاعتصامات في عملية صنع القرار، حتى في النظام الديمقراطي، هو محدود بطبيعته، ويُجادل أنصار هذا الاتجاه بأن الأولوية يجب أن تكون لاستقرار النظام، والحفاظ على الوضع القائم، وليس إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، ويتبنى الاتجاه الثاني موقف المبالغة في التأثير، ويهتم هذا الاتجاه بالنُظُم الديمقراطية تحديداً، ويجادل بأن سلوك التظاهر والاعتصام هو بمثابة استفتاء مستمر على سياسات الحكومة، وهو إحدى الوسائل التي تتيح للجمهور التعبير عن آرائه، وطرح أولوياته، كما أنه يمثل مصدر ضغط مهم على صُنَّاع القرار، كما يجادل بأن تعَقُّد المشكلات وتزايد الاحتياجات، يدفعان صانع القرار إلى الاهتمام بالمزيد من المدخلات القادمة من أفراد المجتمع العاديين، وبالتالي تصبح الاحتجاجات والاعتصامات وسيلة للتعرف على ما يحدث من تغيير في مطالب المواطنين، ويرى الاتجاه الثالث أن تأثير الاحتجاجات والاعتصامات يعتمد علي متغير وسيط رئيسي، هو طبيعة النظام السياسي، وفي هذا السياق، تبرز نظرية بنية الفرصة السياسية، التي ترى أن المتغير الرئيسي الذي يحدد تأثير الاحتجاجات والاعتصامات، هو مدى قدرة نظام الحكم على استيعاب حركات الاحتجاج المختلفة، سواء المنظمة أو غير المنظمة(بشارة،٢٠١١: ٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلما ازداد انغلاق النظام السياسي في وجه المتظاهرين، زادت احتمالات قمْع تلك التظاهرات، وكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، زادت احتمالات استيعاب مطالب المتظاهرين، ووفقاً لهذه النظرية أيضاً، لا تتطور في الدول غير الديمقراطية مظاهر مُستديمة للاحتجاج للتعبير عن مصالح جماعية، وإنما تنشأ بعض مظاهر الاحتجاج الفئوية، التي تنتهي إما بالقمع، أو بالاستجابة، إذا كانت لا تؤثر في مصالح النظام، كما إن هذه المقولات النظرية، إما أنها تقوم على ثنائية الاستجابة وعدم الاستجابة، أو على متغير رئيسي وسيط، متمثل في طبيعة تلك الاحتجاجات ولكن مع ذلك ورغم قوة حجج المدرسة الواقعية، فإنه لا يمكن أن تُشكل حكماً عاماً على تأثير المظاهرات والاعتصامات في السياسة الخارجية، فالتأثير ليس أحادياً بسيطاً، وإنما له طبيعة مركبة، ويتوقف على عدة شروط تختلف من حالة إلى أخرى، ومنها(بشارة، ٢٠١١: ٨٤-٥١):

- مدى اتفاق القيادات السياسية على التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، فكلما كانت متفقة على إتباع سياسة معينة في قضية ما، قلَّت درجة استجابتها لضغوط المتظاهرين أو المعتصمين.
- أهمية القضايا المثارة، حيث يزداد التأثير، إذا كانت القضية المثارة ذات أهمية مركزية بالنسبة للمحتجين أو المعتصمين.
- مدى اتفاق المحتجين حول القضايا المُثارة، فكلما كان هناك توحُّد في موقف المتظاهرين من القضية، زادت درجة التأثير، والعكس في حالة الانقسام.
- مصالح الدولة الخارجية، فإذا كانت مطالب المحتجين أو المعتصمين تمُسْ مصالح حيوية للدولة في الخارج، أو لجماعات مصالح قوية، فإن درجة التأثير تكون محدودة.

إن خروج المحتجين الى الشارع بحشود تستخدم وسائل الاحتجاج المعاصرة وتعطي الفرد وسائل للتغيير، وقوة ما كان يملكها من قبل، وهي الإعلام ووسائل الاتصال المختلفة الحديثة، وهي من أفضل الوسائل التي تقف مع تحقيق أهداف الاحتجاجات والمظاهرات، وترمي الاحتجاجات خاصة في عصرنا الحالي إلى ظهور الإعلام والتواصل بشبكات التواصل الاجتماعي والأجهزة الخلوية للوصول إلى أهدافها ومطالبها ضمن تلك الوسائل، وإيصال صوت الشعب، فهي تعتبر وسائل مؤثرة بل كبيرة التأثير، وقد تناولتها الحكومات من أجل التأثير على تلك الاحتجاجات، ولكن ما إن تخرج حشود حتى يتم تناقلها عبر شبكات التواصل الاجتماعي والفضائيات، مما تجعلها وسيلة ضاغطة أيضاً بعد أن كانت احتجاجات مُهمّشة في السابق، ويتميز الإعلام الجديد أنه قليل التكلفة مقارنة بما يُكلِّفه الإعلام الآخر، وديمقراطي، وواسع الجمهور وغير طبقي، ويخترق الحدود والطبقات، ويتجاوز اهتمامات أي شخص ويدخله في الهم العام، وأصبحت ساحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحوار الجديدة ابلغ أثراً وإيصالاً للمواقف والأفكار والأخبار من أي وسائل سابقة، فوجد الناس في هذه الوسائل إنشاء مؤسسات جديدة بديلة عن المؤسسات التي لم تكن في الحياة السياسية فاعلة، يتم فيها النقاش والنقد والإصلاح والتواصل والتأثير غير المسبوق، وترابط بين الدول العربية في اللغة والمظالم والمشاعر ويجعل حالة الاحتجاج قابلة للاستمرار والتأييد المشترك (الأحمري، ٢٠١٢: ١٥-٢٠).

في ضوء ما سبق نجد إن تأثير وأبعاد الاحتجاجات يكون مبنياً على عاملين مهمين الأول وهو المحتجين وطريقة نشر صوتهم وأهدافهم وصورهم إلى اكبر مساحة ممكنة باستخدام الوسائل المتاحة وإيصال أفكارهم وآرائهم إلى من يشاركونهم الهم والألم الذي أخرجهم، أما الثاني فهو طريقة تعامل النظام الذي خرج الاحتجاج ضده مع المظاهرة أو الثورة، ومدى انفتاح النظام السياسي حيث إن العلاقة بينهما طردية فكلما زاد انفتح النظام السياسي زاد مدى قبوله لمطالب المحتجين، أما إذا كان النظام منغلقاً على نفسه فوقتها ستكون العواقب وخيمة.

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات الاحتجاجات الشعبية.

ليس بإمكان أيّ ثورة أن تنجح وتصل إلى أهدافها أو بعضها بدون رؤية واضحة وخطة مدروسة وتنظيم محكم وتوجيه دائم، كما أن الثورة التي لا تتضمّن تلك العناصر مآلها الفوضى والتخبط ثمّ الفشل، وخاصة في ظل المعوقات الصعبة التي ستواجهها هذه الاحتجاجات، تمثل الاحتجاجات في تناميها وطبيعة أهدافها وعملها وفهم معوقاتها، وعاء للعمل تتجمع فيه المجموعات الاجتماعية والمهنية ومجموعات المصالح، وبدأت هذه الحركات تشكل بديلاً للأحزاب السياسية التي تعاني من العزوف والضعف، فالرؤية التي تبنّتها الثورات العربية، لم تكن معقّدة أو غامضة، بل كانت في غاية البساطة والوضوح، واختزلت الأهداف والمطالب لمجمل الاحتجاجات والثورات سواءً كانت عمالية أم سياسية بمطلبين كالتالي(الشيوخ، ٢٠١٣: ٩٠)، الأول: هو ضرورة انعتاق المجتمع من هيمنة الاستبداد السّياسي، وبصورة سلمية، والثاني: إقامة نظم سياسية تُعزّز حاكمية القانون والشّراكة الشعبية وتحقّق العدالة والمساواة الاجتماعية وتحترم الحريات العامّة، كما إنّ سلمية الحراك الثوري وبساطة ووضوح الرؤية التي تبنّاها الثوار، حقّقا العديد من المكاسب المهمّة، كان أبرزها تبنّي غالبية الثّوار لها، مما شكّل إجماعاً حقيقيًّا حولها، إذ أصبحت هي البديل الموضوعي للقيادة الجامعة(الشيوخ، ٢٠١٣: ٩١)، كما أخفقت الكثير من الأنظمة في تطبيق شعاراتها بالحرية والعدالة والتقدم والوحدة بل ساءت أوضاعها وخصوصا في دول العالم النامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو الثالث، وهذا يعتبر الدافع الرئيسي للاحتجاجات والثورات الشعبية، بالإضافة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان الثالوث المعروف الفقر والبطالة والفساد من أهم الأسباب التي ساهمت بقوة بولادة الكثير من الاحتجاجات في العالم، بالإضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية وتفشي الظلم الاجتماعي المتمثل في الاستيلاء الطبقي على الوظائف الهامة دون أخذ اعتبار للكفاءة العلمية والمهنية، والاعتماد على توريث الوظائف أو المحسوبية والرشوة، لذلك كان لا بد عند قيام أي احتجاج أو ثورة إن يكون لها مجموعة من الأهداف، وهي استجابة المطالب التي خرجوا لأجلها إلا إن الكثير من الاحتجاجات تعاني من مواجهتها لمعوقات ساهمت في تأخير تحقيق أهدافها المرجوة(الحوار المتمدن، ٢٠١٢: ٣٧٧٧)، وانطلاقا من ذلك كان لا بد من تناولنا لهذا المطلب في الفقرتين التاليتين:

أولاً: أهداف الاحتجاجات الشعبية.

ثانياً: معوقات الاحتجاجات الشعبية.

أولاً: أهداف الاحتجاجات الشعبية:

هناك خصوصية لكل ثورة كحدث سياسي واجتماعي وثقافي، فليس هناك مجتمعات تتطابق مع بعضها، ونتيجة لذلك ليس هناك احتجاجاً يتشابه مع احتجاج آخر وخاصة في مطالب وأهداف الاحتجاج أو المظاهرة أو الاعتصام ا واي كانت التسمية، وتختلف بحسب طبيعة البلد وطبيعة السكان الذي قاموا بالاحتجاج الشعبي، وقد لا تكون أسباب الاحتجاج أسباب معيشية كالفقر والبطالة، إنما شعور إن هناك من هم من الأغنياء يقومون باستغلالك، وهذا يقود الى الوعي السياسي والثقافة السياسية للقيام بعمل احتجاجي لتخفيف هذا الشعور بالاستغلال من قبل الطبقة الغنية من الدولة والمتحكمة بثروات وسياسات الأمة، كما انه ليس جديداً في عالم الاحتجاجات أنها تنسب الى الفقراء، رغم إن التاريخ حافل بدور المثقفين في إشعالها والتمهيد لها، إلا إن الفقر والفقراء هم وحدهم ملهم الاحتجاجات ومشعلها، مهما كانت نتائجها(عودة، ٢٠١٣: ٧).

تختلف أهداف الاحتجاجات من دولة الى دولة ومن مجتمع الى مجتمع، فالاحتجاجات العمالية تمتلك سياسة احتجاجية تختلف عن الاحتجاجات السياسية أو الاحتجاجات على الفقر والبطالة، لذلك لا يوجد دراسة تستطيع إن تحدد أهدافاً معينة للمظاهرات، فمثلاً في الكويت وهي دولة غنية ولديها اكتفاء ذاتي، ويختلف وضعها الاقتصادي عن الاوضاع الاقتصادية لباقي الدول العربية التي حدثت فيها الاحتجاجات، وهدفت الاحتجاجات فيها الى توسيع قاعدة المكتسبات الشعبية، وتطوير عملية اتخاذ القرار سواء أكان سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم تعليمياً، بالإضافة الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلق الوعي السياسي لدى المواطن، وتعزيز الوعي الدستوري، وفرز العناصر المناسبة الى المجالس المختلفة، ونرى في هذه الأهداف أنها تبتعد عن الإطار المعيشي فدولة الكويت تعيش حالة رفاهية كبيرة للمواطن، وما من سبب معيشي كالفقر أو البطالة يستدعي خروج احتجاجات شعبية لتحقيقها(العتيبي، ٢٠١٣: ٢٣-٢٤).

أما الأردن فقد ركزت الاحتجاجات فيه على حول محوري رئيسيين وهما محاربة الفساد والإصلاح بشتى مجالاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفرض الواقع السياسي المعقد أردنيا هندسة اجتماعية كلية جديدة، نابعة من عقائدها على شتى حيّزات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما حدا بالعقل السياسي للدولة ليسابق الشارع وليتدخّل مباشرة مع المواطنين ولقائهم بشكل متكرر لسماع مطالبهم، أو تعطيل قرارات حكومية، غير شعبية، وخلال عامين من زمن الربيع العربي، شهد الأردن ولادة مئات من الاحتجاجات، والمظاهرات، وما يناهز الـ ٤٠ حراكا، مسماة بأسماء مناطقها مثل: حراك الشراه، وحراك البادية، وحراك أولاد الحراثين والبادية الشمالية، وحراك الجفر، وأحرار الطفيلة، وأحرار حي الطفايلة، وحراك الكرك، وهناك حراك إربد، والأخير برأي مطلعين، يرونه الأكثر خطورة، كونه حراكا مفتوحا، وهو قابل للتأثر والتأثير في مستويات عدة، ولعل تعدد خلفيات الفاعلين به، ومرجعياتهم يجعله صعب التوقع والتقدير، وتبدو محاربة الفساد والدعوة الى الإصلاح كانت من المطالب المتكررة ضمن شعارات الحراكات الوطنية منذ إعلان مشاركتها في الاعتصامات والاحتجاجات التي انطلقت، وكانت عمليات الخصخصة أحد أهم الموضوعات التي أثارتها تلك القوى كأمثلة على حالات الفساد، وشكلت الورقة التي أصدرتها اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين نقطة بارزة في هذا المجال، ومن المرجح أن تكون عمليات الخصخصة قد شهدت العديد من حالات الفساد بحيث كانت أسعار بيع بعض المؤسسات التي تمت خصخصتها أدنى من الأرباح التي حققتها تلك المؤسسات خلال عام واحد بعد نقل ملكيتها، ولكن قد يكون من الصعب جدا إثبات حالات الفساد تلك والتي قد تكون قد تمت بالأساس عن طريق تقديم الرشاوى، مما يصعب إثباته بالوسائل القانونية دون الحصول على إقرار الأطراف المشاركة بحالات الرشاوى بتقديمهم أو حصولهم على الرشاوى وهو أمر مستبعد كما يعلم العاملين في مجال القضاء والقانون، وقد طالبت بعض القوى الوطنية بإعادة تأميم تلك المؤسسات واستعادتها وهذه المطالبات قد لا تكون واقعية في ضوء الالتزامات التعاقدية التي منحت عمليات الخصخصة الصفة القانونية(الحوار المتمدن، ٢٠١١: ٣٤٤٩).

وبالرغم من أن الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير في الأردن تزامنت مع تلك التي حدثت في كل من تونس ومصر، إلا أن سقف المطالبات في الأردن، تبدو أقل من تلك التي حصلت في تونس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصر، وتحصل الآن في ليبيا واليمن وسوريا، وربما يعود السبب في هذا الاختلاف أن هناك ثمة توافق حاليا بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة على "المظلة الملكية" للحكم، وعلى عدم السعي إلى تغيير هذا النظام، بقدر ما تكرّست إلى الآن الصورة الحالية من المطالب في صيغة "إصلاح النظام"، بيد أن ذلك لا يمنع من وجود بعض القوى الشعبية التي لا تؤمن بالنظام الملكي ولا بالديمقراطية، كما هي الحال في مسيرة "تيار السلفية الجهادية" الموالي لتنظيم القاعدة (أبو رمان، ٢٠١١: ٨٠)، وقد تعددت مطالب الاحتجاجات في الأردن، وفي دراسة مسحية لمطالب الاحتجاجات في النصف الأول من عام ٢٠١١ وهو السنة الأولى في عمر الاحتجاجات الفعلية في الأردن، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١)

طبيعـــة مطالـــب المحتجيـــــن(نجادات، ٢٠١٢: ٢١)

الصحيفة / المطالـــــب	الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.	٢٤	٢.٣	١٠٦	٩.٥	١٣٠	٦
محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم.	١٢١	١١.٧	١٥٤	١٣.٧	٢٧٥	١٢.٧
إجراء تعـديلات على القوانين النـاظمـة للحيـاة الدستورية والديمقراطية.	١٠٥	١٠.٢	١١٠	٩.٨	٢١٥	١٠
تحسين أحوال العاملين وتصويب أوضاعهم .	٢٥	٢.٤	٢٣	٢	٤٨	٢.٢
التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة.	٣٦	٣.٥	٣٠	٢.٧	٦٦	٣.١
إسقاط معاهدة وادي عربة.	٢٩	٢.٨	٣٥	٣.١	٦٤	٣
تخفيض أسعار المواد التموينية وضبطها.	٤٦	٤.٤	٣٩	٣.٥	٨٥	٣.٩
إجراء إصلاحات شاملة.	١٤٧	١٤.٢	١٣٧	١٢.٢	٢٨٤	١٣.٢
فتح باب الحوار مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.	١٦	١.٥	١٨	١.٦	٣٤	١.٦
تأييد الثورات العربيـــــة.	٣٨	٣.٧	٤٥	٤	٨٣	٣.٩
توزيع مكتسبات التنمية على الجميع.	١٥	١.٤	١٢	١.١	٢٧	١.٣
وقف الخصخصة واستعادة ثورات الدولة المنهوبة.	١٧	١.٦	١٥	١.٣	٣٢	١.٥
الدعوة إلى إصلاح النظام.	٣٢	٣.١	١٤	١.٢	٤٦	٢.١
تأييـد قائد الوطـن.	٤٠	٣.٩	١٩	١.٧	٥٩	٢.٧
إصدار عفو عام.	٢٧	٢.٦	٣٧	٣.٣	٦٤	٣
المطالبة بحق العودة ورفض مؤامرة الوطن البديل.	٥٥	٥.٣	٢٥	٢.٢	٨٠	٣.٧
استقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية.	٢٢	٢.١	١٥	١.٣	٣٧	١.٧
إنشاء نقابة للمعلمين.	١٧	١.٦	١٨	١.٦	٣٥	١.٦
إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.	٢٤	٢.٣	٢٧	٢.٤	٥١	٢.٤
تعزيز الحريات العامة.	٣٨	٣.٧	٤٧	٤.٢	٨٥	٣.٩
تحسين مستوى الأجور وربطها بمعدلات التضخم.	١٤	١.٤	٢٧	٢.٤	٤١	١.٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حل مجلس النواب.	٤٢	٤.١	٨٦	٧.٦	١٢٨	٥.٩
و ضع حد للمتنفذين الذين يقومون بالاستيلاء أموال الدولة وأراضيها.	١٩	١.٨	٢٣	٢	٤٢	١.٩
إلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية.	٢٠	٢	١٧	١.٥	٣٧	١.٧
أخـــــرى.	٦٦	٦.٤	٤٦	٤.١	١١٢	٥.٢
المجمـــــــوع الكلـــــي	١٠٣٥	١٠٠	١١٢٥	١٠٠	٢١٦٠	١٠٠

ومن الجدول نجد أن المطلب المتعلق بـ"إجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية"، جاء في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (١٠%) في كل الصحف المدروسة، أما فيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب وبنسبة مقدارها (١٠.٢%) في "الدستور"، و(٩.٨%) في "العرب اليوم"، أما المطلب المتعلق "برحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية"، فقد جاء في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (٦%) في كل الصحف المدروسة، وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء ترتيبه في "العرب اليوم" متوافقا في كل الصحف المدروسة، وبنسبة بلغت (٩.٥%)، أما في "الدستور"، فقد تراجع هذا المطلب إلى المرتبة السادسة عشرة جنبا إلى جنب مع المطلب المنادي بالتداول السلمي للسلطة، وبنسبة مقدارها (٢.٣%) لكلا المطلبين(نجادات، ٢٠١٢: ٢٢).

ومن خلال النتائج السابقة التي تضمنها الجدول رقم (١)، يمكن استخلاص ما يلي:

١. لقد جاء المطلب الداعي إلى "إجراء إصلاحات شاملة " في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وهذا ما أكدت عليه جريدتا "الدستور" و"العرب اليوم"، حيث احتل المرتبة الأولى في "الدستور" والمرتبة الثانية في "العرب اليوم"،

٢. لقد جاء المطلب الداعي إلى "محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم" في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث جاء في المرتبة الأولى في "العرب اليوم"، وفي المرتبة الثانية في "الدستور، وربما يعود السبب في تقدم هذا مطلب "محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم" على غيره من المطالب الأخرى التي نادى بها المحتجون الى استشراء الفساد في بعض مؤسسات الدولة، وتغوّل المسؤولين فيها على المال العام، مما حدا بالحكومة الى تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد، التي مهمتها التحقق من القضايا التي تدور حولها شبهات، مثل قضية المتاجرة بالنفط العراقي، وقضية شركة موارد، وقضية عطاء سكن كريم، وقضية مصفاة البترول وغيرها.

٣. احتل المطلب المتعلق "بإجراء التعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية" المرتبة الثالثة من حيث الأهمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. لقد جاء المطلب المتعلق " بحل مجلس النواب" في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في كل الصحف المدروسة، وقد توافقت "العرب اليوم" مع هذه النتيجة، إلا أن هذا المطلب جاء في المرتبة التاسعة في "الدستور"، وربما يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة "الدستور" المؤيدة للحكومة في بعض الحالات.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها من خلال الجدول يتبين لنا إن مكافحة الفساد والإصلاح في الأردن ومحاربة الخصخصة هي من ابرز أهداف الاحتجاجات في الأردن، وقد استمرت هذه الاحتجاجات على هذا النمط حتى في الأعوام التالية لفترة دراسة الجدول وحتى يومنا هذا، حيث ما زالت الاحتجاجات تنادي بمكافحة الفساد والإصلاح السياسي، وذلك يشمل الكثير من الأهداف الفرعية مثل محاربة الخصخصة، إسقاط مجلس النواب، إسقاط الحكومات، ارتفاع الأسعار، تغول بعض المسؤولين وتماديهم، وغيرها من مطالب وأهداف الاحتجاجات الأخرى.

أما بالنسبة لاحتجاجات الربيع العربي في الدول العربية منذ أحداث تونس الى الآن، فيمكن حصر أهم أهدافها بهدفين رئيسيين هما(آفاق للدراسات والبحوث، ٢٠١٣: ١/٢):

١- الإطاحة بالنظم الاستبدادية بكافة شخوصها، وهذا يتطلب إحداث قطيعة كلية مع الحقبة الماضية المليئة بالمآسي والحزن والألم والتخلف والفساد.
٢- إقامة نظم ديمقراطية حقيقية وفاعلة، تحقق ما عجزت عن تحقيقه النظم السابقة، وتلبي الحد الأدنى والمعقول من تطلعات الجماهير التي صنعت التغيير.

ثانياً: معوقات الاحتجاجات الشعبية:

لقد باتت عملية تراجع الاحتجاجات أمراً حتمياً، وقد عزا محللين ومفكرين سياسيين أسباب تراجع الاحتجاجات وخصوصاً على المستوى العربي الى مجموعة من المعوقات والعقبات التي وقفت في وجهه، وهي كالآتي(الدستور الأردنية، ٢٠١٢: ١/٨):

١- إن الاحتجاجات التي خرجت للمطالبة بالإصلاح في الدول العربية، أو معظمها، لم تكن لديها رؤية موحدة أو برنامج يحظى بتوافق أغلبية الناس، بل إن بعضها خرج بمضامين وأشكال ضد منطق الإصلاح وقيمه، إذ كيف يمكن أن تتواءم دعوات تصدر من "مهادات" عشائرية أو مناطقية وبشكل منفرد ومتشابك أحياناً مع منطق "الدولة" الذي يسعى "الإصلاح" إليه.. ناهيك عن منطق الديمقراطية.
٢- إن الاحتجاجات ما زالت تفتقد لإطار تنظيمي يجمعها، وباستثناء الإسلاميين لا يوجد لدى معظم الحراكات أي مرجعية أو قيادة تستلهم منها خطواتها، ومع شيوع "حالة" التصحر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي، فان انكشاف فقر النخب أفقد الاحتجاجات "بوصلتها" واتجاهاتها لدرجة أن خطابها بدا مشتتاً وغامضاً وموسمياً ومجرد ردود أفعال.

٣- إن المجتمعات العربية ما زالت تشعر بالخوف من التغيير وليس لديه ما يلزم من استعداد لدفع ثمنه ومع انه كان بوسع الحراكات أن تستثمر بعض العناوين الذي تهمه وتشغله لاستقطابه أو كسب تعاطفه إلا أنها لم تنجح، فيما نجحت قوى أخرى في زرع المزيد من فزاعات الخوف أمامه، ونجحت أيضاً في تحييده أو إبقائه جالساً على مقاعد المتفرجين.

٤- إن بعض نخب الحراك انشغلت بقضايا أخرى، منها ما حدث في سوريا مثلا، وبالتالي استقالت من وظيفة المطالبة بالإصلاح، وتفرغت لمناوشة الآخرين من دعاته، واتهامهم بشتى الأوصاف، طبعاً للتغطية على "مواقفها" المخجلة أو لمداراة وزنها الذي تراجع في الشارع.

هذا لا يعني أن هذه المعوقات التي أصابت الحراك الاحتجاجي الشعبي العربي قللت من شأنه أو أخرجته عن أهدافه ومساره، وإنما لا بد من الوقوف أمامها بشجاعة، ومحاولة تصحيحها.. إذا كنا حقاً نريد أن نصل الى محطة الإصلاح والتغيير بسرعة، وإذا أردنا أيضاً أن نتحمل مسؤولية التباطؤ لا أن نعلقها دائما على الحكومات.

المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية: المفهوم والأهداف

التنمية السياسية ظاهرة حديثة في العلوم السياسية، برزت مع المجتمعات الجديدة المستقلة حديثاً في الخمسينيات من القرن الماضي، تلك المجتمعات التي افتقرت للقيم السياسية الثابتة والمستقرة على خلاف المجتمعات القديمة المتطورة، لقد حمل علماء ومفكري العالم المتطور لواء التنمية للارتقاء بمجتمعاتهم في طريق الحرية والمشاركة السياسية، وقد حققوا تقدماً كبيراً في هذه المجالات إضافة إلى المجال الاقتصادي، لقد قدم لنا هؤلاء المفكرين والكتّاب والمنظرين نظريات تنموية مشروطة بالسير على الدرب الذي ساروا عليه، وكذلك قدموا لنا دولهم على أنها النموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يجب أن يتبع، المشكلة أن مفكرينا وعلماؤنا أخذوا ما قدم لهم الغرب دونما حتى تلوينه بمتطلبات المنطقة ولا عاداتها ولا تقاليدها، مما خلق لدينا انفصام في الشخصية، وفئات فكرية متصارعة يتهم بعضها البعض إما بالرجعية، وإما بالشيوعية، أو السير في فلك الغرب، وعليه، كان يجب على الإنسان العربي أن يقف أمام هذه النظريات وقفة متأملة متفحصة يأخذ منها ما يوائم وضعه، ويترك ما لا ينسجم معه، ومفهوم التنمية السياسية حقق انتشاراً واسعاً خلال العقد الماضي، وخاصة فيما يتعلق بارتباطه بدراسات سياسات التحديث السريع في دول العالم الثالث، وكون موضوع دراستنا هو الاحتجاجات الشعبية وأثرها على التنمية السياسية فكان لابد أن نوضح مفهوم التنمية والسياسية لربطها مع الاحتجاجات ودراسة الآثار الممكنة عليها، ولانجاز ذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول:ماهية التنمية السياسية وأبعادها

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات التنمية السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: ماهية التنمية السياسية وأبعادها

انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية والمشاركة السياسة الواسعة، من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من اهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية والمزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي، كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال، لكن التنظير في التنمية السياسية ارتبط أساسا بالسسيولوجية الأنجلوسكسونية، إذ تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢٣، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا (بالعالم الثالث)(عارف، ٢٠٠٨: ٨).

إن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي أستنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ودخل في الاستخدام الأكاديمي، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذي به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان(دياب، ٢٠٠٥: ١٦)، وسنتناول هذا المطلب في فقرتين كالتالي:

أولاً: التعريف بالتنمية السياسية.

ثانياً: أبعاد التنمية السياسية.

أولاً: التعريف بالتنمية السياسية: تعد التنمية السياسية من متطلبات التغيرات العالمية الحديثة، كمدخل يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي والساعي إلى تطوير الجانبين، مما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسمح بتعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي، وهذا ما تحتاج إليه الأقطار العربية في الفترة الحالية، حيث تسعى الاحتجاجات الشعبية وما اصطلح عليه الربيع العربي إلى المشاركة السياسية، وتفعيل المؤسسات المدنية من أجل أن تكون شريك داعم سياسيا، ويركز مفهوم التنمية السياسية على الجانب السياسي المؤسسي، ويرتبط وفقا للنماذج التي تم تطبيقها في المجتمعات الغربية متمثلة بالليبرالية السياسية، والتعدد الحزبي والحرية الاقتصادية (عارف، ١٩٩٣:٦٤).

وقبل الخوض بمفهوم التنمية السياسية لا بد من توضيح الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها(عارف، ٢٠٠٨: ١٢):

- الفرق بين مصطلح التنمية والّنمو: إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي،من التخلف إلى حالة التقدم والنمو.
- الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.
- الفرق بين التنمية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.
- الفرق بين التنمية والتقدم:التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.
- الفرق بين التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية.

وهناك الكثير من أنواع التنمية، فالتنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ويمكن تقسيم التنمية عدة أنواع وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باختصار: التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية، التنمية السياسية وهي التي تهمنا هنا(حمدوش، ٢٠٠٩: ٥-٧).

اهتم الباحثون بموضوع التنمية السياسية، ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال D.Bell الذي قام بتطوير مفهوم سسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة) أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي، وبالتالي تم الانتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية ، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي كالآتي(حمدوش، ٢٠٠٩: ٧-٨):

١- الافتقار إلى تنسيق إيديولوجي واضح يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.

٢- ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.

٣- ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية.

٤- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسة تجاه مواطنيها.

٥- عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.

٦- انتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة.

وقد أطلق العلماء عدة تعريفات على مفهوم التنمية السياسية منها(حمدوش، ٢٠٠٩: ١١):

١- التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
٢- التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي.
٣- التنمية السياسية بناء الدولة القومية.
٤- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.
٥- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

لقد اصطدم الباحثون بمجموعة من الصعوبات والمعوقات في إيجاد مفهوم محدد للتنمية السياسية وملائم لها، ومن جملة هذه الصعوبات(حمدوش، ٢٠٠٩: ٩-١٠):

١- صدور هذه التعاريف عن رجال الدولة وصانعي القرار لا عن طريق باحثين ومتخصصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- اغلب الاجتهادات هي ناتج أبحاث مفكري ودارسي السياسة في العالم الغربي، وبالتالي يغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب.
٣- يرى بعض الباحثين في الدول النامية ان التنمية السياسية تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسي النهائية، كالديمقراطية، المساواة، المشاركة، الشرعية.
٤- ان تحقيق التنمية السياسية مرهون باكتساب الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث وبالتالي تكون التجارب ليست ذاتية محلية بل نابعة من الخارج.
٥- تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغير السياسي.

هناك مفهومان للتنمية السياسية ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية هما(مصالحة،٢٠٠٤:٧-٩):

١- يظهر المفهوم الأول من "المنظور السياسي الذي يربط التحديث السياسي بالبعد الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد من التسلط الفردي الناجم عن الملكية الفردية الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الملكية الجماعية وتركز السلطة بيد الحزب الواحد، إلا أن هذا المنظور الشيوعي انهار في العقد الماضي.
٢- ويظهر المفهوم الثاني المرتبط بالتنمية السياسية بالحياة الحزبية وإطلاق الحريات وضمان حقوق التملك، والعمل، وحرية التفكير،والتجمع،ومؤسسة المعارضة، وإقامة النظم البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والفكرية والفصل بين السلطات، وتداول السلطة".

تعرف التنمية السياسية وفقاً للتصور الغربي للمصطلح على أنها "تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية،وتزايد علمانية الثقافة السياسية من خلال إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، تحقق فيها النحو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية"، ولخص تعريف التنمية السياسية على أنها "التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أهداف الشعب ومصالحة"(عارف، ١٩٩٣: ٢٢٣)، وتعرَّف التنمية السياسية أيضاً على أنها "تفعيل المشاركة في الحياة السياسية بمجالاتها المختلفة من خلال جهود إعلامية توعوية، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني وتقديم مقترحات لتحسين البيئة التشريعية الناظمة للحياة السياسية"، ويعد هذا التعريف من أهداف التنمية السياسية(وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٣: ٢)، والتنمية السياسية هي "التغيرات في اتجاه توزيع وتبادل السلطة، وقد تفرض اختفاء الفاعلية على المؤسسات أو الجماعات والقيم والتنشئة والثقافة السياسية والفاعلين وأطراف العملية السياسية بوجه عام"(القصبي، ٢٠٠٦: ٢١)، ويعتبر كل من التحول الديمقراطي والحكم الراشد أساسيين جوهريين لتحقيق التنمية السياسية، وشرطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساسيين لتنيمة اقتصادية مستدامة لتطوير المناطق والمجتمعات التي كانت تتبع النظام الشيوعي، من خلال حكم القانون، وتطوير المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها(عارف، ١٩٩٣: ٢٩٣).

ثانياً: أبعاد التنمية السياسية: يعتبر موضوع التنمية السياسية من الموضوعات الهامة التي جذبت انتباه المتخصصين في السياسات المقارنة، واستخلصوا من خلال دراساتهم للنظم السياسية في الثقافات المقارنة أبعاداً يقاس على أساسها التنمية السياسية، ورغم إن هذه الأبعاد ليست قاطعة إلا أنها تشير الى متغيرات تميز التغيرات التنظيمية التي تحدث من وقت الى آخر(رشوان، ١٩٩٣: ٣٠)، واستخلص المفكرون ودارسي التنمية السياسية والنظم السياسية في الثقافات المقارنة أبعادا لا تقاس على أساسها التنمية السياسية، ورغم إن هذه الأبعاد ليست قطعية، إلا أنها تشير الى متغيرات تميز التطور في التنمية السياسية من وقت لآخر، ونذكر منها أربعة أبعاد أو متغيرات(رشوان، ١٩٩٣: ٣١):

أولاً: درجة التمايز البنائي: التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها(يحيى، ١٩٨٦: ٧٧)، وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لا تتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية والغير حكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي" بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي(رشوان، ١٩٩٣: ٣٠-٣٢).

ثانياً: المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية، وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها، إن المساواة هي عماد التنمية السياسية والتحديث السياسي، وهي تحوي فكرة المواطنة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمساواة في الحقوق، والمساواة السيكولوجية في فرص أداء الأدوار السياسية والإدارية(رشوان، ١٩٩٣: ٣٥).

ثالثا: القدرة(مكانة النظام السياسي وهيبته): وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة، يتضح مما تقدم إن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية(رشوان، ١٩٩٣: ٣٣-٣٤).

رابعاً: العقلانية: ويقصد بها إن الإنسان كائن عاقل يستطيع إن ينظم أموره، ويحل مشاكله، ويناقش ويحاور، أي إن يتوفر لدية القدرة على الإدراك العام، وما يهمنا في التنمية السياسية هو التعرف على الاتجاهات المركزية، وتحليل النتائج الموجودة في نمط أو فكر سياسي معين، كما إن الديمقراطية تتطلب أعلى درجات العقلانية، من بين عناصر الجودة السياسية المرتبطة بالديمقراطية والفعالية حسب المنطق العولمي لحقوق الإنسان نجد العقلانية السياسية التي تعني في معناها البسيط قدرة النظام السياسي الوصول إلى مجموعة عمليات اتخاذ القرارات و صناعة السياسات العامة حسب منطق اقتصادي، مادي قائم على اختزال الزمن واقتصاد المال و صرفه بصفة تحقق أكبر قدر من الخدمة العامة من جهة، كما ترتبط العقلانية السياسية من جهة أخرى بفتح مجال لمشاركة كل الفواعل الاجتماعية، السياسية و المؤسساتية بصفة تخلق عدد من الخيارات و البدائل السياسية و القرارية للرفع من مستوى النجاعة الوظيفية والفعالية السياسية(رشوان، ١٩٩٣: ٣٦-٣٨).

فالعقلانية السياسية، من هذا المنظور، تقتضي توفر مجمل الشروط التالية(برقوق، ٢٠٠٩: ٢٣):

(١) ضرورة توفر تصور توافقي حول حقوق الإنسان على المستوى الوطني بشكل يجعلها تشكل مصدرا محوريا للتشريع تبني من خلاله أسس فلسفة الدولة و المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) وجود تصور توافقي لمفاهيم الخدمة العامة و الصالح العام .

(٣) قدرة الفواعل السياسية و الاجتماعية من أحزاب و مجتمع مدني في التأثير في صناعة السياسات العامة و اتخاذ القرارات بتحولها لمصادر خيارات سياسية و قرارية و فواعل لتقييم مخرجات النظام السياسي من أجل تحسين الأداء الوظيفي و السياسي لنظام الحكم.

(٤) توفير الكفاءة السياسية و الحنكة الديمقراطية الكفيلتين بترشيد وظائف النظام السياسي حسب منطق الفعالية، اقتصاد الزمن و المال العام و تمكين المواطنين من حقوقهم.

فالعقلانية السياسية من هذا المنطلق هي مجموعة العمليات التي تجعل النظام السياسي أكثر حركية و فعالية و تحقيقا لحقوق المواطنين و حاجاتهم حسب منطق الإدارة بالجودة و الأهداف، وحسب منطق استشراف المخاطر والتهديدات كلها قبل بروزها وتفاقمها، فالعقلانية السياسية هي من معايير تقييم وقياس درجة جودة النظام السياسي، مستوى نجاعته وفعاليته ودرجة شدته الديمقراطية، فالنظام السياسي العقلاني يضمن في النهاية درجات عالية من العدالة الاجتماعية والسياسية من جهة، والاستقرار السياسي المزمن من جهة أخرى.

يتضح من خلال مناقشة هذه الأبعاد أنها تشكل الركائز الأساسية في عملية التنمية السياسية، ومن ثم فإن التنمية السياسية تعنى الاتجاه نحو هذه الأبعاد، وهي واقعة سواء شارك السكان في العملية السياسية، أم لم يشاركوا، ووجود حزب سياسي واحد، أو أحزاب سياسية متعددة، كما إن أي تغيير يتم في الأنظمة السياسية يمكن اعتباره تنمية سياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات التنمية السياسية

إن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلُق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية الى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية، من خلال الحديث عن المشاركة السياسية والتعددية السياسية ومن خلال التداول السلمي على السلطة وحماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما أكدت عدة منظمات ومؤسسات عالمية تهتم بمجال التنمية، على الربط بين النجاح في تحقيق أهداف التنمية السياسية ونوعية الحكم، وفاعليته، حيث أن أسلوب الحكم الرشيد له تأثير كبير في التنمية، وترى منظمة اليونسكو أن هناك ترابط بين الديمقراطية والتنمية، ذلك أن التنمية المستديمة والعادلة تعتمد بصورة وثيقة على الديمقراطية، كما لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، بدون أن يتمتع الناس بمستوى معقول من المعيشة، وذلك على اعتبار إن الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم أهداف التنمية(غالي، ٢٠٠٣: ٥)، ولا يمكننا حصر أهداف التنمية السياسية بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فهناك الكثير من الأهداف التي تسعى إليها الدول من خلال طرح أفكار التنمية السياسية، إلا إنه على الرغم من اهتمام الكثير من الفئات المجتمعية من مفكرين وباحثين وحكام وسياسيين بتحقيق التنمية تقف في وجهها الكثير من المعوقات علي صعيد الدولة وعلى الصعيد العالمي، كالتعصب الطائفي والعرقي، والتفاوت بين فئات المجتمع المختلفة، وغيرها من المعوقات التي تقف في وجه تطور مفاهيم وأفكر التنمية السياسية وتطبيقها على ارض الواقع لتحقيق أهدافها، وانطلاقاً من ذلك كان لا بد من التطرق في دراستنا بالإضافة الى مفهوم التنمية السياسية وأبعادها الى أهداف ومعوقات التنمية السياسية، حيث إن أي مشروع سياسي لا بد من مناقشة أهدافه ومعوقاته ليكون مشروعاً سياسياً ناجحاً على جميع المستويات، وتعد التنمية السياسية من أهم المشروعات السياسية التي تم طرحها في وقتنا الحالي(غالي، ٢٠٠٣: ٢٤-٢٥)، وانطلاقاً من ذلك كان لا بد إن نتناول هذا المطلب في فقرتين هما:

أولا: أهداف التنمية السياسية.

ثانيا: معوقات التنمية السياسية.

أولاً: أهداف التنمية السياسية: أن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع، ومثال على ذلك لابد من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم(عبدالله، ١٩٩٧: ٢١٧)، وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة، ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على أهداف التنمية السياسية ونذكر منها:

١. المشاركة السياسية.

٢. التعددية السياسية.

٣. التداول السلمي للسلطة.

٤. حماية واحترام حقوق الإنسان.

وسنأتي لاحقاً إلى توضيح هذه الأهداف وبشكل مختصر، وسنبين دورها في تحقيق الديمقراطية والمساواة بين أفراد المجتمع.

أولاً: المشاركة السياسية: المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم(منصور، ٢٠٠٤: ٦٤)،

والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"(كامل، ٢٠٠٠: ١١٧-١١٨).

وهناك نفراً من الباحثين استخدم مفهوم المشاركة السياسية بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء"(السمالوطي، ١٩٨٧: ١٤٧)، إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية، العمل السياسي والاندماج السايكلوجي في العملية السياسية، وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها(إبراهيم، ١٩٨٥: ٨٦)، وتعتبر المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية(فائق، ٢٠٠٠: ١٠٢-١٠٣)، يتضح مما سبق إن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية، هو إن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الإثنية والإقليمية والاجتماعية وعليهِ يمكن القول إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية، حيث إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي الإسلامي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدواة مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير الشروط المذكورة آنفاً فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعد فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي(شحماط، ٢٠١٣: ٣٥-٥٦):

١. إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

٢. إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.

٣.إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

٤.إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

٥. إن المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

٦. إن المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.

٧. إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. إن المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.

٩.إن المشاركة السياسية تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

ثانياً: التعددية السياسية: تعرف ظاهرة التعددية الحزبية، على إنها "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها(هادي، ١٩٩٥: ٦٣).

وتعرف أيضاً بأنها مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية، والخلاصة التي نستطيع أن نحددها إجمالاً إن التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تحري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر، ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والاطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية(الجابري، ١٩٧٩: ١٠٧)، وعليهِ فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي إنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية(مصطفى، ١٩٩٧: ١٩)، ووفقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تعتبر أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن البال إن تحقيقها هو أمر سهل، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشيةً وضحاها "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين"(بغدادي، ١٩٩٣: ٢٩١)، لذلك فأن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية(غليون، ١٩٨٦: ٢٥)، ووفقاً إلى ذلك فالديمقراطية بهذه الحالة ليست فقط أحزاب أو انتخاب، وإنما هي مجموعة من الأفكار والقيم التي ينتجها أفراد المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية والتوجيهية، وإن أهم هذه القيم هي الإيمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري(عبدالله، ١٩٩٧: ١٦).

ثالثاً: التداول السلمي على السلطة: المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى، يتضح مما تقدم إن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعتبر من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة(علوان، ١٩٩٨: ١٧٣)، وهذا يعني إن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، حيث تصير المنافسة وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي على السلطة، يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحد ذاتهِ يعتبر ترسيخ لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل طوائفه، أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة وحقهُ مصان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعاله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوع من الإجماع السياسي، الذي يعتبر أساساً لبناء وتحقيق الديمقراطية.

رابعاً: حماية واحترام حقوق الإنسان: إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها(يوسف، ٢٠٠٢: ١١٨-١١٩)، ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم"(جميل، ١٩٧٧: ٥٣٠)، وفي سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر(هادي، ٢٠٠٥: ١١١).

تعتبر الديمقراطية من أسمى أهداف التنمية السياسية، كما إن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي إعلان فيينا عام ١٩٩٣، ويعتبر تعزيز هذه الحقوق واحترام حرية التعبير والرأي شرطين أساسيين لتحقيق الديمقراطية التي والتي تعتبر الأساس لعملية التنمية السياسية، ولا يمكن إن تكون هناك ديمقراطية دون وجود نظام قضائي مستقل، ودون وجود مؤسسات تضمن حرية التعبير وتكفل توافر وسائل إعلام حرة، كما تعد ممارسة الشعب للسلطة التشريعية من أهم شروط تحقيق الديمقراطية(غالي، ٢٠٠٣: ٧)، كما إن التكامل بين الحق في التنمية والحق في الديمقراطية مسألة ليست جديدة، حيث جرى التطرق له في ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية، وإعلان ١٩٨٦ الخاص بالحق في التنمية، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وترى اليونسكو أيضا أن أسبقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون في الدولة، هو الآلية التي من خلالها يتم الربط بين التنمية السياسية والديمقراطية، ذلك أن أسبقية القانون تستند إلى سيادة المبادئ العامة للقانون، والى مفهوم العدالة في المجتمع، وهذا منبع أهميتها للحكم الديمقراطي، وفيما يتعلق بممارسة السلطة تستدعي أسبقية القانون توافر الشرعية، والشفافية، والمساءلة، وهي عوامل تحتل أهمية رئيسية للعملية الديمقراطية ولعملية التنمية السياسية(غالي، ٢٠٠٣: ١١-١٢).

بإمكان الديمقراطية والتنمية إن تسهما معاً في توطيد السلم، نظراً لان الديمقراطيات تعالج في اغلب الأحيان اختلافاتها الداخلية بأساليب سلمية، كما إن الإطار الديمقراطي، فضلاً عن دوره الوقائي هذا، غالباً ما برهن على قدرته على التوصل الى تسوية النزاعات الدولية بطريقة سلمية، وبما إن الديمقراطية هي عامل من عوامل إشاعة السلام، فإنها تعزز التنمية، التي تعمل بدورها على توطيد حالة السلم الداخلي، وبالتالي السلام على الصعيد الدولي(غالي، ٢٠٠٣: ١٢)، ومهما وصلت أي دولة في تطبيقها للديمقراطية فلا يمكن إن تصل الى حالة شبه مثالية، لان الديمقراطية تعتبر عملية في تطور دائم، ولا يزال أمام أكثر الأنظمة الديمقراطية الكثير مما يجب عمله من اجل تكييف أوضاعها لتحقيق هذه المبادئ، وفي هذا الصدد فإن المساواة بين الجنسين تمثل احد التحديات التي لم تنجح بعد أي من الديمقراطيات في مواجهتها بصورة كاملة، على الرغم من إن تامين هذه المساواة هو شرط أساسي لتحقيق الديمقراطية بصورة فعلية، كما إن تامين هذه المساواة يشكل أولوية بالنسبة للتنمية، وذلك بالنظر الى الدور الرئيسي الذي تؤديه النساء في جميع مراحل التنمية الديمقراطية(غالي، ٢٠٠٣: ١٨).

إن غياب الديمقراطية على الصعيد الدولي يشكل عائقاً امام التنمية السياسية على الصعيد الوطني، وقد يغذي اشكالاً من التطرف(غالي، ٢٠٠٣: ٢٣).

ثانياً: معوقات التنمية السياسية:

تواجه عملية التنمية السياسية مجموعة من العقبات التي تتجسد في مجموعة من الأزمات التي تعيق سعيها نحو تحقيق أهدافها وتتمثل بما يلي(الزعبي، ٢٠٠٩: ٣٢٨-٣٢٩) :-

١. أزمة الهوية: وهي الأزمة التي تتعلق بتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزين عن غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى، أي إنها تمثل الشعور بالانتماء الوطني، وتعد هذه الأزمة ذات ثقل في التنمية السياسية في الجزء المرتبط ببناء الدولة، وتتعلق بالتسامي على جميع الهويات الأخرى الضيقة كالإثنية والطائفية والقومية والعشائرية وتغليب الهوية الوطنية الأوسع، كما إن وجود هذه الأزمة يصيب أي عملية تنمية سياسية بالشلل في مسيرتها لتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهدافها، ويبقيها حبيسة التجاذبات الفرعية التي تنطلق من الانتماءات الضيقة لفئات المجتمع بما يشتت الجهد العام للدولة في سعيها لإنجاح هذه العملية .

٢.أزمة الشرعية: تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم، وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الاتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف والرضا بها عبر إقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وتستفحل أزمة الشرعية عندما تخرج عن أطرها الدستورية ويظهر ما يسمى بالشرعية (الثورية)، التي تجعل السلطة حكرا على فئة سياسية معينة وهو ما يعيق عملية التنمية السياسية (الزعبي، ٢٠٠٩: ٦٦)، وبشكل عام تحدث أزمة الشرعية عندما تعتبر النخبة الحاكمة، إن مطالب وسلوكيات الأفراد والجماعات التي تسعى للمشاركة في النظام السياسي هي مطالب وسلوكيات غير شرعية(المغيربي، ١٩٩٨: ٣٢٨-٣٢٩) .

٣.أزمة التغلغل: وتسمى (أزمة الإدارة) وتدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، وما يعني ذلك من تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها وحضورها الدائم، وشعور المواطن بقدرتها وجدية جهازها المؤسسي في ممارسة مهماته، ويرتبط ذلك بقدرة النظام السياسي ذاته على النجاح في أداء وظائفه المختلفة، والمتمثلة بعمليات استخلاص المصادر والتوزيع للأدوار والعوائد بين فئات المجتمع، وممارسة النظم والرقابة والضبط لسلوك الإفراد والجماعات(درويش، ١٩٦٨: ١٧)، ويمثل إخفاق الدولة ممثلةً بنظامها السياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية، وهو الأمر الذي تتحمل النخبة الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساس للقيادة في هذا النظام، كما تم ذكره سلفاً، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (التكنوقراط)، هو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه الأزمة من عدمه، وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة، وإيمانها بالعلم والتطور والتغيير، أو محافظتها على الوضع القائم(ليلة، ٢٠٠٦: ١٢٤)، وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملاً معطلاً لعجلة التنمية السياسية.

٤.أزمة المشاركة: تنشأ هذه الأزمة عندما يعجز النظام السياسي عن إعادة رسم عملية التفاعلات السياسية بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع من أحزاب وجماعات ضغط وغيرها، عندما تتزايد رغبتها في العمل السياسي، وتدخل قوى جديدة إلى عملية التفاعل السياسي هذه، مما يعني ازدياد المطالب السياسية مع ضعف في الحراك السياسي للنظام في استيعاب هذه المطالب وتمثيلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسياً، وهو أمر يتعلق بمرونة عمل النظام السياسي وقابليته على التكييف مع الأوضاع المتغيرة بازدياد وتجدد عدد و مواقف القوى السياسية المختلفة فيه، وهو أمر يؤدي إلى تهديد استمرارية عمله وحيويته، مما يؤثر على مجمل مسيرة التنمية السياسية التي تتصف بطابع التغيير .

٥.أزمة الاندماج: وهي الأزمة التي تعد المفتاح الرئيس لحل كل من أزمتي التغلغل والمشاركة، إذ إنها تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية الوطنية بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية والعرقية والدينية والطائفية، وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وتحدث هذه الأزمة عادة عند حدوث الاختلال في الفعاليات الرامية لحل أزمتي التغلغل والمشاركة، وتتطلب مواجهة هذه الأزمة وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع قيم الأصالة والحداثة، إضافةً إلى تجاوبها مع تنوعات المجتمع المختلفة ، مما يجعل النخبة أمام تحد الاندماج الأيديولوجي والثقافي، ويجعل نجاحها في القيام بذلك نجاحاً لعملية التنمية السياسية وفشلها انتكاسة كبرى لها(ابراش، ١٩٩٨: ١٢٧).

٦.أزمة التوزيع: وتدور حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده، وهي عادة تبرز حين يستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخيراته، وتُحرم الغالبية العظمى منها، ويعني ذلك أن النخبة بحد ذاتها تشكل جزءً من هذه الأزمة، إذ تستأثر، حسب الباحثين، بالسلطة والقوة والنفوذ في عدد قليل ومحدود من الأشخاص وتحرم الغالبية العظمى من التمتع به، ولكن مع ذلك، تختلف طريقة تعاطي النخبة مع هذه الأزمة باختلاف طبيعتها بتمتعها بصفة الانفتاح من عدمه، ففي بعض المجتمعات تعمل النخب الثقافية والنخب الرائدة في حقوق الإنسان والبيئة والأسرة والتعليم بتضافر جهودها مع النخب القائدة (السياسية) في نسق فعَال يستطيع تجاوز، قدر الإمكان، هذه الأزمة، وبعكس ذلك تبقى هذه الأزمة عقبة رئيسة في طريق تحقيق عملية التنمية السياسية (الزعبي، ٢٠٠٩: ٦٦-٦٧).

٧. التخلف السياسي: يعتبر التخلف السياسي ظاهرة كلية شمولية ، كما هي التنمية، وهو الوجه الآخر للتنمية السياسية، ويعرف التخلف السياسي بأنه: "ضعف قدرات النظام السياسي على تعبئة أفراده ومؤسساته بدرجة كافية، لتحقيق أهدافه العليا، والعجز عن بناء نسق جديد من القيم السياسية التي تدفع بمكنوناته الى اكتساب اتجاهات بناءه والانخراط في سلوك مشارك"(الزعبي، ٢٠٠٩: ٦٥)، ويعتبر التخلف السياسي العقبة الرئيسية أمام التنمية في البلدان النامية، ويمكن القول إن معوقات التنمية السياسية في الدول النامية متشابهة وقد تختلف شيئاً بسيطاً من مجتمع الى آخر، ومن هذه المعوقات(الزعبي، ٢٠٠٩: ٦٧):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التبعية السياسية: وهي إن تقوم الدول المتقدمة بدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها في لدول النامية مقابل شروط تفرضها عليها، كالقواعد العسكرية وتسهيلات في أراضيها أو الحصول على تأييد في المواقف السياسية.
- الاستعمار: حيث يقف كعائق في وجه التنمية ويؤثر عليها سلباً، لأنه يؤدي الى هدر اقتصاديات واستنزاف ثروات الدول النامية.
- عدم الاستقرار السياسي.
- الافتقار الى المناخ الديمقراطي السليم.
- سيطرة العلاقة والروابط التقليدية على النظم السياسية وعلى اتخاذ القرار.
- تركيز العملية السياسية بأيدي جماعات بعينها، وعدم وجود عدالة في توزيع السلطة.
- ضعف الثقافة السياسية وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: أسباب الاحتجاجات الشعبية في الأردن

انطلقت موجة من الاحتجاجات الشعبية في الأردن مطلع العام ٢٠١١ متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي في نفس الوقت، حيث كانت الأسباب الرئيسية هي تردي الحالة المعيشية والفقر والبطالة والمطالبة بالإصلاحات السياسية، وكانت نقطة انطلاق الاحتجاجات يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني من العام ٢٠١١م حيث تتابعت الاحتجاجات في الأسابيع التي تلته.

لا يمكن حصر الأسباب التي خرجت لأجلها الاحتجاجات في الأردن خلال فترة الدراسة، فهناك احتجاجات خرجت لأسباب سياسية، كالاحتجاجات التي خرجت بها الأحزاب وبعض الحراكات كحزب جبهة العمل الإسلامي، وهناك أسباب اقتصادية أو معيشية والتي كانت تغلب على طابع الاحتجاجات في الأردن، ومنها ما خرج احتجاجاً على سياسة الحكومة في التعامل مع القضايا الاجتماعية الحساسة كالفقر والبطالة والواسطة والمحسوبية، وتأثرت هذه الاحتجاجات بوسائل التكنولوجيا الحديثة كغيرها من الاحتجاجات التي حدثت في الوطن العربي، فكان الإعلان عن تحشد المواطنين للتظاهر يتم أحياناً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي(الفيسبوك)، أو من خلال وسائل الاتصالات الحديثة، وساعدت هذه الوسائل بالإضافة إلى وسائل الإعلام على زيادة الوعي السياسي والاقتصادي وساهمت في إلمام الشعب للمشكلات التي تواجهه مما زاد من إعداد الخارجين والمشاركين في الاحتجاجات.

لقد ساهمت هذه الاحتجاجات على إحداث الكثير من التغييرات على جميع المستويات في الحكومات والشعوب، وخلال فترة زمنية قصيرة استطاعت هذه الاحتجاجات أن تسقط رؤساء دول وحكومات ومؤسسات واتخاذ قرارات لتحقيق مطالب المحتجين أو العدول عن قرارات ومن هذا المنطلق كان لا بد للباحثين أن يدرسوا أسباب هذه الاحتجاجات من جميع نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنتناول هذا الفصل في مبحثين هما:

المبحث الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية

لقد كان السبب الرئيسي والأساسي والمحفز للاحتجاجات الشعبية في الأردن هو انطلاق احتجاجات ما يسمى بالربيع العربي في الكثير من بلدان الربيع العربي، ومما زاد من حدتها على المستوى المحلي أن تلك الاحتجاجات قد نالت مطالبها وتحققت خاصةً في تونس ومصر وليبيا، وانتشرت الحراكات الشعبية والحزبية بشكل كبير في بداية الأمر، كانت الشعارات التي ترفعها تركز على ناحيتين مهمتين في حياة الشعب اليومية وهما السياسية والاقتصادية، إلا أن الاحتجاجات في الأردن كانت تختلف عن غيرها من باقي الاحتجاجات في أنها ابتعدت عن نقد النظام الحاكم، بل انتقدت شخصيات حكومية بارزة أو السياسات التي تنتهجها هذه الحكومة ولم تخرج حتى الآن أي مظاهرة احتجاجية في الأردن تطالب بتغيير النظام بل كانت مطالبهم وطنية وشعبية.

لقد كان لتفرد السلطة التنفيذية بالقرار لوحدها وغياب أو تغييب السلطة التشريعية الدافع الرئيسي لانطلاق الكثير من الاحتجاجات في الأردن، حيث نادت مظاهرات خرجت بالآلاف بضرورة أن يكون للسلطة التشريعية دور كبير في محاكمة الفاسدين ممن تناوبوا المسؤوليات في السنوات الأخيرة حيث كانوا السبب في تدهور الاقتصاد الأردني وارتفاع المديونية، وبالفعل ساهمت هذه الاحتجاجات في تشكيل هيئة مكافحة الفساد والمحكمة الدستورية وتعديل الدستور، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والتي بدأت تظهر آثاره وان كانت بنسب صغيرة جداً على الاقتصاد الأردني، ولأهمية دراسة الأسباب السياسية والاقتصادية للاحتجاجات في الأردن كان لا بد أن نتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأسباب السياسية

اثبت الحراك السياسي الأردني وجوده على الخريطة السياسية العربية الحديثة، ظهر ذلك جلياً من خلال الاحتقان الشعبي الذي اخرج الكثير من الاحتجاجات الكبيرة التي خرجت في كثير من محافظات ومدن المملكة ومن ريفها وباديتها ودنها للاعتراض على السياسات العامة للحكومة الأردنية، وأخذت هذه الحراكات بالتنامي وأخذت طابعاً علائقياً، تشابكياً، اندمج في سياقاته ضمن بنية متكاملة، وقد كان ليوم ٢٤ آذار ٢٠١١ أن يتحول إلى يوم فاصل في تاريخ الحراك السياسي الأردني، حيث خرجت مظاهرة بالآلاف في منطقة دوار الداخلية في مدينة عمان وقاموا بالاعتصام، إلا أن قام مجموعة مِن مَن حُسبوا أنهم أتباع للحكومة والأجهزة الأمنية بالاعتداء على المعتصمين، وأصبح هذا اليوم فارقة في تاريخ الحراك السياسي الأردني، بعد هذا الحدث اخذ الحراك السياسي الأردني الأمر بجدية أكثر واكتسب خبرة في التعامل مع الحكومات المتعاقبة، وازدادت مطالب الحراكيين، وأصبحوا أكثر جرأة في شعاراتهم، إلى أن وصلت مطالبهم إلى الحد من صلاحيات الملك، بما يمنح تفويضاً ديمقراطياً اكبر للشعب وخياراته(الملكية الدستورية)(الكلالدة، ٢٠١٣: ٢)، بالإضافة إلى مطالب أخرى كان لها أسبابها السياسية الداخلية والخارجية، وقد واجه هذا المطلب ضجة كبيرة من قبل المفكرين والمحللين السياسيين والإعلاميين والشعب الأردني ما بين رافض للفكرة ومؤيد لها، إلى يومنا الحالي، وانطلاقاً من أهمية دراسة الأسباب السياسية التي أدت إلى الاحتجاجات في الأردن فإننا سنتناول هذا المطلب في فقرتين كالتالي:

أولا: الأسباب السياسية الخارجية.

ثانيا: الأسباب السياسية الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الأسباب السياسية الخارجية:

ساهمت العوامل السياسية الخارجية في تأجيج الاحتجاجات في الأردن، ومن خلال دراسة الأبحاث التي قدمت حول الأسباب الخارجية للاحتجاجات في الأردن، كان السبب الأول للاحتجاجات بعد عام ٢٠١١ في الأردن هو انطلاق شرارة الربيع العربي في تونس واستمرارها إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وكون أن مطالب هذه الاحتجاجات قد تحققت في كثير من الحالات، وأدت إلى تحسن كبير في تقديم الحقوق السياسية للشعوب في هذه الدول، فإن هذا يزرع في وعي وفكر المواطن الأردني أن خروجه إلى الشارع أصبح الآن متاحاً، وان صوت المواطن أصبح الآن يُسمع دون اللجوء إلى استخدام العنف معه، وان سلاح الاحتجاجات سلاح له قوته في وجه قرارات الحكومات، ويمكن أن نبين الأسباب السياسية الخارجية حسب مصدرها كما يلي:

- الربيع العربي: يُعتبر قيام محمد البوعزيزي التونسي بحرق نفسه في ولاية سيدي بوزيد التونسية نقطة فاصلة في التاريخ العربي الحديث، وكان له أثره الواضح على تونس وعلى باقي الدول العربية، حيث ظهر وعي المواطن العربي للتاريخ الطويل الذي عانى منه من قبل الأنظمة العربية المتلاحقة، ووجدت الشعوب العربية أنها معاناة واحدة وان تباينت في تفاصيلها، قوامها استبداد طال أمده وفساد عز نظيره، لذلك كانت انطلاقة الربيع العربي في تونس محفزاً لانطلاق الكثير من الثورات في باقي الدول العربية بل كان مفتاح الباب الذي اخرج رؤساء وحكام الدول العربية من مكانهم، والأردن كغيره من الدول العربية، تأثَّر بهذه الموجة لكن تعامل النظام السياسي في الدولة الأردنية مع الاحتجاجات والمحتجين كان يختلف نوعاً ما ، حيث تم استخدام القوة الناعمة بدل القوة المفرطة في تفريق الاحتجاجات ماعدا بعض الحالات التي تذكر والتي اضطرت فيها الأجهزة الأمنية إلى تفريق المحتجين بالقوة(الكلالدة، ٢٠١٣: ٤).

إن مشروع الإصلاح الأردني بدأ قبل ما يسمى بالربيع العربي، وأن الشارع الأردني شهد احتجاجات مطلبيه حتى قبل أحداث تونس وحادثة بو عزيزي الشهيرة وأن لا أحد ينكر أن الربيع الأردني سبق الربيع العربي، ولأن الأردن مُتميّز في كل شيء فإن ربيعه تميَّز عن الربيع العربي، كما أن الأردن يتصف بواحة الأمن والأمان لحكمة قيادته وحكومته وشعبه وإن الشارع الأردني الذي شهد احتجاجات شاركت فيها كل القوى السياسية والحزبية والحراكية، هو نفس الشارع الذي وزّع فيه رجال الأمن الماء على الحراكيين والمعتصمين، وهو نفس الشارع الذي تنساب فيه حركة السير دون انقطاع ولم يتأذ فيه أي مواطن ولم تخدش فيه حتى سيارة واحدة، كل هذه الأحداث هي دلالة على أن الأردن ظلَّ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عصياً على كل ما اجتاح المنطقة من أعاصير سياسية، حتى بِتنا اليوم نحتفل بالأعياد الوطنية والإصلاح والتنمية الشاملة على الرغم من اتفاقنا واختلافنا على سُرعة أو بِطء الإصلاح الذي انطلق بقوة وبضمانات جلالة الملك الذي يرعى ويوجه الإصلاح (الكلالدة، ٢٠١٤: ٦/١٩).

كما أظهرت دراسة ميدانية أن انتقال الربيع العربي إلى البلاد الأردنية كسبب من أسباب الاحتجاجات الشعبية كان يحمل متوسطاً حسابياً عالياً، مقارنةً مع الأسباب السياسية الأخرى ويعكس ذلك استجابة المواطن الأردني لما يحدث في البيئة الإقليمية، مع الإشارة إلى خصوصية الحراك الشعبي السياسي في الأردن بعدم ارتباطه بجدول أعمال الربيع العربي، ولا سيما أن الحراك في الأردن يرفع شعار إصلاح النظام وليس تغييره(بني سلامة، ٢٠١٣: ٥٢).

في مقابل كون الربيع العربي كان محفزاً قوياً للاحتجاجات في الأردن، كان أيضاً مانعاً اشد على كثير من الفئات الشعبية، وخصوصاً بعدما شاهدوا طريقة تعامل الأنظمة العربية في تونس ومصر وما آلت إليه في ليبيا واليمن وسوريا، حيث تعاملت هذه الأنظمة وعلى اختلاف دولها في بادئ الأمر بردود فعل غريبة تميزت بالإنكار والقمع، مستخدمة في ذلك نفس الأساليب القديمة التي أدارت بها هذه الدول عبر عقود من الزمن، ومنها من حاول جرَّ البلاد إلى مواجهة عسكرية، إلا أن التدخل الغربي بواسطة وكلائه في المناطق العربية ساهم في وقف المواجهات العسكرية كما حدث في ليبيا، أو أن تنتهي كما انتهت في اليمن، أما سوريا فقد نجح النظام في عسكرة الانتفاضة إلا انه لم يتكهن بالعواقب التي نراها اليوم من تدمير شامل للبلاد، وتحويلها إلى ساحة تتصارع فيها قوى داخلية وخارجية، يدافع كل منها عن مصالحه فيما تقف القوى الحقيقية المطالبة بالإصلاح موقف المشاهد لما يجري من مذابح وتقتيل وتدمير لسورية الدولة(الكلالدة، ٢٠١٣: ١٧).

نشير هنا إلى ما يسمى بالوصفة الأردنية في الربيع" العربي، مشيرة إلى أنه " لا بد من الانتظار لاختبار مقدار" نجاحها، حيث إنه على الرغم من عدم اختبار مقدار نجاح الوصفة، حتى الآن، إلا أنه "جنّبت البلاد حتى الآن العنف السوري والاضطراب المصري والذعر التونسي وزمن الميليشيات الليبية"، ولفتت الصحيفة إلى أن ٣ قرارات شكلت الوصفة الأردنية للربيع، ومصدر هذه الوصفة هي السياسية التي انتهجها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين من خلال مشاوراته الداخلية التي عقدت بالتوازي مع متابعة المشهد العربي في البلاد التي اجتاحتها الاحتجاجات في بداية الأمر، وقام بعدة زيارات إلى شخصيات وعشائر وتكتلات وأحزاب، وكان القرار الأول هو عدم اعتبار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتجاجات مؤامرة خارجية والتعامل معها بالالتفات الى أسبابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلد قليل الموارد، وكان القرار الثاني عدم السماح بإراقة دم المحتجين والدخول في دوره القتل والجنازات والشهداء، وكان القرار الثالث السعي الى حماية الاستقرار بإحداث التغيير لا بالانتظار، وتحويل الاحتجاجات فرصة لتسريع الإصلاحات التي كانت بطيئة في العقد الماضي(الحياة اللندنية، ٢٠١٣: ٢/١١).

- سياسة القوى الغربية: ساهم موقف الدول الغربية السلبي وخاصة الولايات المتحدة من القضايا العربية الراهنة وأبرزها القضية الفلسطينية في إشعال الكثير من الاحتجاجات في الأردن، بالإضافة إلى التدخل العسكري للقوى الغربية في دول المنطقة حيث كانت الولايات المتحدة وقوى غربية قد جهزت نفسها لتوجيه ضربة عسكرية لمنشآت سورية تدعي بوجود مخزون كيماوي فيها، حيث أرسلت الولايات المتحدة مجموعة من جيشها إلى الأردن مما أدى إلى إثارة الكثير من الاحتجاجات في الفترة الواقعة بين شهري نيسان وحزيران من العام ٢٠١٣، وجابت مظاهرات شوارع عمان وبعضاً من المدن الأردنية الأخرى وأحرق المتظاهرون العلم الأمريكي احتجاجاً على تعزيز الوجود الأمريكي في الأردن، وذلك بعد أن أعلنت واشنطن أنها سترسل ٢٠٠ جندي إضافي لتدريب جيش الأردن واحتمال التدخل لتأمين مخزون الأسلحة الكيميائية في سوريا(فرانس ٢٤ الإخباري، ٢٠١٣: ٤/٢٦).

اندلعت مظاهرات احتجاجية صغيرة الحجم هاجمت حزب الله والرئيس الأسد والعدد المتزايد من الجنود الأمريكيين في الأردن، ويعتقد بعض الحراكيين أنه ينبغي على المجتمع الدولي التعامل مع نظام الرئيس الأسد مباشرة دون إقحام الأردن، ويقولوا أيضاً: "نعتقد أنه لو كانت الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام يريدان لعب دور إيجابي في منطقتنا عليهم إنهاء الحرب الدائرة في سوريا عن طريق تقديم الدعم للجيش السوري الحر، وليس عن طريق نشر الجنود في بلادنا(بي بي سي، ٢٠١٣: ٥/٢٦).

- القضية الفلسطينية: كانت القضية الفلسطينية ولا زالت تشغل فكر المواطن العربي في كل البلاد العربية، وبسبب تحكم الأنظمة العربية في سياسات الدول العربية وعدم وقوفها في وقتنا الحالي إلى جانب القضية الفلسطينية كما كانت سابقاً، كان لا بد للشعوب العربية أن تقول كلمتها، وان تنتفض ضد سياسة حكوماتها الخارجية لتقف إلى جانب القضية الفلسطينية وخصوصاً وقف الحصار على قطاع غزة، في الأردن خرجت الكثير من المظاهرات لنصرة الشعب الفلسطيني، حيث شهدت العديد من محافظات الأردن عقب صلاة الجمعة ١١ آذار ٢٠١٤ فعاليات احتجاجية تطالب بطرد السفير الإسرائيلي وقطع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات مع الدولة العبرية، وذلك على أثر العدوان الصهيوني المستمر على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، ففي عمان، نظم نشطاء وممثلون عن ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية في الأردن اعتصاما عقب صلاة الجمعة من أمام مقر مسجد (الكالوتي) قرب السفارة الإسرائيلية، دعوا خلاله إلى وقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وتحرك المجتمع الدولي بشكل فوري لوقف العدوان على غزة، وطالب المشاركون في الاعتصام الحكومة الأردنية بضرورة تكليف مندوب الأردن بمجلس الأمن الدولي التحرك من أجل وقف هذا العدوان وإدانته، فيما نددوا بالصمت العربي حيال العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، امتدت المظاهرات إلى باقي محافظات المملكة حيث رفعت نفس الشعارات(الوفد المصرية، ٢٠١٤: ٣/١١).

في شهر تموز ٢٠١٤ خرجت عشرات الاحتجاجات الأردنية إلى الشوارع ضد العدوان الإسرائيلي على غزة الذي وصل ضحاياه حتى الخامس من آب ٢٠١٤ إلى ١٨٧٠ شهيداً اغلبهم من الأطفال، وعدم تحرك الدول العربية ومجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوقف المجازر الإسرائيلية في غزة، حيث خرجت العشائر الأردنية والأحزاب والمؤسسات المدنية والنقابات، بالإضافة إلى تجمعات للأحزاب السياسية وكان أبرزها تجمعات الإخوان المسلمين الذي حمل أحيانا طابعاً عسكرياً(الدستور الأردنية، ٢٠١٤: ٨/٥).

- التبعية السياسية: إن السياسة التي تتبعها الدول العربية في الوقت الراهن وخاصة السياسة الخارجية تكون تابعة للدول الكبرى في العالم مثل(الولايات المتحدة الأمريكية) وسبب هذه التبعية هو ضعف اقتصاديات معظم الدول العربية الأمر الذي يترتب علية تبعية سياسية، ويترتب على هذه التبعية الاقتصادية تبعية سياسية، أي التأثير على صُنَّاع القرار في معظم الدول العربية، وتكون سياسيات معظم هذه الدول وقرارها السياسي تابع للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُهيمن على السياسات العربية، وترسم مساراتها المحلية والإقليمية والدولية وتتحكم فيها، والأنظمة العربية محكومة في الدرجة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية التي تخوض منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ما تسميه الحرب على الإرهاب، وتفرض إفرازاتها على كثير من الأنظمة السياسية العربية، وبعد أن شعر بالوعي بما حوله وان احد اسباب ضنك العيش الذي هو فيه هو التبعية السياسية للدول الكبرى سياسيا خرج ينادي في الشوارع من خلال الاحتجاجات بعد سمحت له الفرصة ان يعبر عما في داخله بالتخلص من التبعية المذلة والمهينة للغرب وخصوصاً للولايات المتحدة الأمريكية، وطالب المحتجون في أن يكون القرار السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي مستقلاً نابعاً من داخله لا من خلال املاءات الرؤساء الغربيون وحكوماتهم(قرم، ٢٠١١: ٣-٤).

- الإقليمية المتقوقعة داخل الحدود السياسية المصطنعة المفروضة من الخارج: حيث ولّدت هذه الإقليمية مع مرور الأيام هذه الأنظمة السياسية بشكلها الحالي على خارطة العالم العربي، الذي يفترض أنه يضم أمة واحدة متجانسة توَّاقة إلى الوحدة في وطن عربي واحد، لا مجرد شعوب ناطقة باللغة العربية، فبدل الوحدة والتضامن هناك الفرقة والتنافر، وبدل القوة والمنعة الضعف والعجز، وبدل التحرر والحرية التبعية الطوعية، وبدل الاستثمار القومي للموارد الهيمنة الغربية عليها، وبدل التنمية الحقيقية الشاملة التنمية التظاهرية، وبدل الحمية والنخوة، اللامبالاة وعدم الاكتراث، وبدل الوقوف مع الأشقاء في مِحنتهم ومأساتهم الصمت المريب، والتحالف ضدهم مع المعتدي عليهم، وهناك الكثير، إن الإنسان العربي لا ينام على ضيم، وإن صبر طويلا على القمع والقهر والاستبداد، فإنه لا بد أن يتحرر من هذه المنظومة الشرسة التي لونت أيامه بالشقاء والعذاب والمعاناة، وقد ساعدته الاحتجاجات أن يقول كلمته، ليتمتع بخيرات بلاده التي نهبها تجار حروب جشعون وصوليون حرموه منها طوال عقود، واستغلوها لأطماعهم وجشعهم الذي لا يقف عند حدود (الحوار المتمدن، ٢٠١١: ٩/١).

ثانيا: الأسباب السياسية الداخلية:

يعتمد النظام السياسي الأردني على السماح بتدخل الأجهزة الأمنية ومؤسسة الديوان الملكي في كافة مفاصل الدولة والحياة السياسية والمدنية، حيث لعبت دور حكومات ظل غير دستورية، وانعكس هذا الوضع بسرعة حيث تبدلت الكثير من الحكومات، حتى وصلت أن استلمت ثلاث حكومات في عام واحد، فضلاً عن غياب المعايير الدقيقة لاختيار الطاقم الوزاري، كالنزاهة والقدرة والكفاءة والخبرة والخلفية الاجتماعية ومعرفة التحديات التي تواجه الدولة، فكان أن اتسمت هذه الحكومات بأداء سياسي وإداري ركيك، كان أساسه رعاية المصالح الذاتية على حساب المصالح العليا للدولة والوطن، فكان الترهل الإداري، والفساد المالي والإداري والسياسي، وتراجع مستوى الانجاز كماً ونوعاً، بالإضافة إلى غياب العقل المركزي وتعدد صناع القرار الذي أدى إلى اختلال التوازن بين السلطات، كما أسهم التزوير المتكرر للانتخابات في تعميق أزمة الثقة بين القوى السياسية وأجهزة الدولة ومؤسساتها وأخذت تلجأ لسلاح التخويف والترهيب، وتمارس انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بتكميم الأفواه والعنف والقمع والاعتقال السياسي(الكلالدة، ٢٠١٣: ٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكننا أن نحدد الأسباب السياسية الداخلية وراء الاحتجاجات التي حدثت في الأردن منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن من خلال التعرف على مطالب المحتجين، حيث تمثلت مطالبهم بما يلي(الكلالدة، ٢٠١٣: ١٠):

١- تفعيل المبدأ الدستوري "الشعب مصدر السلطات".
٢- تعديلات دستورية تعيد للشعب سلطاته وحقوقه، وتكفل استقلال السلطات، كما تكفل الحريات والحقوق.
٣- قانون انتخاب عادل وانتخابات نزيهة.
٤- رفع القبضة الأمنية عن الحياة السياسية في البلاد.
٥- حكومة برلمانية منتخبة تكون لها الولاية العامة.
٦- محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين مهما علا شأنهم.
٧- استرجاع الأموال والأملاك والمقدرات الوطنية المنهوبة.

نستطيع من التدقيق في مطالب المحتجين السياسية أن نستنتج أن نفيها يؤدي بنا إلى أسباب الاحتجاجات السياسية، فالشعب ليس مصدر السلطات، والدستور لا يكفل الحريات والحقوق، كما أن قانون الانتخاب الذي افرز المجالس٢٠٠٧ ٢٠١٠و ٢٠١٣ وباعتراف الكثير من رجال الدولة الأردنيين، لا يعد قانوناً عادلاً، والحكومة يتم تعيينها من خارج إطار البرلمان، بالإضافة إلى تفشي الفاسدين بدون أي مسائلة ودون أي ملاحقة لاسترجاع الأموال المنهوبة منهم، ومن الأسباب السياسية أيضاً تعثر وتراجع مسيرة الإصلاح الديمقراطية في البلاد، كذلك تراجع الحريات العامة، أضف إليها فشل الأحزاب السياسية القائمة في الأردن، حيث أنها تعاني من الضعف والشرذمة وعزوف الناس عنها، وعدم الإيمان بدورها في إحداث الإصلاح المنشود مما أدى إلى ظهور ظاهرة الحراكات الشبابية بديلاً عن الحراكات الحزبية(بني سلامة، ٢٠١٣: ٥١-٥٢).

من مطالب الحراكات المهمة هو تحديد صلاحيات الملك وهو التحول إلى الملكية الدستورية بحيث يتم انتخاب رئيس الوزراء حسب الأغلبية النيابية، والمقصود هنا فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض، وان يكون الملك هو رأس الدولة التي تحوي هذه السلطات والموجه لها والراعي لمسيرتها، ويجب على هذه السلطات أن تتحمل كامل مسؤوليتها وان تقبل بالمحاسبة من الشعب وان تحاكَم عند وقوعها بالخطأ، ويعتبر الكثير من المحللين أن الأردن غير جاهز للملكية الدستورية، لان الأحزاب غير مؤهلة لقيادة البلاد، وكذلك لان الطابع السائد في المجتمع الأردني هو العشائري(البوصلة، ٢٠١١: ١٢/٨)، أما الوضع الحالي فهو انه بموجب الدستور فان الملك يتمتع بسلطات و صلاحيات واسعة، فهو رأس الدولة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورأس السلطة التنفيذية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو مُصان من كل تبعيّه ومسؤولية، وهو الذي يُعيِّن أعضاء أحد مجلسي الامة (مجلس الأعيان)، ولا تصدر القوانين إلا باسم الملك وبعد المصادقة عليها من قِبَلِه، وله حق إعادة مشاريع القوانين إلى مجلس الآمة، كما أن له السلطة في دعوة مجلس الأمة للانعقاد في دورته العادية والاستثنائية، وله سلطة تأجيل انعقادها ويمتلك حق حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، هذا بالإضافة الى أن السلطة القضائية تصدر أحكامها باسم الملك وله سلطة إلغاء الأحكام الصادرة، وخصوصاً أحكام الإعدام التي تتطلب مصادقة الملك عليها، وله الحق في إصدار العفو الخاص والعفو العام الذي يكون على شكل قانون يصدر عن مجلس الأمة، ويمكن تفسير منح هذه السلطات الواسعة التي يتمتع بها العرش الملكي، بالدور التاريخي للأسرة المالكة في تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية التي أخذت اسمها من الأسرة المالكة الهاشمية، فهذه الأسرة حكمت الأردن بشرعيه الثورة العربية الكبرى، والالتزام بمبادئها ذات الجذور الدينية والأيدولوجيه، وتعززت بشرعيه الإنجاز بما حققه الأردن من مكتسبات اقتصاديه واجتماعيه وحضاريه بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى وقياساً بحجم الموارد والسكان(الدستور الأردني، المواد(٢٨-٤٠).

كان من ابرز الحراكات التي خرجت بدافع سياسي داخلي جبهة العمل الإسلامي، والجبهة الوطنية للإصلاح بقيادة رئيس الوزراء الأسبق احمد عبيدات حيث منحت موضوع الإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية اهتماماً كبيراً، وكانت هذه الأولويات السبب الرئيس وراء مقاطعة هذه القوى الانتخابات النيابية احتجاجاً على عدم جديّة الدولة في القيام بإصلاحات جوهرية(أبو رمان، ٢٠١٣: ١/٣١).

لا تختلف الأسباب التي فجّرت الثورات في الدول التي اصطلح على تسميتها بدول الربيع العربي (الدول التي سقطت أنظمتها بسبب الثورات العربية عام ٢٠١١ م)، لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها التي أحدثت الاحتجاجات الشعبية في معظم الدول العربية والخليجية ومها الأردن، وهي بالمناسبة، خليط من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي تراكمت على مدار عقود من الزمن، وجعلت الشعوب العربية أشبه بـ "برميل البارود" الجاهز للانفجار في أيّ لحظة، لذلك لن تخرج الأسباب السياسية للاحتجاجات في الأردن عن الاحتجاجات في بلدان الربيع العربي إلا أن طبيعة الاحتجاج وتعامل الدولة معه تختلف عن الدول التي تأججت الثورة فيها وخرجت عن السيطرة(الشيوخ، ٢٠١٣: ١٠٣).

أما بالنسبة للحريات المدنية التي يكفلها لدستور الأردني والاتفاقات الدولية التي صادق عليها الأردن، فقد كانت مغيبة لفترة طويلة إلى أن بلغت الاحتجاجات ذروتها في آذار ٢٠١١، حيث تم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فض اعتصام ٢٤ آذار بالقوة، بعد ذلك تم إلغاء قانون التجمعات العامة المقيد للحريات، وبدأت اعتصامات ومسيرات ومظاهرات كبيرة جداً ولا زالت مستمرة حتى اليوم لكن بكثافة وحجم اقل، وحتى عام ٢٠١٤ لا زال شاهد للعيان والمتابع لأخبار النشطاء السياسيين أن الحريات المدنية لا زالت مقيدة، حيث تم خلال الأعوام الأربعة الأخيرة اعتقال أكثر من ناشط سياسي وإحالتهم إلى محكمة امن الدولة جراء ممارسته الحق في حرية التعبير عن الرأي(تقرير مرصد الإصلاح الأردني، ٢٠١٢: ١٢).

أدت الاحتجاجات في الأردن إلى ظهور حراك سياسي كبير متمثل بالعديد من الحراكات السياسية المؤطرة في جميع مناطق المملكة، وساهم ضعف الأحزاب بتكوين هذه الحراكات إلا إن الأغلبية الصامتة لا زالت بعيدة عن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ويمكن الاستدلال على ذلك بضعف الإقبال على العمل الحزبي في الأردن(تقرير مرصد الإصلاح الأردني، ٢٠١٢: ١٤).

على الرغم من الإصلاحات التي أجرتها الحكومات المتعاقبة منذ نشأة الحراك وإجراء الانتخابات النيابية التي كان من المفترض أن تكون نقطة انطلاق الإصلاح الحقيقي، إلا أن ما شاب هذه الانتخابات من عيوب وأخطاء، أفقدها الكثير من بريقها وأهميتها، وما تبع ذلك من ممارسات غير ديمقراطية لأعضاء مجلس النواب السابع عشر، سواء تحت القبة أو خارجها، ومخيبة لآمال الأردنيين، أعطى للحراك دفعة قوية فالحراك لا زال مستمراً في كافة أنحاء المملكة في الشمال والوسط والجنوب، وعلى أصحاب القرار في البلاد الاستجابة لآمال وتطلعات هذه الفئة الهامة الواعية من المجتمع الأردني، التي تعلق آمال كبيرة على إحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي من خلال تعديل الدستور بما يضمن تلازم السلطة والمسؤولية، وتعزيز النهج الديمقراطي في البلاد، وتوفير الضمانات لحماية الحقوق والحريات، وأخيراً محاربة الفساد، وملاحقة الفاسدين، واستعادة الثروات المنهوبة، لذلك فلا بد من أن تتركز الجهود لكافة الأطراف (حكومة، نواب، شعب)، لاستخراج مجلس نواب عصري، يستطيع أن يقوم بكل ما سبق ذكره من مهام، وهذا لن يتحقق إلا إذا تعاونت هذه الأطراف، فالحكومة تجري انتخابات نزيهة، ومجلس النواب يصدر قانون انتخابات ديمقراطي، والشعب ينتخب من يستحق أن يكون ممثلا لهم(بني سلامة، ٢٠١٣: ١٤).

أن تعميق التجربة الديمقراطية وحل مجلس النواب، جاءتا في المرتبتين الثالثة والخامسة على التوالي من ضمن خمسة أولويات تم طرحها في الدراسة، وبنسب (١٣.١%)، (٥%)، على التوالي، قد تكون هذه النسب مقارنة مع باقي أسباب الاحتجاجات قليلة نوعاً ما، وقد يعود ذلك لعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب منها أن التحول الديمقراطي الذي بدأ في البلاد منذ عام ١٩٨٩، قد أنعش آمال الكثير من أبناء الشعب الأردني، وفي مقدمتهم الشباب، بحيث تفضي الديمقراطية إلى تحسن الظروف والأحوال بشكل عام، وتتعزز مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، إلا أن هذه التجربة الديمقراطية لم تحقق أي شيء ملموس على ارض الواقع، وبقيت كما هي على مدة ما يقارب ال (٢٥) عاماً(بني سلامة، ٢٠١٣: ١٠٩).

ان المطالبة بإصلاحات دستورية تصدرت موضوعات وشعارات الحراك بما نسبته(١٤.١%)، تلاها المطالبة بإصلاحات سياسية بنسبة مشابهة، ثم إجراء انتخابات نيابية وبلدية نزيهة بنسبة(١١.٢%)، وحل مجلس النواب جاء في المرتبة قبل الأخيرة من ضمن عشرة مواضيع تم طرحها بنسبة (٧.٦%)، وتوضح هذه النتائج لنا أن الواقع السياسي الأردني يمثل من الأسباب الداخلية المهمة التي يهتم بها النقابيون وهم يمثلون من أكثر فئات المجتمع تنظيماً وتثقيفاً، إلا أن الملل والإحباط الذي أصابهم، جعل تحقيق الحلم بولادة مجلس نواب يستطيع بناء حكومة برلمانية ديمقراطية كان السبب وراء النتائج المتدنية لاهتمامات الشعب الأردني بموضوع مجلس النواب وحل المجلس والانتخابات(العلاونة، ٢٠١٢: ٢٥).

ومن أسباب الثورات العربية(السياسية الداخلية) بشكل عام ما يلي(الشيوخ، ٢٠١٣: ١٠٧):

١. الاستبداد بالحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب.
٢. الاضطهاد والاستعباد وعدم احترام حقوق الإنسان.
٣. انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله.
٤. إضعاف النسيج الاجتماعي، وتغييب الوحدة الوطنية.
٥. هيمنة رجال السّلطة على المناصب السّياسية والإدارية العليا في الدولة.
٦. غياب الديمقراطية وعدم السّماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية.
٧. تزوير الانتخابات، إنْ وجدت، بجميع مستوياتها وأشكالها.
٨. عدم الفصل بين السّلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية».
٩. غياب أو تغييب دور السّلطتين التشريعية والقضائية.
١٠. غياب الدور الرقابي للمؤسّسات المعنية وإخضاعها للسّلطة التنفيذية.

وهناك أسباب أخرى تندرج تحت مسمى الأسباب الأمنية(الشيوخ، ٢٠١٣: ١٠٨):

١. تعاظم القبضة الأمنية والقمع لجهاز الأمن مقابل غياب أو تغييب حقوق الإنسان.
٢. غياب دولة القانون وعدم احترام وتطبيق القوانين والأنظمة المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسّفية والخطف والتغييب القسري.
٤. عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين للدفاع عنهم.
٥. عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسجنهم لمدد طويلة بدون أحكام.
٦. زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وتكميم الأفواه، ومنع حرية التعبير.
٧. تغليب الحلول الأمنية على الحلول السّياسية في معالجة المشاكل والأزمات السّياسية.

قد تكون هذه الأسباب دافعاً لإشعال الاحتجاجات في بلدٍ ما مجتمعة، وقد تكون احدها سبباً في إشعال الاحتجاجات، أما في الأردن تشكل الأسباب السياسية للثورات العربية وخروج الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا اعتراضاً عليها سبباً رئيسياً في خروج الاحتجاجات التي تطالب بالإصلاح السياسي، ومما سبق نجد أن بطء عملية الإصلاح السياسية وعدم وجود قانون انتخاب عصري بالإضافة إلى كبت الحريات وسياسة الدول الغربية والقضية الفلسطينية تعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى اتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية والقاعدة الشعبية، وساهمت ثورات الربيع العربي بعد عام ٢٠١١ في زيادة الوعي السياسي لدى الشباب الأردني، وعلى الرغم من ذلك كله تراجعت حدة الاحتجاجات في الأردن في الآونة الأخيرة خاصة تلك التي تطالب بالإصلاحات السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

يعد الجانب الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة على السياسات الدولية، وعلى النظم السياسية بشكل عام فالدولة التي لا تشكو من أي أزمة سياسية تجد أن جميع الأنظمة السياسية ومكونات الدولة تعمل بكل أريحية فيها، أما الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية فهي تعاني أيضاً من أزمات سياسية متتالية ومعقدة في بعض الأحيان، كما أن الترابط بين مكونات الدولة من شعب وحكومة وقضاء ركيكاً وضعيفاً، وهذا الضعف يؤدي إلى تخزين الشعور بالظلم لدى الشعوب التي تعاني الفقر والحرمان، مما يولد الكره والحقد ضد الأنظمة الحاكمة فيها كونها في نظرها هي المسؤول الأول والأخير عن الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدولة، والأردن كغيره من الدول يعاني ظروفاً اقتصادية استثنائية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية واتي كانت احد أسباب الاحتجاجات الشعبية التي تزامنت مع احتجاجات الربيع العربي في البلدان العربية وانطلاقاً من ذلك سنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولا: الأسباب الاقتصادية الداخلية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية الخارجية.

أولاً: الأسباب الاقتصادية الداخلية:

عانى الأردن كغيره من دول العالم النامي من الأزمة الاقتصادية، وجاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتسهم في تعميق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني منذ ثمانينات العقد الماضي، خاصة وان الفريق الاقتصادي لم يفلح بالتعرف على حجم المشكلة، وتعامل مع الأزمة باستخفاف، ففي عام ٢٠١٠، أي قبل اندلاع الاحتجاجات، عانى الاقتصاد الأردني من أزمة حادة، فالركود الاقتصادي لم يكن بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فحسب، بل هو ثمرة للسياسات الاقتصادية المتعاقبة، حيث سجَّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته ٢.٧% مقابل ٩.١% للفترة نفسها من العام ٢٠٠٩، كما بلغ عجز ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠٠٩ حوالي ٨٣٦ مليون دينار، كما اظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تراجع بنسبة ٥٣.٦%، من ١٢٧٠ مليون دينار الى ٥٨٧ مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٩، أما على صعيد النشاط المالي في بورصة عمان، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٢٥ نقطة وبنسبة ٨.٢% مقارنة مع مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨، والمنح والمساعدات الأجنبية مقدرة من ٦٨٤ مليون دينار، الى ٣٣٣ مليون دينار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعادة تقدير، وبذلك انخفضت الإيرادات العامة للدولة بحوالي ٩٤٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٩(وزارة المالية الأردنية، ٢٠١٠: ١٣-١٨).

كما عانى الاقتصاد الأردني من الكثير من الاختلالات التي تفاقمت من جراء القيام بخصخصة الشركات التي انشئتها الحكومات المتعاقبة، وواسهم ذلك في تزايد استغلال مقدرات الدولة وازدادت ظواهر الفساد ونهب الثروات، مما أدى إلى أن الاقتصاد ينتقل من مرحلة سيئة إلى مرحلة أسوء، ويعاني الاقتصاد من ضآلة الاستثمارات الخارجية وسوء إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى التهرب الضريبي من قبل كبار الأغنياء والذي يصل إلى مئات الملايين(الكلالدة، ٢٠١٣: ٦).

بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي شهدها الأردن عام ٢٠١٠ حوالي ١٤٠ احتجاج، وارتفع هذا العدد إلى ٨٢٩ احتجاج عام ٢٠١١ والى ٩٠١ عام ٢٠١٢، وهذا التزايد في عدد الاحتجاجات دليل واضح على تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، بالإضافة إلى تراكم الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الأخيرة، إن هذا يدل على أن الاحتجاجات العمالية بدأت قبل أحداث الربيع العربي، ودور الربيع العربي تمثل في زيادة عدد الاحتجاجات، وزيادة عدد المشتركين في هذه الاحتجاجات ورفق سقوف شعاراتها(بني سلامة، ٢٠١٣: ١٣)، والاحتجاجات في الاردن في الحقيقة بدأت قبل عام ٢٠١٠ بكثير، فمع الانتكاسات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني منذ أواسط الثمانينيات في ضوء هبوط أسعار النفط واستنزاف الحرب العراقية الإيرانية لأموال الاستثمار الخليجية، ما أدى لتراجع الزخم الإنمائي في بلدان الخليج وبالتالي انخفاض تحويلات الأردنيين العاملين فيها، مقابل استمرار نمط الحياة الاستهلاكي في الأردن، فقد أخذت الطبقة الوسطى في المجتمع تتآكل لصالح تضخم الطبقة الفقيرة، حتى وصل الأمر ذروته في أواخر الثمانينيات لتنفجر (أحداث معان ومدن الجنوب الأخرى) في نيسان من عام ١٩٨٩ احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية المتردية وغلاء الأسعار، نتيجة هذا الوضع الاقتصادي، دخل الأردن منذ ذلك العام برامج للتصحيح الاقتصادي اشترطها صندوق النقد الدولي والجهات الدولية التي أخذ الأردن يقترض منها لمعالجة اقتصاده، وأهم ما في هذه البرامج المتتالية جانب إعادة الهيكلة المعني أساساً بخصخصة مؤسسات القطاع العام(احمد، ٢٠٠٨: ١٦).

وفي استطلاع للرأي أن موضوع الاقتصاد والظروف المعيشية يمثل الأولوية الأولى للمواطنين الأردنيين، ويحتل المساحة الأكبر في جميع الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات، وترتكز مطالب المواطنين على زيادة الرواتب ومستوى الدخل وتخفيض الأسعار وإعادة النظر في السياسات الضريبية والجمركية وتنمية المحافظات واستغلال ثروات الوطن بالشكل الأمثل الذي يتماشى مع مصلحة المواطنين(تقرير المرصد الأردني للإصلاح، ٢٠١٢: ١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ابرز الاحتجاجات التي خرجت اعتراضا على الوضع الاقتصادي الداخلي، عندما أعلنت الحكومة الأردنية في تشرين الثاني ٢٠١٢ عن رفع أسعار المشتقات النفطية بشكل مفاجئ، مما أدى إلى خروج الآلاف من الأردنيين في مدن ومناطق عدة من الشمال إلى الجنوب فور إعلان الحكومة الأردنية برئاسة عبد الله النسور موجة رفع أسعار طالت مشتقات النفط الأساسية بنسب غير مسبوقة، وشهدت بعض المظاهرات أعمال شغب وتصعيدا لافتا، لاسيما في مدن معان والكرك في الجنوب، والرمثا والمفرق الحدوديتين مع سوريا، وأعلنت نقابة المعلمين عقد اجتماع طارئ لها صباح الأربعاء، وسط تسريبات عن أن النقابة تتجه إلى الإعلان عن الإضراب العام، ورفعت الحكومة الأسعار بنسب تراوحت بين ٥٥% للغاز المنزلي، و٢٥% للكاز والسولار، و١٢% للبنزين، وهي المشتقات الأكثر استعمالا بالنسبة للعائلات الأردنية في الطهي والتدفئة في الشتاء، والمواصلات وخاصة النقل العام الذي قررت الحكومة تعديل أسعاره اعتبارا من الأسبوع المقبل(الجزيرة نت، ٢٠١٢: ١١/١٤).

وبشكل عام يمكن أن نحصر أهم الأسباب الاقتصادية الداخلية التي تأججت بها الاحتجاجات في الأردن بما يلي(بني سلامة، ٢٠١٣: ٢٠-٢١):

١- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث شكلت فئة الشباب نسبة كبيرة من المحتجين، وخرجت الكثير من الاحتجاجات في الأردن قبل وبعد الربيع العربي تنادي بالقضاء على هاتين المشكلتين وتندد بالسياسات الحكومية الفاشلة التي أدت إلى زيادة المشكلة لا التخفيف منها.

٢- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستوى المعيشة، وعدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، حيث أن المدقق في الاحتجاجات الأردنية يجد أنها تركزت في مناطق البادية والريف، وأول حراك خرج بعد الربيع العربي كان من ذيبان وهي منطقة نائية وفقيرة، وهذا يدل على أن المناطق التي تبعد عن مراكز المدن هي أكثر المناطق التي حدثت فيها الاحتجاجات، وحتى أن كان الاحتجاج تم التنسيق لقيامه في عمان، سنجد أن نسبة كبيرة من المشاركين هم من المناطق النائية.

٣- تراجع جودة الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والمواصلات، وارتفاع نسبة التضخم، وزادت هذه المشاكل في المناطق الشمالية في الأردن مع قدوم اللاجئين السوريين، حيث لوحظ انخفاض مخصصات وزارة الصحة من إجمالي النفقات العامة من ٤٤٨.٨ مليون دينار ٢٠٠٩ مقدرة الى ٤١٥.١ مليون دينار ٢٠١٠، وتخفيض مخصصات وزارة التربية والتعليم من ٥٥٧.٣ الى ٥٤٢.٨ مليون دينار، بينما ارتفعت مخصصات وزارة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ٤٢٩.٧ مليون دينار ٢٠٠٩ الى ٥٧٩.٤ مليون دينار ٢٠١٠، والغريب أن يتم إلغاء مخصصات شبكة الأمان الاجتماعي، وتخفيض موازنة الخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي سوف يؤدي، الى حرمان أوساط اجتماعية من ذوي الدخل المتدني من بعض الخدمات، ويسهم في توسيع دائرة الفقر، في الوقت الذي تتنازل الحكومة عن جزء هام من إيراداتها لصالح كبار الرأسماليين، تقدرها بحوالي ٢٠٠ مليون دينار وفقا لتصريحات وزير المالية، وهي عبارة عن تخفيض مساهمة البنوك والمؤسسات المالية ووكلاء الشركات الأجنبية في ضريبة الدخل(لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، ٢٠١٠: ١٨).

٤- الفساد المنتشر في جميع أنحاء الدولة، حيث شكل الفساد شعاراً عريضاً للحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح والتغيير الاقتصادي، حيث أنّ الأردن تراجع وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ١٥ درجة إلى مرتبة ٦٥، وحلّ الأردن في المرتبة ٥٦ على مستوى العالم في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بحصوله على ٤,٥ درجة من أصل ١٠ نقاط، بعدما كان في المرتبة ٥٠ عالمياً من بين ١٨٣ بلداً (بدران، ٢٠١٣: ٥)، وتعتبر مكافحة الفساد في الأردن من أكثر القضايا التي تشغل بال المواطن ومن أكثر المواضيع التي يتم التطرق لها في الأغلبية العظمى من موجة الاحتجاجات التي تعم الأردن منذ بداية عام ٢٠١١، وتعتقد الكثير من الأحزاب والحركات السياسية أن الجهود المبذولة من قبل الحكومة بسيطة وغير كافية وليست جدية بما فيه الكفاية، على الرغم من تشكيلها هيئة متخصصة في مكافحة الفساد والتي تعاملت في عام ٢٠١١ مع ١٢٧٠ قضية وشكوى، وكان ابرز الجرائم التي تعاملت معها الهيئة الرشوة، الاختلاس، استثمار الوظيفة، إهمال الواجبات الوظيفية والاعتداء على المال العام وإساءة استعمال السلطة(مرصد الإصلاح الأردني، ٢٠١٢: ٩).

٥- وتعتبر الخصخصة ونهب مقدرات البلاد من الأسباب الاقتصادية الداخلية التي كان لها الأثر الأكبر في التأثير على نشأة الحراك الشبابي الأردني بدرجة أولى، ثم جاء بعدها الفساد الاقتصادي وسوء توزيع عوائد التنمية، وجاء بعدها غياب التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة، ويوصف الحراك بأنه ذو خلفية اقتصادية بالمقام الأول وهي ناتج خضوع الدولة لما يمليه عليها صندوق النقد الدولي مما أدى إلى ما يسمى الليبرالية الجديدة والتي ترتكز على رفع يد الدولة كلياً عن الاقتصاد، وتبني برامج خصخصة القطاع العام، مما الحق أضراراً كبيرة في الاقتصاد الأردني والمجتمع الأردني(بني سلامة، ٢٠١٣: ٥٣)، وعلى الرغم من تقديم الحكومة التبريرات لخصخصة مؤسسات القطاع العام إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الاحتجاجات استمرت وذلك إيماناً منهم بأن من المؤكد أن سلبيات الخصخصة ستغلب ايجابياتها ومن سلبيات الخصخصة في الأردن ما يلي(الشرقطلي، ٢٠١٠: ٣٢):

أ. التخوف من انتقال الملكية وسيطرة المستثمرين الأجانب.

ب. التخوف من زيادة احتكار القطاع الخاص.

ج. التخوف من ارتفاع أسعار السلع أو الخدمات، حيث تصبح الشركة لها الحق الكامل في تقديم الخدمات والتحكم في أسعارها وخصوصاً فيما إذا كانت من ضمن الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

د. إضعاف دور الحكومة في التحكم في السوق وخاصة في المناطق السياحية حيث لا تتيح الفرصة لكافة فئات المجتمع مثل حمامات ماعين التي أصبح من الصعب التردد عليها بسبب ارتفاع أسعارها ومحاولة احتكارها للأجانب فقط وخصوصاً بعد الإدارة الهندية الجديدة.

ه. التخوف من كيفية استخدام عوائد الخصخصة، حيث يمكن أن يتم اعتبارها كإيرادات للموازنة العامة.

و. إن الخصخصة لا بد وأن تنتهي بزيادة نسبة البطالة، حيث أن الكثير من الشركات تكون من أولى أعمالها بعد عملية الخصخصة الاستغناء عن بعض الموظفين.

مما سبق نجد أن العامل الاقتصادي يعد بالنسبة للشارع الأردني المسبب الرئيسي لخروج الاحتجاجات في الشارع الأردني، كما أن الأزمة الاقتصادية وما تبعها من مشاكل اقتصادية أردنية، وخصخصة مؤسسات القطاع العام ، والمماطلة في مكافحة الفساد من قبل الحكومة أيضاً ساهمت في تأجيج الاحتجاجات.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية الخارجية:

هناك أسباب اقتصادية خارجية كثيرة ساهمت بشكلٍ أو بآخر في الاحتجاجات التي خرجت في الأردن منذ عام ٢٠١١ ومن هذه الأسباب ما يلي:

أ. بنك النقد الدولي: صندوق النقد الدولي ومؤسسة البنك الدولي تعتبران مؤسستين رأسماليتين، فهما تؤمنان بسيادة قوى سوق العمل الحر فوق التدخل الحكومي في الاقتصاد، ويرى القائمون على مؤسسة البنك الدولي ان التدخل الحكومي خارج نطاق مسؤولياتها الأساسية، يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام، وزيادة العجز في الميزانية، وارتفاع نسبة التضخم، و إضعاف الاستثمار المنتج وانتشار الفساد الإداري والرشوة، لذلك فإنهم يرون انه من المناسب تقويض قدرة الحكومة على التدخل بالشؤون الاقتصادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي تحجيم قدرتها عن الصرف، لذلك، فالشرط الأول للصندوق و البنك الدولي يكمن في تخفيض نسبة الإنفاق الحكومي، لكن عندما يتم تخفيض نسبة الإنفاق و العجز، فان أول ما يتأثر بهذه السياسة هو الدعم العام للمواد الأساسية: كزيادة سعر البنزين، الغاز، الخبز، الكهرباء، والمياه، مما يؤدي إلى تولد الاحتجاجات، لكن رفع الدعم وحده لا يكفي لتخفيض العجز الحكومي، لذلك تأتي ثاني وصفة للصندوق وهي رفع أو توسيع دائرة الضرائب لكي تخفض الإنفاق، ويؤدي خفض الإنفاق الحكومي عن طريق رفع الدعم عن المواد الأساسية إلى رفع الدعم الحكومي عن قطاعي الصحة والتعليم، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العلاج والتعليم على المواطن. كما ويطلب صندوق النقد الدولي من الحكومات التي تلجأ إلى مساعدتها بالتوقف عن التوظيف في القطاع العام، وتجميد العلاوات والزيادات، لذلك نرى أن صندوق النقد الدولي يفرض الكثير من الشروط التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالشرائح المحدودة الدخل، وأصحاب الرواتب الثابتة. هذا كله يقود إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات سياسية كبيرة تدفع بالمتضررين من هذه السياسات، اللجوء إلى التظاهر والاحتجاج في الشارع، كما حصل في الأردن في بعض الاحتجاجات(الرأي الأردنية، ٢٠١٣: ١/٧).

يفرض صندوق النقد الدولي شروطاً قاسية على البلدان التي تتقدم لطلب القروض ويلزمها بتنفيذ وصفة الإصلاح الاقتصادي التي هي عبارة حزمة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية المخلة بالمصالح الوطنية والتي تؤدي الى ارتهان إرادة البلدان المقترضة الى مشيئة البلدان والمؤسسات الدولية الدائنة، كما إن شروط صندوق النقد الدولي لها تداعيات خطرة فهي تؤدي في النهاية الى إفقار البلدان النامية المقترضة وتجعلها تدور في حلقة مفرغة وفي فلك البلدان الرأسمالية، أن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة تتلخص في(الحوار المتمدن، ٢٠١٢: ١/٦):

١. تخفيض النفقات الحكومية، وتتضمن على سبيل المثال: تقليص التقديمات الاجتماعية للمواطنين، رفع الدعم عن مواد أساسية وغذائية، زيادة الضرائب على المواطنين.
٢. تحرير العلاقات التجارية لا سيما إلغاء الرسوم الجمركية، وتحرير حركة رؤوس الأموال.
٣. خصخصة مؤسسات القطاع العام.
٤. تخفيض سعر العملة الوطنية، وتعويمها.
٥. إلغاء الدعم عن سعر المحروقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. تشجيع الاستثمار الأجنبي.

لذلك نجد أن دور بنك النقد الدولي قام على زيادة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المواطن العربي من خلال شروطه والتي تؤدي بدورها إلى قيام الاحتجاجات.

ب. المديونية: ترضخ الدول النامية لتدخلات صندوق النقد الدولي من خلال فرضه الشروط التي تثقل كاهل الاقتصاد في الدول المتحكم بها لحاجتها للاقتراض لسد العجز القائم في ميزانياتها، وهذا يؤدي من جهة أخرى إلى الاقتراض مما يزيد المديونية، حيث بلغ حجم الدين العام مع نهاية العام ٢٠١٣ إلى نحو ١٩.٣ مليار دينار بارتفاع قدره ٣.٥ ١٥% مقارنة بعام ٢٠١٢، الذي أغلق على مديونية بلغت ١٦.٨ مليار دينار(الجزيرة نت، ٢٠١٣: ١١/٢٦)، ويتوقع أن تصل حتى نهاية شهر حزيران ٢٠١٤ إلى ٢١.٢ مليار دينار، وقد تصل في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٢٣ مليار دينار، ويعزى هذا الحجم في المديونية إلى جملة من الضغوطات، التي يتعرض لها الأردن، أبرزها انقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، إضافة الى الأعباء المالية التي ترتبت جراء استقبال أكثر من مليون لاجئ سوري على ارض المملكة(العرب اليوم، ٢٠١٤: ٥/٦).
تؤثر المديونية بشكل سلبي على المجتمع فارتفاعها إلى مستويات يؤثر في القيم والعادات والثقافة والصحة والتعليم والواسطة والمحسوبية والفساد المالي والإداري والاهم هو الفقر والبطالة، والعلاقة ترابطية بينهما فكلما زادت المديونية زاد الفقر والبطالة وبالتالي يزيد إحساس المواطن بالظلم والحرمان بسبب عدم قدرته على تامين احتياجاته الأساسية فيتوجه إلى استخدام أساليب الضغط المتاحة على الحكومة كونها هي المسؤول الأول والأخير عن هذا الكم الكبير في المديونية، وهذا بدوره يؤدي إلى الاحتجاجات الشعبية(نجادات، ٢٠١٢: ٩٠-٩٢).

مما سبق نجد أن الأسباب الاقتصادية للاحتجاجات تكمن في الشعارات التي كان يرفعها الحراك الشعبي الأردني، وهي مكافحة الفقر والبطالة والخصخصة والفساد بالإضافة إلى المديونية والتبعية الاقتصادية للدول العظمى ولبنك النقد الدولي، لذا قامت الحكومة والنظام الأردني بوضع الحلول المستعجلة لهذه المشاكل من خلال خطط للإصلاح الاقتصادي إلا أنها ما زالت شبه معدومة حتى الآن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية والثقافية

لقد أخفقت الأنظمة العربية في تطبيق شعاراتها بالحرية والعدالة والتقدم والوحدة بل ساءت الأوضاع في العالم العربي إلى الأسوأ، ويمكن القول أن تفجير بركان التغيير في الدول العربية قد يعود لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان الثالوث المعروف الفقر والبطالة والفساد من أهم الأسباب التي عجلت في احتجاجات الربيع العربي، بالإضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية وتفشي الظلم الاجتماعي المتمثل في الاستيلاء الطبقي على الوظائف الهامة دون أخذ اعتبار للكفاءة العلمية والمهنية، والاعتماد على توريث الوظائف أو المحسوبية والرشوة.

وقد أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي المجال لمنظمي الاحتجاجات الشعبية العربية، للمشاركة والتفاعل مع الأحداث، على مستوى التحفيز وتحريك الرأي العام، وأضحت وسائل الإعلام الجديدة وخصوصاً الموجودة على الانترنت، عدو النظم السياسية التي تنتهك حقوق الأفراد، وذلك لأن الإعلام الجديد يؤثر في الحياة السياسية في المجتمعات، ويساعد في بناء أفراد يمتلكون مستويات عالية من الديمقراطية والمشاركة السياسية(العلاونة، ٢٠١٢: ١)، وانطلاقا مما سبق سنتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية.

المطلب الثاني: الأسباب الثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية

تعتبر المشكلات الاجتماعية من اخطر المشكلات التي تواجه البلاد العربية منذ عقود، لذا دأبت الحكومات في الإسراع على العمل على إيجاد سياسات واستراتيجيات تتمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات حتى لا تتفاقم وتزدادا آثارها السلبية على المجتمعات العربية، لكن بطء الأنظمة العربية وفشلها في تطبيق هذه السياسات أصاب الشعوب بالإحباط وفقدان الأمل من أن يتم حلها، مما أدى إلى خروجهم ومشاركتهم في الاحتجاجات العربية وخصوصاً بعد عام ٢٠١١، وتمثلت في شعور المواطن العربي بغياب العدل والمساواة، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية والبيئية، وازدياد مساحة الفقر واتساع البطالة، وظهور ثروات غير اعتيادية لا تتناسب أبداً مع مفردات الثروة الوطنية.

كما إن التدهور والتقلص الحاد لدور ومكانة الطبقة الوسطى التي تمثل دعامة الاستقرار والتوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الحديثة حيث جرى تهميشها وإضعافها على جميع المستويات وفي المقابل نشهد تعمق الفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمعات العربية بين الغالبية الساحقة من الناس وغالبيتهم من الشباب الذين يطحنهم الفقر والبطالة والحرمان وبين أقلية متنفذة تمتلك وتحتكر مكامن السلطة والثروة والقوة، أما الأردن فقد ساهم الفقر والبطالة بالإضافة إلى مشكلة الواسطة والمحسوبية بشكل كبير على ولادة الاحتجاجات وكان من ابرز شعارات الحراكيين والحزبيين هما مكافحة الفقر والبطالة والواسطة والمحسوبية، وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتناول هذه المشاكل الاجتماعية في الأردن ودورها كمسبب في الاحتجاجات في الفقرتين التاليتين:

أولاً: الفقر والبطالة.

ثانيا: الواسطة والمحسوبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الفقر والبطالة:

تعتبر مشكلتي الفقر والبطالة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين دول الربيع العربي والدول النامية وتكاد لا يخلو مجتمع منها، حيث أن النسبة الأكبر من السكان هم من تحت خط الفقر، وتنتشر هذه المشكلة بين جميع أطياف هذه المجتمعات، كما تحاول حكومات هذه الدول التخفيف من حدة الفقر على شعوبها من خلال وضع الخطط وبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتصل إلى ٦٠%، ويزيد عدد الفقراء عن ١٠٠ مليون، ويعد معدل البطالة في الوطن العربي أعلى معدل عالمي، (بني سلامة، ٢٠١٣: ٢٠).

وتعتبر مشكلتي الفقر والبطالة انعكاساً للمشاكل الاقتصادية والسياسية، وأدخلت اليأس والإحباط في عقول وقلوب الكثير من الشباب العربي، مما زرع في أنفسهم الرغبة في الهجرة، والإحساس بالظلم الاجتماعي، وغياب العدالة والمساواة، كلها أسباب ساهمت في زرع الإحباط لدى المجتمعات العربية، تلك المجتمعات نفسها التي خرجت في الاحتجاجات(بني سلامة، ٢٠١٣: ٢٢).

لم تبرز ظاهرة الفقر في الأردن إلا بعد منتصف الثمانينيات، فقد شهد الأردن في عقد السبعينيات انتعاشاً انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع دخولهم بصورة أفضل، لكن الأوضاع الاقتصادية اختلفت اختلافاً واضحاً بعد منتصف الثمانينيات، فقد أدى انخفاض أسعار النفط، وتراجع الصادرات الأردنية، وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة في الخارج إلى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة، وقد تم تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر من خلال برنامج مكافحة الفقر في الأردن الذي تشارك فيه جهات عديدة مثل القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة(العجلوني، ٢٠١٠: ٩).

يعد الأردن من الدول منخفضة الدخل، أما الدخل المعتمد لتحديد حالة الفقر فانه يختلف باختلاف تعريف خط الفقر، حيث أن خط الفقر العام للفرد سنويا ارتفع ليتجاوز الـ ٨٠٠ دينار اعتمادا على نتائج بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠١٠، ونظراً لان الدخل المعتمد لتحديد الفقر متدني فان نسبة عالية من الفقراء يتركزون حول خط الفقر، ويتركز الفقر بشكل واضح في المناطق الريفية والبادية، ولكن ونظراً لان٦٨.٢% من السكان يعيشون في المدن فان عدد الفقراء في المدن يقارب أربعة أضعاف عددهم في الريف(وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٢).

أما أسباب الفقر في الأردن فهي إما أن تكون اقتصادية كتدني الإنتاجية وبطء معدلات نمو توافر فرص العمل وقلة الإنتاج وسوء نوعياته وعدم استقرار الأسواق وعدم المساواة في الدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثروة، وأسباب اجتماعية كتدني الخدمات الاجتماعية وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وارتفاع معدلات النمو السكاني، وأسباب سياسية كنشوب الحروب وما نجم عنها من تهجير للاجئين إلى الأردن، وقد تنسب مشكلة الفقر إلى أسباب إدارية(قيادية) ونقصد بها سوء إدارة المشكلة من قبل القائمين عليها من حكومات ومنظمات ومؤسسات سواء كانت داخل الدولة أو خارجها.

وانطلاقاً من هذه الأسباب كان على الدولة أن تتولى مسؤولية وعبء التخفيف من الفقر والحد منه بل والقضاء عليه، وهذا الواجب يعتبر من المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة لعل من أبرزها(العجلوني، ٢٠١٠: ١٧,١٤) :

(١) محاربة الفقر والتخفيف من حدته.

(٢) محاربة الفساد الاقتصادي.

(٣) حماية المستهلك.

(٤) الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.

(٥) حماية البيئة.

أما البطالة فهي ظاهرة اقتصادية اجتماعية خطيرة لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وتبرز أهمية مناقشة قضية البطالة في كونها هي والفقر تشكلان الخطر الأكبر على المجتمعات وتهديداً واضحاً لها، وتتمثل في عدم توافر فرص عمل لأعداد كبيرة من أبناء المجتمع ممن هم في سن العمل أما عن أسباب البطالة فأهمها(العفيف، ٢٠٠٨: ٢٢٠):

١- حالة الركود الاقتصادي التي شهدها العالم خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، وكان لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد العربي نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي.

٢- ضعف الموارد الطبيعية والاستثمارات الرأسمالية.

٣- تدفق العمالة الوافدة التي تقبل العمل باجر اقل مما تقبله العمالة الأردنية.

٤- ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل لا يتناسب مع حجم الموارد.

٥- زيادة مخرجات النظام التعليمي وخصوصاً الجامعات.

تعتبر البطالة واحدة من أهم المشاكل التي تعاني منها البلدان العربية بالرغم من اختلاف نسبها من بلد عربي الى بلد عربي آخر ففي الكويت فان نسبة البطالة ٢%وهي اقل النسب تليها دول البحرين والإمارات وقطر فان نسبة البطالة فيها ٣%وفي السعودية ٧%وفي كل من مصر وسوريا ولبنان فان هذه النسبة تصل الى١١%و١٣%في الأردن و١٤%في تونس والمغرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و١٧%في السودان والصومال و ٣٠% في كل من فلسطين والجزائر، أما أهم الآثار السلبية فتمثلت بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدخل والاستهلاك، بالإضافة إلى انخفاض معدل واردات الدولة(العفيف، ٢٠٠٨: ٢٢١)، كما ان تفشي البطالة وخاصة بين جيل الشباب يعد من العوامل التي تؤدي إلى الإحباط وعدم الثقة بالنفس، وضعف الانتماء وتدني مستوى المعيشة، وتدهور الأحوال الصحية نتيجة عدم القدرة على تامين مستلزمات الحياة الضرورية، وهذا يؤدي إلى تشكيل صورة عدائية داخل العاطل عن العمل تجاه أصحاب القرار في الدولة وخروجه عليهم ومشاركته في الاحتجاجات(العفيف، ٢٠٠٨: ٢٢٥).

أثرت الأزمة المالية العالمية على المنطقة، مما ادى إلى تراجع النمو الاقتصادي حيث أصبحت معدلات النمو الاقتصادي قريبة من معدلات النمو السكاني، وبالتالي زادت معدلات الفقر والبطالة بشكل عام وتراجعت الاستثمارات والتحويلات المالية، كما انه نتيجة لتراجع النمو الاقتصادي حدثت في الدول العربية ثورة الربيع العربي خاصة وان الفئة الأكبر في المجتمع العربي هي فئات الشباب ومعظم هؤلاء الشباب طاقات معطلة عن العمل الأمر الذي كان احد الأسباب الرئيسة في حدوث ما يعرف بالربيع العربي، أما في الأردن فيتركز كما ذكرنا سابقاً الفقر في المناطق الريفية والبادية، والملاحظ في الحراك الاحتجاجي انه أيضا خرج وتولَّد من هذه المناطق، وهذا يدل على أن ما دفعهم للخروج هو شعورهم بالظلم، بسبب بعدهم عن الخدمات التي تقدمها الحكومة في المدينة(الدستور، ٢٠١٢: ١/٢٩).

إن الحراكات الشعبية في الأردن مع أنها بدأت مبكرة قبل مثيلاتها في العالم العربي، إلا أنها تمتاز بأنها حراكات مزاجية بطيئة معتدلة عابرة، إذ ينتفي عنها طابع الطبقية المجتمعية، وتقل فيها لمسات الايدولوجية الحزبية، وهي حراكات قامت كردة فعل لما حولها ، وأسست لها حالات من استشراء الفساد والمفسدين ونهب الأموال، والاستغلال والواسطة والمحسوبية والمحاباة، وكبح الحريات، والاضطهاد وتحطيم المعنويات، وقهر الناس وإحباطهم، وعدم المساواة، وتسلُّط بعض المتنفذين وكسْر القانون والتجاوزات، وصعوبة الحياة الاقتصادية للطبقات الفقيرة والمتوسطة من رفع للأسعار، والتحكم بأقوات الناس في أوقات معينة، وارتفاع سقف المديونية العامة، لذلك رفعت هذه الحراكات شعارات الحرية والعدالة والكرامة، ومحاربة الفساد بكل أشكاله، وملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة، وتطوير الحياة السياسية، وهي حراكات عابرة للأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية أيضاً، فالأردن بطبيعته تخلو ساحاته من أحزاب عريقة ذات ايدولوجيات مقنعة، باستثناء جبهة العمل الإسلامي الأكثر تنظيما وفاعلية وعقلانية، وهي حركة مسايرة لا تتصف بالعنف أو القوة أو الغوغائية(طلبة نيوز الإخباري، ٢٠١٣: ٢/٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نجد أن مشكلتي الفقر والبطالة من أكثر المشكلات الاجتماعية انتشاراً في الأردن، وهما أكثر المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى خروج المجتمع في احتجاجات شعبية اعتراضاً على السياسات التي تتبعها الدولة في مكافحة هاتين المشكلتين.

ثانيا: الواسطة والمحسوبية:

الواسطة أو المحسوبية هي طلب العون والمساعدة في إنجاز شيء يقوم به إنسان ذو نفوذ لدى من بيده قرار العون والمساعدة على تحقيق المطلوب لإنسان لا يستطيع أن يحقق مطلوبة بجهوده الذاتية، ومن يسعى لطلب العون من الآخرين على تحقيق هدف أو أداء خدمة منهم على سبيل الإطلاق، واخذ حق غيرهما يشكل ضرر عليه، لا يستحقون العون والمساعدة وأنهم يحصلون على شيء غيرهم أحق به منهم، فإذا كانت الحالة هكذا فلا شك تصبح الواسطة عملا سيئاً وعلى المجتمع الواعي أن يرفضه ويحاربه، ولا شك أيضا أن من يسعى للحصول على كسب أو منصب أو ميزات معينة لإنسان لا يستحقها إنما يقترف ذنباً لأنه بهذا يحرم منها من هو أحق به(صحيفة دنيا الوطن، ٢٠٠٦: ٢/٢٢).

تنتشر الواسطة في الأردن بشكل كبير منذ نشأة المؤسسات، وتعتمد نسبة كبيرة من أبناء المجتمع الأردني على الواسطة والمحسوبية في قضاء حاجاتهم من معاملات ووظائف وترقيات، لكن من جهة أخرى، ليس كل أبناء المجتمع يملكون القدرة على توفير مصدر للواسطة وبالتالي ستكون هذه العينة واقعة في ظلم اجتماعي مقارنة مع باقي فئات المجتمع، لذلك تعتبر الواسطة والمحسوبية من الأسباب الاجتماعية والعوامل التي ساهمت في نشأة الحراك، حيث أن الواسطة والمحسوبية تؤدي إلى الفقر والبطالة وبالتالي تنشأ مشكلات سياسية واقتصادية، كما أن الوضع السياسي والاقتصادي الذي ساد في السنوات الماضية اضر بشكل كبير بمنظومة القيم الوطنية والاجتماعية، وبالتالي هو المسؤول عن انتشار الواسطة والمحسوبية، حيث أن هناك حالة دائمة من التغييب القصدي لمبدأ الاستحقاق والجدارة من الواقع الأردني، بحيث صارت القاعدة أن يوكل الأمر لمن ليس أهلاً له، فالكثير زرعوا ولم يحصدوا وآخرون لم يزرعوا ولكنهم حصدوا كثيراً، مما أدى إلى انتشار مشاعر الإحباط والحقد والكراهية والغضب بين صفوف المواطنين، لا سيما المحرومين والجوعى، وبالتالي كان الحراك الشعبي متنفساً لهم(بني سلامة، ٢٠١٣: ٥٥).

يتهم المحتجون والحراكيون الحكومة دائماً بالتوزيع الجهوي للمناصب السياسية في الدولة، ويقصد بالتوزيع الجهوي توزيع المناصب السياسية في مواقع الدولة المختلفة توزيعاً جهوياً حسب المناطق الجغرافية أو القوى الاجتماعية ذات الثقل السياسي والاجتماعي، مما يتيح توزيع الأدوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبادلها والتوازن الجهوي قد يعمل على صيانة الاستقرار في المجتمعات التي تعاني من أزمات التنمية السياسية في طريقها نحو التحديث، وقد يضفي أحد أشكال الشرعية على النظام السياسي عن طريق تبادل المصالح والاعتماد باعتباره بذلك ممثلاً لمجتمع الدولة كُله، والتوازن الجهوي يتطابق إلى حد كبير مع مفهوم المعادلة السياسية، فالتوازن يشير إلى خلق حالة من التعايش السياسي بين القوى الاجتماعية التي تمثل مفاتيح القوة السياسية، حيث أُستخدم التوازن الجهوي في تسريع عملية الاندماج الاجتماعي والتكامل السياسي حينما يشعر الناس بوحدة الانتماء والهوية والولاء، وفي المقابل يعمل هذا الاتجاه أحياناً على دعم الاستقرار وإعاقة التحديث وذلك حينما يصبح التجنيد السياسي وتكوين النخب عن طريق الاستحقاقات الجهوية وليس لاستحقاق الكفاءة والجدارة، كذلك فان التقاسم الجهوي للمناصب الحكومية قد يعمل على تفتيت الهوية الوطنية عن طريق تكريس وجود الجهات والمناطق والقوى المؤثرة، حينما يشعر الناس بان الانتماء لهذه الجهات هو الذي يحقق العدالة والمساواة وليس الانتماء إلى الوطن بوصفه وحدة جغرافية واجتماعية وسياسية واحدة(الطويسي، ٢٠١١: ٢٢).

ورفعت الحراكات شعارات لمحاربة توريث المناصب والواسطة والمحسوبية والمحاباة بالتعيينات التي تفشت بالمؤسسات الأردنية بعلم من الحكومة والأجهزة الرقابية وبدعم من الجهاز التشريعي الأول(مجلس النواب) الذي يمثل اكبر وكر لهذه المشاكل، وأشارت الحراكات الى إن هذه المشاكل تؤكد غياب العدالة، ولعل أكثر الاحتجاجات التي نادت بهذه الشعارات هي حراكات الشباب الباطلين عن العمل الذين يتهمون الدولة بشكل مستمر إن سياستها الرقابية على التوظيف هي السبب الرئيسي في عدم حصولهم على عمل يناسبهم(جريدة الغد، ٢٠١٤: ٩/٢٥).

الفقر والبطالة والمحسوبية ثلاثي ارتبط مع بعضه في مجتمعنا الأردني ليشكل معادلة دائمة هي انه وجودها يحتم وجود المشاكل السياسية والاقتصادية، وان انتشارهما في مجتمعنا أدى إلى اختراق رياح الربيع العربي لبلادنا، فخرج الآلاف يرفعون الشعارات التي ترفض الصمت النظام السياسي في السنوات الأخيرة إزاء حلٍ عملي وفعلي لهذه المشكلات.

المطلب الثاني: الأسباب الثقافية

ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية القائمة في البلاد العربية في انطلاقة الثورات العربية فيها، وكان للعوامل الثقافية دور لا يمكن تجاوزه سواء في انطلاق الاحتجاجات أو في توسعها وزيادة المشاركة فيها، حيث ساهم الإعلام الجديد في الآونة الأخيرة في جذب الأنظار بعد تفجيره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من القضايا التي أثارت الرأي العام، فتداول الأخبار والصور ذات التوجه السياسي عبر وسائل الإعلام الجديدة، أرغم بعض الحكومات على اتخاذ قرارات، أو التراجع عن قرارات، بسبب الاحتجاج الجماهيري الواسع، ومن جانب آخر، فقد دخلت الأقطار العربية مرحلة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، مع ارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير في مناطق عدة من أرجاء الوطن العربي، واستخدام الشباب المطالبين بالتغيير لوسائل حديثة للتواصل والتنسيق فيما بينهم، وفي مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر وغيرها، وارتبطت موجة الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية مطالبة بالتغيير، من قبل شريحة الشباب، بصعود نجم شبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها من شبكات التواصل الافتراضية، والتي وجد فيها الشباب العربي منفذاً للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورغباتهم في التغيير، حتى غدت بمثابة محرك فاعل ومؤثر في الثورات والمظاهرات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، كما ساهمت هذه الوسائل بزيادة الوعي الفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي لدى أفراد المجتمع العربي مما أدى إلى التعمق أكثر في أسباب هذه المشكلات والتي ترجع في أساسها إلى السياسات المتبعة من قبل حكومات بلادهم(العلاونة، ٢٠١٢: ٢)، وانطلاقا مما سبق فإننا سنتناول هذا المطلب في فقرتين هما:

أولاً: كثرة استخدام وسائل الاتصالات(الانترنت، مواقع التواصل الاجتماعي).

ثانيا: تنامي الوعي الجماهيري.

أولاً: كثرة استخدام وسائل الاتصالات(الانترنت، مواقع التواصل الاجتماعي...):

منذ أواخر عام (٢٠٠٥) دخلت شبكة الإنترنت مرحلة جديدة، أمكن فيها لكل متصفحيها أن يكونوا بمثابة مرسلين للمادة الإعلامية ومستقبلين لها في آن واحد. وبفضل هذا كله أصبحت هناك مواقع تتيح لزوار الشبكة ومتصفحيها تكوين حسابات، يمكنهم من خلالها تحميل ملفات الصوت والصورة والنصوص، وأن يتحكموا في عملية مشاهدة هذا المحتوى، من خلال إتاحته على نطاق ضيق، أو جعله عاماً للجميع، فالإعلام الجديد يوفر وسائل وقنوات جديدة للاتصال والتواصل، ويتيح منابر جديدة للنقاش والحوار، مما فتح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف أنواع الاتصالات بواسطة شبكة الإنترنت، للخروج من وضعية عدم التواصل وعدم الحوار، إلى التواصل والحوار(العلاونة، ٢٠١٢: ٣).

وفي دراسة حول دوافع استخدام النقابيين لمواقع التواصل الاجتماعي تبين أن دافع "لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية" جاء في مقدمة الأسباب التي تدفع النقابيين للمشاركة في مواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التواصل الاجتماعي، إذ حصل على ما نسبته (٢٤,٣%)، تلاه دافع "الاتصال بالأصدقاء وبالمجتمع والتعرف على أصدقاء جدد" بما نسبته (٢٠,١%) ، ثم لأن هذه المواقع تتيح للمستخدم مناقشة قضايا المجتمع مع الآخرين بنسبة (١٧,٤%)، وبدافع التسلية والترفيه في مواقع التسلية التي توفرها هذه المواقع بما نسبته (١٥,٤%)، ولأنها تنمي المهارات الشخصية والحياتية والتعامل مع الآخرين بنسبة (١٢,٥%) ولأنها تنفّس عن الذات في المرتبة الأخيرة وبما نسبته (١٠%)(العلاونة، ٢٠١٢: ١٨).

ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الشباب من خلال تحقيقها لما يلي(ورقلة، ٢٠١٢: ١٠):

- أن يدرك الشباب أهمية دوره في المجتمع من خلال الحقوق والواجبات.
- أن تنمي الشبكات الاجتماعية الإحساس لديه بأهمية المشاركة الاجتماعية.
- أن ينمي الشباب الإحساس بالمسؤولية نحو الذات من خلال الاشتراك في إنشاء صفحة على الفيس بوك تتناول قضية اجتماعية.

دفعت وسائل التواصل الاجتماعي الشباب العربي إلى المشاركة الفعالة في مناقشة قضايا الشأن العام والتعبير عن نفسه بكل حرية بمنأى عن قيود البيئة التسلطية التي رسختها معظم النظم الحاكمة فأتاحت هذه البيئة الجديدة فرص جديدة لم تكن موجودة للشباب المهمش والشباب المنتمي إلى أقليات سياسية وعرقية على نحو تحول معه الفضاء الالكتروني إلى مجتمع مصغر يناقش تنظيم مواقعهم أو مدوناتهم(بني سلامة، ٢٠١٣: ٢٢)، وساهمت هذه الوسائل بشكل كبير في تغطية الأحداث والوقائع التي رافقت الاحتجاجات، وبثت أخباراً متضمنة الحدث لحظة بلحظة بالإضافة إلى الصور ومقاطع مرئية ، وساهمت أيضاً في صناعة ثقافة التأثير من قبل بعض المؤثرين من مستخدمي الانترنت، كما حدث في الاحتجاجات المصرية، والتي بدأت ثورة الكترونية ثم تحولت إلى ثورة شبابية شعبية على ارض الواقع(ورقلة، ٢٠١٢: ١١).

لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا رياديا في هذه التحركات الشعبية، وروادها هم الشباب المحرومون من ابسط الحقوق المدنية في الحرية والعمل وإبداء الرأي والتجمهر والتظاهر، فتحولوا من خلال هذه الوسائل إلى صحفيين ومراسلين وكتاب في لحظة واحدة، واستخدمت مواقع التواصل الاجتماعي لتحديد مواعيد وأماكن التجمع والتحشيد للجماهير المحتجة وتحويلها إلى أماكن ذات تأثير رمزي على جميع المواطنين كالساحات والميادين العامة، وأوصلوا من خلال هذه المواقع التحركات الجماهيرية إلى كافة أنحاء العالم، وقد لا تكون الشبكات الاجتماعية هي السبب في قيام الاحتجاجات لكنها جعلتها ممكنة وعجلت بها، كما أنها منحتها القدرة على النمو وأكسبتها مزيدا من التأييد و التعاطف داخلياً ودولياً(ورقلة، ٢٠١٢: ١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تميز الإعلام الالكتروني ببروز دور الفرد كفاعل في صياغة وتشكيل وانتشار هذا النوع الجديد من الإعلام، وظهرت الشبكات الاجتماعية كأحد روافد ذلك الإعلام الجديد مع الحرية التي تتيحها في اختيار الموضوع وتحرير النص والحجم وسهولة البث وقلة التكلفة مع إمكانية تجاهل ألمصدر والقدرة على التحول من الاحتجاج الشخصي إلى توجيه الرأي العام والحشد عبر مجموعات او صفحات على "الفيس بوك"، وخصوصاً مع تجاوز الحدود بين الخاص والعام وبين المستوى الداخلي والمستوى الدولي، وأصبح للشبكات الاجتماعية دور في التعبير عن الاتجاهات والأفكار كافة داخل المجتمع في ظل حوار تكون ركيزته الندية بين الفرد والنخبة والجماهير، ولم تعد النخبة تمارس دورها المعتاد في صياغة الرأي العام وتشكيله وتعبئته بعد التطور في عملية تدفق المعلومات وإنتاجها. وأصبح للفرد دور في إنتاج المعلومات وصياغة الرسالة الإعلامية(مؤسسة الأهرام الإستراتيجية، ٢٠١٢: ٤/١).

أمام عجز الأحزاب السياسية و جمعيات المجتمع المدني عن أداء أدوارها المتمثلة في التعبئة و التأطير بسبب تضييق الأنظمة الحاكمة من جهة، وبسبب غياب الديمقراطية الداخلية في معظمها من جهة أخرى، استطاعت الوسائط الحديثة المتمثلة في الفضاء الرقمي ووسائل الإعلام أن تحل محلها حيث لعبت دوراً أساسياً في الحراك السياسي و الاجتماعي الذي شهدته المنطقة العربية مع قيام الربيع العربي، وساهمت بشكل كبير في نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر و سريع، و كذا في تعبئة المحتجين وتنظيمهم من خلال تسهيل التواصل فيما بينهم، و تؤكد كل البحوث حول الممارسات والسلوكيات الثقافية للشباب على أنهم مستهلكون كبار لوسائل الاتصال، وللثقافة الوسائطية، فالشباب الذين امتلكوا قدراً عالياً من الوعي و المسؤولية استطاعوا أن يملئوا الفراغ الناتج عن تغييب الأنظمة للمثقفين، فقاموا بحمل مشعل الحرية و التغيير وتمكنوا من استغلال المجال الرحب الذي وفرته وسائل الاتصال الحديثة لتمرير أفكارهم وخطبهم بعيداً عن أعين الرقابة و التحكم، فقد أضافت التقنية الرقمية شريحة جديدة إلى المثقفين، وأعني إلى مفهوم مصطلح المثقف، الذي لم يعد هو الكاتب أو الأديب أو المفكر أو الأكاديمي أو الفنان فحسب، بل باتت هناك شريحة عريضة وهامة جديدة، هي تلك التي تضم التقني لفنون الكمبيوتر ومعطيات الثورة الرقمية، وكذلك المستخدم المتفاعل بوعي للشبكة أياً كان عمره أو تخصصه(سعدي، ٢٠١٢: ١٢).

كان لشبكات التواصل الاجتماعي دورٌ عامٌّ في التحولات والحراك الشعبي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ إلى وقتنا هذا، فلم يتوقف تأثير تلك الشبكات بعد النجاح في إسقاط نظامي "بن علي" في تونس و"حسني مبارك" في مصر، فمازال هذا الدور في تنامٍ وإن كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درجة فاعليته تتفاوت خلال مراحل التحول الديمقراطي في العالم العربي، وهو ما دفع بعض الأنظمة العربية إلى فرض قيود على تلك الشبكات، وحجبها، بعد أن تحولت خلال السنوات الماضية من مواقع لتبادل الأخبار والصور بين الأصدقاء والمعارف إلى ساحة للنقاش السياسي بين الشباب عن الهموم التي تعصف بالوطن، والتعبير عن الرأي المفتقد تحت القبضة الحديدية للأنظمة العربية الديكتاتورية(المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤: ٥/٣).

في الأردن ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الالكتروني بتغطية أنشطة المحتجين والتنسيق فيما بينهم، ومن ابرز الحركات الشبابية التي تركت بصمات على مسيرة الاحتجاجات هي الجبهة الوطنية للإصلاح، أحرار الطفيلة، الأردن حركة جايين، حركة ٢٤ آذار، وحركة دستور عام ١٩٥٢، وتيار ٣٦، والمتقاعدين العسكريين، وساهم إيقاف العمل بقانون التجمعات العامة من تخفيف حدة التحشيد للاحتجاجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (بني سلامة، ٢٠١٣: ٢٤).

ثانيا: تنامي الوعي الجماهيري:

يعد تشكيل الوعي الجماهيري المرحلة الأولى من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية ثم التصويت السياسي، وأخيراً المطالب السياسية، ووفقاً لذلك فان ارتفاع مستوى وعي الشباب بأبعاد الظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية تعد من المتطلبات الأساسية للمشاركة السياسية الفاعلة(ورقلة، ٢٠١٣: ٧).

يتطلب زيادة الوعي لدى الشباب تزويدهم بالمعلومات السياسية، وتكوين وتدعيم وتغيير ثقافتهم السياسية، واستعدادهم للعمل العام، إذ يشر إلى الوعي السياسي بوصفه حالة ذهنية تتمثل في إدراك الإنسان للعالم على نحو عقلي أو وجداني، ويتجلى الوعي الجماهيري في صور شتى بتباين المجال المدرك أو موضوع الوعي، حيث يعرف الإنسان أشكالاً متنوعة من الوعي كالوعي الديني والعلمي والسياسي والأخلاقي، والوعي السياسي هو الحالة التي يمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة ويتخذون من هذه القضايا موقفاً معرفياً ووجدانياً، وهذا ما حدث بعد عام ٢٠١١ في البلاد العربية فقد زاد الوعي السياسي لدى الشعوب العربية في حقها التعبير عن رأيها وحريتها، مما أدى إلى الصورة التي وصل إليها الربيع العربي، أما في الأردن فان الوعي الجماهيري بما يدور حولهم من قضايا سياسية واقتصادية موجود قبل عام ٢٠١١، لكنه تضخم بعده من خلال اكتساب هذا الوعي مفردات جديدة من ثورات الربيع العربي التي حدثت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوله، وتزايدت الأصوات التي تنادي بوضع حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية(ورقلة، ٢٠١٢: ٨).

إن ضعف الوعي السياسي عند الشباب هو من أهم العوامل المعيقة لعملية المشاركة السياسية والخروج في الاحتجاجات الشعبية، كما إن ٥٢.١% يرون أن ضعف وعي الشباب في النواحي السياسية من بين أهم معوقات التي تحد من مشاركة الشباب في الأحزاب وانخراطهم في الاحتجاجات وهذا يتفق مع ما نصَّت عليه نظرية التنشئة الاجتماعية والسياسية باعتبار غياب وجود وعي سياسي عند الشباب من العوامل التي لها علاقة بتدني حجم مشاركتهم خاصة في المؤسسات الأهلية التي تعمل في المجالات السياسية، وهو نتيجة لعدم وجود ثقافة سياسية تسود المجتمع وتعمل على النهوض بفكر الشباب ومعرفتهم بعملية المشاركة ودورهم في هذه المؤسسات وإسهامهم في هذه القنوات التي تشكل الوسائل التي من خلالها يلعبون أدواراً في الحياة العامة ويشاركون في العملية التنموية للمجتمع(خطايبة، ٢٠٠٩: ٣٣٢).

قبل عام ٢٠١١ كان هناك عزوف حقيقي للشباب الأردني عن العمل السياسي والمتابعة السياسية، ويعزو ذلك لأسباب عديدة تتبلور في عدم وجود أطر إدارية وتنظيمية للشباب الأردني، حيث أن الشاب الأردني نشأ على ثقافة الخوف من السياسة، وفي أسرة تحاول إبعاده دوما عن السياسة والأحزاب السياسية في حياته العامة والجامعية، كما أن الأحزاب السياسية الأردنية غير مقنعة وأصبحت أحزاباً شائخة وهرمة، مطالباً الأحزاب بالعمل على إنماء الديمقراطية الداخلية لها وتجديد قياداتها، بحيث تصبح قيادات شبابية تخاطب الشباب بلغتهم، وتضعهم على سلم الأولويات، وكنتيجة للحراك الشعبي الذي ظهر في البلاد العربية والاحتجاجات المنادية بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ظهر الحراك الشبابي على الساحة الأردنية بداية العام ٢٠١١، مما زاد من الوعي السياسي لدى شبابنا، لكن ليس بالصورة المطلوبة، فما زالت الدولة في نظره تعتمد على التكنوقراط، بحيث تعتبر الحزب السياسي تهديدا أمنيا لها(الرنتاوي، ٢٠١١: ١١/١٦).

لا شك في أن الجامعات توفر مجالاً خصباً لإثارة الوعي السياسي عند الشباب، والوعي بأمور كثيرة تعنى بحياة الشباب "واقعهم ومصالحهم وحاضرهم ومستقبلهم"، كما أن عدداً من المساقات العلمية التي تحرص الجامعة عليها، تأتي ترجمة للمادة النظرية وإثارة الوعي وربط الشباب بواقعهم الحياتي، وكذلك مساعدتهم على الاطلاع على مجريات الأحداث في الوطن العربي والعالم، ومن الناحية النظرية المساقات العلمية متوفرة بمحاضرات يقدمها أساتذة متخصصون في العديد من المساقات وأهمها مساق التربية الوطنية الذي له دور وتأثير في تشكيل الآراء السياسية للشباب وأساس ثقافي عند طلبة الجامعات لبناء قاعدة معلوماتية سياسية، وذلك بالدرجة التي يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها الأستاذ الجامعي متمكن من قدراته العلمية والعملية ويمتلك حساً متقدماً في الوعي السياسي والدبلوماسي وحساً مدنياً عالياً، فالتربية الوطنية في هذا السياق مفهوم يحمل في طياته مضامين عدة ترتكز على تنشئة الفرد بأسلوب علمي منظم على مجموعة من المعارف والمسلكيات والقيم التي تجعله أكثر قدرة على خدمة مجتمعه وتطويره والدفاع عنه(عربيات، ٢٠١١: ١١/١٦)، بالإضافة إلى مساقات العلوم السياسية والقضايا المعاصرة والإعلام العربي وغير ذلك من المساقات التي لو استطاع الطالب أن يستغلها بشكل جيد وان يلتزم بحضور المحاضرات ويقدم الواجبات المطلوبة منه لساهمت في إنماء وعيه السياسي بشكل جيد"، ويؤكد على ضرورة توفر الحوافز لدى الشباب أنفسهم، وأن يقرؤوا ويتابعوا باستمرار، إضافة إلى ذلك تشكل ثورة المعلومات الآن ووسائل الإعلام الكثيفة مجالا خصبا لإثارة الوعي السياسي وتثقيف الشباب(ابو عرجة، ٢٠١١: ١١/١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: الحركات الاحتجاجية والمؤثرات التنموية

إن ما نذهب إليه في تسمية هذا الفصل بـ "الحركات الاجتماعية والمؤثرات التنموية"، هي تلك الآثار التي وقعت على التنمية السياسية في الأردن، والتي كانت بسبب الحركات الاجتماعية التي اجتاحت الدولة الأردنية من أدناها إلى أقصاها، تلك التنمية التي تهدف إلى خلق مجتمع أردني متكامل بعيداً عن الطائفية والإقليمية والعنصرية، هذا المجتمع ليكون وحدة واحدة تستظل تحت الراية الأردنية، إن الخطط التنموية في كثير من الحالات يتم إغفالها وذلك نتيجة تغوّل الفئة الحاكمة أو من هم حول هذه الفئة، وربما جماعات لها مصالح ترى بالسير في طريق التنمية يقطع عليهم طريق تحقيق الربح الوفير من جراء مصالحهم التي تنتعش في ظل غياب الخطط التنموية، كونها تتقاطع مع نمو مصالحهم، كما إن التنمية لا بد لها من جُهد حكومي مخلص، في أول خطواتها إيجاد توازن في الحياة السياسية الأردنية، وهذا لا بد له من إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وكل الجوانب والأبعاد التي يتأثر بها المواطن الأردني.

ولما كانت الخطط التنموية غائبة عن الساحة الأردنية لعقود زمنية طويلة، أو أنها سارت في خطى متباطئة، جاءت الحركات الشعبية الأردنية كمؤثر يُنذر بوجوب استنهاض العزم لدفع عجلة التنمية السياسية بخطى متسارعة للأمام حتى تواكب تطورات العصر، وكان ذلك نتيجة زيادة الوعي الجماهيري والنظر إلى اليوم الذي ترسخ فيه مبادئ الديمقراطية في الدولة الأردنية، وكذلك إعطاء مؤسسات المجتمع المدني دورها الذي عليها القيام به دون اغتصاب من أي جهة من الجهات.

إن النظام السياسي الأردن يبذل جهوداً كبيرة في مجال التنمية السياسية في العقد الأول من القرن الحالي، وذلك لأنه يستبق الأحداث التي تدور في المنطقة، إلا أن هذه الجهود لم تكن بالقدر الكافي ليوقف الحركات الاحتجاجية، أو ليحول دون قيامها، وفي هذا الفصل فإننا سنبين ابرز الآثار التي وقعت على التنمية السياسية من جراء تحرك الشعب والمطالبة بالإصلاحات، وهذه الآثار سنبرزها في مبحثين هما:

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية التنموية.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية التنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية التنموية

لقد أحدثت الاحتجاجات الشعبية العربية، وفي فترة قصيرة زمنياً، تغييرات جوهرية في المنطقة العربية بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية القديمة في المنطقة، كما شكَّلت ضغوطاً متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، وساهمت الى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المجمَّدة، ولو بشكل نسبي، في بعض الأقطار العربية وإن كانت مؤقتة أو بطيئة وطفيفة بعض الشيء.

استبق الأردن أحداث الاحتجاجات فعمل النظام الأردني على إجراء التعديلات الدستورية التي تضمن مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين من خلال إنشاء محكمة خاصة بها، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة الداخلية على القطاع الحكومي والخاص، كما سن القوانين التي تضمن الحريات والتعبير عن الرأي، وضمان حرية التعددية السياسية، والمشاركة السياسية ضمن قانون انتخاب مطور يضمن العدل والمساواة بين جميع فئات المجتمع الأردني، وسنبرز في هذا المبحث الآثار الاقتصادية والسياسية للاحتجاجات الشعبية من خلال مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.

المطلب الثاني: الآثار السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

كان سوء الوضع الاقتصادي في البلدان العربية وتفشي الفساد في جميع قطاعات الدولة من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية، حيث عملت الأنظمة التي خرجت عليها الاحتجاجات بالقيام بتعديلات اقتصادية، وركزت على تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين علَّ ذلك يخفف من حدة الاحتجاجات التي خرجت بدون أي سابق إنذار، لكن ذلك لم يكن حلاً بالنسبة للدول التي ظهرت الاحتجاجات فيها بعنف منذ بدايتها كتونس ومصر وليبيا وسوريا، أما الأردن فقد قامت الحكومات الأردنية بإتباع أكثر من سياسة كمحاولات لمنع وصول الاحتجاجات إلى الأردن، فتم تفعيل هيئة مكافحة الفساد، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتكتسب قضية الفساد في السنوات الأخيرة قدراً كبيراً من الدعم والتأييد، وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية في الخطاب الدولي والعربي والمحلي، وتتعاون بانتظام مع منظمات لها تقديرها واحترامها للتباحث بشأن مكافحتها في مختلف بلدان العالم، كما تم تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وزارات الدولة والقطاعات والمؤسسات الحكومية، حيث انه كلما كانت أنظمة الضبط والرقابة الداخلية قوية وفعالة، فإن ذلك يساعد الحكومة ومؤسسات الرقابة كديوان المحاسبة على الانتقال من التدقيق المُسبق الى التدقيق اللاحق وفق معايير الرقابة الدولية، وسنبين في هذا المطلب ابرز اثرين من الآثار الاقتصادية التي للاحتجاجات الشعبية من خلال الفقرتين التاليتين:

أولا: مكافحة الفساد.

ثانيا: الرقابة.

أولا: مكافحة الفساد: تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينها، وتختلف شموليتها من مجتمع لآخر، وتعد المجتمعات النامية وخصوصاً العربية من أكثر المجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفساد، وهناك الكثير من التعريفات التي قدمت للفساد منها أن الفساد هو: "ممارسة ظاهرة اجتماعية يترتب عليها آثار سلبية تؤدي إلى إعاقة التقدم"(اللوزي، ٢٠٠٠: ٣٤٢)، ويتضمن الفساد ما يلي(ابوشيخة، ١٩٩٠: ٥١):

١. الأعمال التي يمارسها أفراد خارج الجهاز الحكومي، كأن يعتاد القائد السماح للموظف بالتهرب من القوانين أو تغيير القوانين والسياسات سواء باستحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة خارج إطار موافقة السلطة التشريعية.
٢. الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولأصدقائهم وذلك من خلال طلب أو قبول منافع خاصة وتحقيق مصالح شخصية مقابل تحقيق خدمة للشخص في الطرف المقابل.

الفساد لا يعتبر فقط مشكلة اقتصادية فحسب، بل هو وفي المقام الأول مشكلة اجتماعية وهي بكل تأكيد متشعبة الضرر والتأثير في الجوانب الاقتصادية والقيمية والعائلية على حد سواء، ويتكون الفساد من الفوضى والسلوك المنحرف، فانهيار النظام الاجتماعي عامل رئيسي في ظهور المشكلة كما أن السلوك المنحرف الذي لا يتفق مع الأديان أو العرف الاجتماعي هو أيضا سبب للفساد، والفساد أيضا سبب للسلوك المنحرف وهذا السلوك قد يكون سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا وحتى فكريا ومن آثار الفساد ما يلي(المؤمن، ١٩٩٧: ٦٨):

١. إن فساد الجهاز الإداري في الدولة يؤدي إلى فقدان الثقة والمصداقية بهذا الجهاز وبالدولة بشكل عام.
٢. إن التأخير في معالجة الفساد سوف يؤدي إلى انتشاره إلى بقية الأجهزة الإدارية.
٣. إن الشعور بالعدالة الاجتماعية سوف يتراجع لدى المواطنين ولدى العاملين، إذا قامت أجهزة الإدارة العامة بالتستر على الفاسدين.
٤. إن انتشار الفساد يترتب عليه ظهور اللامبالاة والاستهتار بالمصالح العامة وبرموز الدولة.
٥. إذا عم الفساد معظم أجهزة الدولة فقد ينتقل إلى طبقات المجتمع كافة، الأمر الذي يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي وزيادة المشاكل الاجتماعية.

لا يمكن حصر الآثار السلبية للفساد حيث انه يؤدي إلى الإساءة إلى البيئة والحياة حيث تسعى الكثير من الأعمال وحتى بعض الإدارات الحكومية إلى التهرب من القيود البيئية لخفض التكاليف أو تحقيق أرباح أعلى على حساب البيئة والمجتمع، كما يعمل الفساد على تضخيم المصروفات الحكومية والخاصة ورفع حجم العجز المالي للدولة، حيث أن الفساد يضخم بجميع أشكاله من أحجام مصروفات الدولة والشركات بسبب رفعه لتكاليف شراء السلع والخدمات وتضخيم قيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتريات والمشروعات والتكاليف الإدارية، والذي قد يقود إلى العجز في الموازين الخارجية وإلى الاستدانة من المؤسسات الخارجية، كما أن الفساد يساهم في سوء تنفيذ المشاريع العامة والخاصة، ويقود تمتع بعض الموظفين أو كبار الموظفين ببعض الصلاحيات ذات العلاقة بالصرف على المشاريع العامة أو الخاصة إلى تشويه الصرف على هذه المشاريع، وذلك إما عن طريق تضخيم قيمها أو خفض المعايير النوعية لهذه المشاريع أو خفض حجمها، ويعمل الفساد على خفض حجم وفعالية الاستثمار الحكومي والخاص حيث انه يخفض من حجم وفعالية الاستثمار الحكومي والخاص الحقيقي، حيث ترتفع تكاليف الاستثمار الحكومي والخاص الحقيقية مما يقلل من فاعلية الاستثمار ويشوه من مستوياته الكلية. ونتيجةً لذلك تنخفض معدلات الاستثمار الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي(الجريدة الاقتصادية، ٢٠١٤: ٧/٦).

إن الشفافية في المعاملات بجميع أشكالها هي أفضل وسيلة لمقاومة الفساد إلا انه لا بد من استخدام الأساليب التالية في محاربة الفساد ومقاومته، وهذا ما عملت به الحكومة الاردنية بعد خروج الاحتجاجات الشعبية التي كان من ضمن مطالبها محاربة الفساد، وهي كالتالي(اللوزي، ٢٠٠٠: ١٧٠):

١. ضرورة العمل على زيادة وعي المواطنين وتقوية إيمانهم بالمصلحة العامة ورفض الضغوط الاجتماعية.
٢. استقلالية الجهاز الإداري عن الضغوطات السياسية والاجتماعية.
٣. تحديث وتطوير الهياكل التنظيمية ووصف الوظائف وتصنيفها.
٤. تشجيع الديمقراطية في العمل وتطوير الأنظمة والقوانين وتحديث أنظمة الحوافز.
٥. تنمية قدرات العاملين على التحليل وتشخيص المشاكل والمعوقات التي يواجهها التنظيم.

يعتبر موضوع مكافحة الفساد في الأردن من أكثر القضايا التي تشغل بال المواطن، ومن أكثر المواضيع التي يتم التطرق لها في الأغلبية العظمى من موجة الاحتجاجات التي تعم الأردن منذ بداية عام ٢٠١١، وكانت خطابات الحكومات والنظام الموجهة للشعب تصرح على الدوام بأن موضوع محاربة الفساد على رأس أولوياتها، أما بالنسبة للفعاليات الاحتجاجية ووجهة نظر معظم الأحزاب والحركات السياسية فإنها تعتقد أن الجهود المبذولة من قبل الحكومة بسيطة وغير كافية، وليست جدية بما فيه الكفاية(مرصد الإصلاح الأردني، ٢٠١٢: ٩)، والأردن كباقي الدول العربية التي انتهجت الإصلاح الاقتصادي من خلال إصلاح الثغرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضياع الأموال العامة، فنجد أن الدول العربية ومنها الأردن تقوم بجهود حثيثة لمكافحة الفساد على كافة المستويات لمواجهة تمويل عجز الموازنة العامة الناتج عن انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن طريق تحديث التشريعات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية، وتطوير سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي، وقد كان موضوع مكافحة الفساد من أهم التوصيات التي كان يرسلها جلالة الملك للحكومات عند تكليفها، نظراً لتأثيره على السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار وكون الفساد احد أهم أسباب انحطاط الوضع الاقتصادي للدولة وللمواطن، كما عقد ونظّم العديد من المؤتمرات والندوات، ولكنها تركزت حول التشريعات والآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفساد، ولمواجهة هذا الفساد المستشري، تم إنشاء هيئة في الأردن تسمى (هيئة مكافحة الفساد) ترتبط برئيس الوزراء تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها وحق إبرام العقود والتقاضي، وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني، و رئيس النيابة العامة الإدارية في الدعاوى الإدارية، كما تتمتع الهيئة في ممارسة مهامها وأعمالها بحرية واستقلالية دون أي تأثير أو تدخل من أي جهة كانت(الدستور الأردني، ٢٠٠٦: ٣)،تهدف الهيئة في مجال مكافحة الفساد إلى وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي و الإداري والواسطة والمحسوبية اذا شكلت اعتداء على حقوق الغير حفاظاً على المال العام، بالإضافة إلى توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، مكافحة اغتيال الشخصية(قانون هيئة مكافحة الفساد، ٢٠٠٦: المادة(٤).

وقد قامت الحكومة بطرح إستراتيجيتين لمكافحة الفساد الأولى للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢ والثانية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، حيث انه في العام ٢٠١٣ أطلقت الحكومة الأردنية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٣ / ٢٠١٧، حيث بنيت الإستراتيجية على نظام تشريعي وإداري وإعلامي فاعل وكُفؤ، يعزز مبادئ النزاهة الوطنية ويرسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية، أما رسالتها فهي تطوير وتنفيذ سياسات فاعلة لترسيخ مبادئ النزاهة الوطنية من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل واستراتيجيات فاعلة قادرة على تجفيف منابع الفساد والحد من انتشاره في المجتمع بمشاركة، وتعاون جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه(الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٣: ٥).

الفساد هو الشغل الشاغل للمواطن الأردني في الآونة الأخيرة لما شهدته الساحة من حراك شعبي كثيف، لتسليط الضوء على قضايا الفساد بشكل عام، كما ان هيئة مكافحة الفساد تتعامل مع عدد ضخم من قضايا الفساد حيث أنها حولت في عام ٢٠١١ المئات من القضايا إلى الجهات المختصة، كما إن هذه القضايا تنوعت من قضايا مرتبطة برتبة وزير أو مسؤول في الدرجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العليا إلى قضايا تملك بغير حق للأراضي أو قضايا مشهورة مثل موارد، صندوق الاستثمار التابع للقوات المسلحة، ((OBeach، مشروع جدار عمان و قضايا البلديات ومشروع جر مياه الديسي، حيث أن هذه القضايا وغيرها في القطاعين الخاص و العام تعطي مؤشراً عن حجم العمل الذي تقوم به الهيئة و النقص في الموارد التي يحتاجون إليها للكشف عن قضايا أخرى مثل مختبر جنائي خاص بهم(الرأي الأردنية، ٢٠١٢: ٣/٢١).

مما سبق نجد أن الأردن كان قد بدأ بمكافحة الفساد قبل أحداث احتجاجات الربيع العربي عام ٢٠١١، إلا أنها زادت بسبب زيادة وتيرة مطالب الشارع الأردني بفتح مزيد من ملفات الفساد، واستجابت الحكومة الأردنية من خلال القوانين التي شرعتها والاستراتيجيات التي وضعتها لمقاومة آثار الفساد، ولا بد من جدية العمل لاستئصال هذه الآفة من المجتمع بشكل جذري رغم صعوبة هذه المهمة، حيث أن هنالك العديد من العوامل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية تقف في وجه اجتثاثها بالسرعة المطلوبة، لكن ذلك لا يمكن أن يثبط من جهود وعزيمة الأجهزة المختلفة والتي تبلغ الآن تسعة جهات رسمية تراقب عملي القطاعين الخاص والعام.

ثانيا: الرقابة: تعد الرقابة من المهام الرئيسية للقيادة الإدارية، فعن طريقها تستطيع الإدارة انجاز أهدافها وقياس درجة كفاءة جهازها الإداري من حيث استخدامها للإمكانيات البشرية والمادية ومعرفة مدى تناسق جهود الوحدات الإدارية المختلفة في تحقيق هذه الأهداف، وتعد الرقابة من الوظائف الحيوية في الدول الحديثة التي يعطيها كل الاهتمام، فالرقابة لا تمارس في هذه الدول إلا بعد أن تقوم بممارسة وظائف الإدارة كالتخطيط والتنظيم، والقيادة واتخاذ القرارات حيث تتطلب الرقابة وجود نظام إداري قائم يمارس أنشطة تؤدي إلى تحقيق الأهداف من القوانين والأنظمة، مع ضرورة توفير بناء تنظيمي يوضح الوظائف والعلاقة والمستويات والواجبات والمسؤوليات وكذلك العلاقة بينها وبين المستويات والواجبات الأخرى، وهناك الكثير من الباحثين الذين وضعوا مجموعة من التعاريف للرقابة منها أنها: "التحقق من أن كل شيء قد تم طبقاً للخطة التي أخذت، والأوامر التي أعطيت، والمبادئ التي أرسيت بهدف توضيح الأخطاء والانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى(بسيوني، ١٩٩٢: ٣٤٦).

ولقد أورد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تعريفا شاملاً للرقابة الداخلية بمعناها الواسع هو:"الرقابة الداخلية تتضمن الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات مستخدمة داخل المنشأة بهدف حماية الأصول واختيار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها وتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية الممكنة وتشجيع الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة"، كما عرفت أيضاً الرقابة على أنها تعني ملاحظة تنفيذ الأعمال والتأكد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها تسير في الاتجاهات المقررة في خطط العمل ومحاولة اكتشاف أي اتجاه للانحراف عن الأهداف ومعرفة الأسباب واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوعها والتأكد من الوصول إلى النتائج المحددة التي يسعى إلى تحقيقها النظام(العبادي، ٢٠٠٨: ٣٢١).

تسعى الرقابة إلى تحقيق مجموعه من الأهداف والأغراض، وتعد من الضرورات التي يجب أن تكون موجودة لضمان نجاح الإدارة، لضمان عدم عرقلة تحقيق التنمية، هناك الكثير من الأهداف التي يتم تحقيقها من خلال تفعيل دور الرقابة في جميع الأنظمة والمؤسسات والدوائر العاملة داخل المجتمع والدولة، ولكن بشكل عام تهدف الرقابة بالدرجة الأولى إلى ما يلي(اللوزي، ٢٠٠٠: ١٢٠-١٢١):

١. حماية الصالح العام، وهي محور الرقابة وذلك بمراقبة النشاطات وسير العمليات وفق خططه وبرامجه في شكل تكاملي يحدد الأهداف المرجوة، والكشف عن الانحرافات والمخالفات وتحديد المسؤولية الإدارية.
٢. توجيه القيادة الإدارية أو السلطة المسؤولة إلى التدخل السريع، لحماية الصالح العام، واتخاذ ما يلزم من قرارات مناسبة لتصحيح الأخطاء من اجل تحقيق الأهداف.
٣. التأكد من تنفيذ القوانين واحترام قرارات السلطة التشريعية والقضائية.
٤. التعرف على مشاكل ومعوقات العمل الإداري.
٥. التأكد من حسن سير العمل وتنظيمه.

يتمثل الفساد في الحياة العامة باستخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب أو أرباح أو منافع شخصية بمخالفة القوانين والتشريعات والمعايير الأخلاقية في التعامل، و كذلك فإن انتشار الفساد بصوره المختلفة يكون نتاج تفاعل مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، تنعكس آثاره على كافة قطاعات المجتمع، وتبرز أهمية الرقابة الحكومية من خلال اقتراح مدخل متكامل لتطوير دور الأجهزة المتخصصة للرقابة الحكومية كديوان المحاسبة أو الجهاز المركزي للرقابة والحسابات حيث أن المدققين الحكوميين مؤهلين لمحاربة الفساد من خلال إعمال السياسات الحكومية المناسبة وتعزيز الأداء، والشفافية الكافية والتأكيد على المساءلة المحاسبية للحكومة لمصلحة المواطن وتعزيز مبدأ التحكم المؤسسي وبما يوفر أدوات مناسبة لمكافحة قوية للفساد وبالتالي تحسين الأداء الحكومي، إلا أن بعض أنواع الرقابة تترك أثاراً سلبية على سير العمل لذلك يجب مراعاة هذه الظواهر في حال تطبيق مبدأ الرقابة في أي مجال ما، حيث يعمل بعض أنواع الرقابة على تجميد العمل وإجراءاته من خلال ما يتم فرضه على الموظفين من قيود وإجراءات تحول دون تحقيق التطوير ذاته، وحديثا طور الباحثون أساليب وأنواع رقابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة تحول دون ارتكاب المخالفات أو التجاوزات وتعمل على تشجيع الإبداع والابتكار في العمل وهذه الأساليب أطلق عليها الرقابة في عصر التمكين، حيث تقوم هذه الرقابة على فكرة تحقيق التوافق والانسجام بين العملية الرقابية والمحافظة على الابتكارات والإبداعات لدى العاملين في أي مؤسسة من خلال تطبيق أنظمة الرقابة الشخصية ونظم المعتقدات وتنشيط القيم والاتجاهات الايجابية للموظف، وتحفيز الموظفين على عدم الوقوع في المحظورات من خلال فرض العقوبات بالإضافة إلى وجود أنظمة رقابة للتفاعل من خلال مشاركة المديرين موظفيهم في ما يتخذونه من قرارات(Robert, ١٩٩٥: ٨٠-٨٨).

أما في الأردن فبدأت الرقابة بجميع أنواعها في الأردن منذ نشأة الدولة ففي عام ١٩٢٨ تم إنشاء دائرة مراجعة الحسابات لتدقيق الحسابات في البلاد، وتطور أعماله إلى أن تم تأسيس ديوان المحاسبة بصفته الدستورية عام ١٩٥٢ حيث نص الدستور الأردني الذي صدر في ذلك العام في المادة ١١٩ على أنه " يشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها"، ويقدم ديوان المحاسبة تقريراً سنوياً إلى مجلسي الأعيان والنواب يتضمن آراءه وملحوظاته ويبين المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك، وله دور في تقديم المشورة للجهات الخاضعة لرقابته، كما يقوم بدوره في مكافحة الفساد المالي والإداري، ووصل مجموع الوفر المالي الذي حققه ديوان المحاسبة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤ خمسة ملايين و٣٤١ ألف دينار وبلغ الوفر المحقق خلال عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٩٧ر٦٣ مليون دينار مقابل ٨ر٦٢ مليون دينار في عام ٢٠١٢ وارتفاعا من ٢ر٤٩ مليون دينار عام ٢٠١١، ومن مهام ديوان المحاسبة في الأردن مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وتقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة لرقابته، كما يقوم بالتأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وقام الديوان بتطوير وتحديث خطته الإستراتيجية للأعوام"٢٠١١ – ٢٠١٥" وبرؤية واضحة نحو التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة وتوطيد مفاهيم الإفصاح والشفافية ومساعدة القطاع العام للعمل بكفاءة وفاعلية(وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٤: ٦/٥).

إن لديوان المحاسبة دوره المهم والفعال في تعزيز الرقابة على جميع القطاعات في المملكة الأردنية الهاشمية، ويتطلع الديوان إلى التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة وتوطيد مفاهيم الإفصاح والشفافية ومساعدة القطاع العام للعمل بكفاءة وفاعلية من خلال المساهمة في تحسين استخدام وإدارة الموارد العامة للدولة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة ومستقلة على المال العام، وتشمل الخطة الإستراتيجية، إنشاء معهد رقابي عربي يعنى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمحاسبة والتدقيق، حيث تتوفر لدى الديوان البنية الأساسية لإنشاء هذا المعهد، إضافة الى السمعة الطيبة التي يتمتع بها خاصة بعد قيامه بعقد دورات تدريبية لأعضاء المجموعة العربية وتدريب ديوان الرقابة المالية العراقي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما أن من غايات ديوان المحاسبة محاربة كافة أشكال الفساد ومساعدة مجلس النواب في تقديمه المعلومات اللازمة للتأكد من مشروعية أعمال القطاع العام(الدستور الاردنية، ٢٠١١: ٤/١٦).

مما سبق نجد أن الرقابة الإدارية تعتبر من المفاهيم المهمة في عالم الإدارة نظراً لما توفره على الدولة وعلى الأنظمة من نفقات وتحافظ على الإيرادات كما تشجع الموظفين والعاملين في كل مكان على الاهتمام بمجال عملهم من خلال المكافآت والعقوبات التي يتم فرضها على كل من يرتكب إحدى المحظورات في إطار العمل، وفي الأردن بدأ العمل الرقابي الفعلي منذ عام ١٩٥٢ وإنشاء ديوان المحاسبة وتطور عمل الديوان حتى يومنا هذا وساعدت أحداث الاحتجاجات التي شهدها الأردن عام ٢٠١١ وحتى اليوم في تعزيز دور ديوان المحاسبة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الآثار السياسية

اندلعت الثورات والاحتجاجات الشعبية في بلدان الوطن العربي في مطلع العام ٢٠١١ كما هو معروف، ويمكن أن يكون الركود الذي كان يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، والتضييق على الحريات وتعثر الإصلاح والشكوك حول جدية الدول في وضع قانون يعطي للشعب حرية إبداء الرأي بدون أي مسائلة، من أهم أسباب قيام هذه الاحتجاجات، كما تعتبر الحركات الاحتجاجية أدوات احتجاجية لقطاعات اجتماعية تشعر بالغبن والاستبعاد، ولا سبيل إلى تجاوزها بدون دولة ديمقراطية وتوافقية تقوم بصياغة مفهوم جديد للعلاقة السياسية تضمن الاستيعاب والمشاركة والتعددية الحزبية والسياسية.

إن تفتيت الحرية السياسية من بين نتائج تحولات الربيع العربي، فالحرية السياسية لم تعد تخضع لمبدأ تعددية المشاركة في إنتاجها واستهلاكها بقدر ما تخضع لمصالح متفتتة ومتفرقة، حيث تتحرك كل جماعة بنظامها المعرفي، وبمرجعيتها الخاصة بها، من دون النظر إلى أية مرجعية مغايرة، وهو الأمر الذي يسم تلك المرحلة السياسية بحالة غياب الإجماع، وتشتت المعايير السياسية ونسبيتها، بما يجعل الوعي والسلوك السياسي مرتهناً بطموحات ومطالب مختلفة بل ومتناقضة، وخلال ذلك تتراجع قيمة الإجماع السياسي، وتغيب حالة الاتفاق العام، هي إذن أزمة مجتمعية لا تعالجها إجراءا سياسية تقليدية ولا تتجاوزها ممارسات قمعية، فنحن إزاء تجربة تاريخية جديدة لا يمكن فهمها إلا في ضوء نجاح التجربة الشعبية التي بدأت في عام ٢٠١١، وانطلاقاً من أهمية الاحتجاجات من الناحية السياسية فإننا سنتناول هذا المطلب في الفقرات الرئيسية التالية:

أولا: التعددية السياسية.

ثانيا: الحريات العامة.

ثالثا: المشاركة السياسية.

أولا: التعددية السياسية:

إن مفهوم التعددية السياسية واسع ومتشعب، ويقوم أساساً على التنوع والاختلاف، وظهرت التعددية السياسية في آراء الفلاسفة في أوروبا في القرن السادس عشر كردة فعل لسلطات الدولة الدكتاتورية والأحادية وسيادة السلطة المطلقة التي تعتبر نقيضاً للديمقراطية والتعددية السياسية(فرحات، ١٩٩٢: ١٢)، وتعتبر الدول النامية والدول العربية لم تبرز فيها مفهوم التعددية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية بشكل واضح إلى أن جاءت احتجاجات الربيع العربي عام ٢٠١١ وما تحمله في طياتها من زرع مخاوف التغيير الجذري في أنظمة الحكم القائمة منذ عقود من الزمن، كما إن الإشكالية الكبيرة التي تواجه الأمة العربية، هي فقدان الإحساس بالزمن، فلم يعد لمتغير الوقت، بظروفه المختلفة، دور في التأثير في السياسية العربية، وأنَّ العرب ما زالوا يصرون على توظيف أدوات لم تعد صالحة في زمننا هذا، وأنَّ الإصلاح السياسي لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحول ديمقراطي، يبدأ بمصداقية القائمين على أدوات السلطة السياسية في تنشيط التعددية السياسية المطلوبة (المقداد، ٢٠٠٧: ٩٣)، حيث أن غالبية الدول العربية إن لم تكن جميعها تقوم بتنظيم الحياة السياسية من خلال إشراف الأجهزة الأمنية بهدف الحفاظ وتقوية النظام، وبقي دور السلطة القضائية هو التابع لأوامر السلطة الأمنية مما أدى إلى قمع الحريات ونشوء أحزاب ذات طابع موالي أو شبه موالي لأنظمة الحكم، كما إن الأنظمة العربية لم تتخذ من التعددية السياسية منهجا للمشاركة في صنع القرار، وإدارة الدولة، فبقيت الرؤى أحادية في صنع القرار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني ظلت مهشمة، فلم ترسخ الديمقراطية التي هي روح التنمية السياسية، والتي هي الآلية التي من خلالها تتم التنمية الشاملة المستدامة، لهذا بقيت بنود الدساتير العربية بعيدة عن التطبيق، وبالتالي انطبع مصطلح التخلف والعجز في التطوير لعقود عديدة على كافة الدول العربية(المقداد، ٢٠٠٧: ٩٩)، وتعتبر التعددية السياسية من أهم آليات التنمية السياسية، بالإضافة الى احترام وتشجيع قيام الأحزاب التي تملك برامج إنمائية، إضافة إلى الاعتراف بدور مؤسسات المجتمع المدني الأخرى المنتجة بطريقة ديمقراطية، كالتنظيمات النقابية، والمنظمات الأهلية، واعتبارها شريكاً في عملية التنمية بأبعادها الشاملة(المقداد، ٢٠٠٧: ١١٥)، ويعود سبب تراجع الدول العربية في التعددية السياسية إلى إن تكريس الثقافة المنقولة، واعتبار أن الديمقراطية نموذجها غربي، وأن المجتمعات العربية ما زالت متخلفة بقدراتها الاقتصادية، وأن ضعف القدرة والوعي بالتحديات المتعددة لدى الأفراد في المجتمع العربي، ما زالت جميعها تسهم في عدم تفعيل التعددية السياسية والأخذ بالنهج الديمقراطي، باتت ذريعة لدى قيادات الأنظمة السياسية العربية عند تبرير التراجع عن النهج الديمقراطي، واستبدال القوانين ذات الطبيعة الدستورية بأحكام عرفية، أو قوانين مؤقتة(المقداد، ٢٠٠٧: ١٤٩).

تعتبر الأحزاب والمشاركة السياسية الديمقراطية احد أهم الأسس التي يتضمنها مفهوم التعددية السياسية، بالإضافة إلى خلق الشعور المشترك، وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد، وتوجيه الولاء نحو الدولة، وليس إلى الوحدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفرعية، وهذا يتطلب من أي نظام أن يقوم بدمج الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدماجها في كتلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متجانسة تنسجم مع ما يخدم مصلحة المجتمع والرؤية الواحدة، كما إن أزمة المشاركة السياسية باتت بارزة عند قدرة النظام السياسي، ورغبته في توزيع السلطة عبر المجتمع، إلى درجة كافية تستطيع فيها السلطة أن تغرس في الناس، وعلى امتداد مجالات الحياة، شعوراً مبرراً بأنهم يملكون سلطة المشاركة في صنع قرارات يمكن أن تؤثر فيهم، وفي حياة المجتمع المشتركة، والمشاركة السياسية يتم صياغتها عبر المشاركة الديمقراطية الليبرالية، أو التمثيلية، وما يرافقها من ظهور أنماط التمثيل النيابي، ونظم الانتخابات، والاستفتاء...الخ. ويتم ذلك بفتح المجال أمام الأحزاب لتكون قادرة على تنظيم نفسها، ضمن صياغة محتوى ونوعية تتفق مع التطلع العربي المنشود(المقداد، ٢٠٠٧: ١١٢).

ينطبق ما سبق على مفهوم التعددية السياسية في الأردن كونه جزء من الوطن العربي، فالأردن له تجارب في العملية الحزبية حيث انه كنتيجة للانفتاح السياسي، والتحوّل الديمقراطي الذي شهدته الأردن عام م١٩٨٩، أقر مجلسا الأعيان والنواب قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة م١٩٩٢، واعتبر الأحزاب السياسية عند تأسيسها شخصية اعتبارية لا يجوز حلها إلا وفقاً للقانون، وأعطى المواطنين الحق في الانتساب لهذه الأحزاب السياسية المرخصة، وقد استند قانون الأحزاب الجديد على المادة ١٦ من الدستور، التي تنص على تأليف الجمعيات، والأحزاب السياسية شريطة ألا تخالف أحكام الدستور، وحدد القانون (قانون الأحزاب لعام ١٩٩٢م) جملة من الشروط على الأحزاب، وأوجب عليهم الالتزام بها وهي (الدستور الاردني، ١٩٩٢: ٢١):

١.الالتزام بأحكام الدستور، واحترام سيادة القانون.

٢.الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وأمنه، وصون الوحدة الوطنية.

٣.نبذ العنف، وعدم التفرقة بين المواطنين.

٤.عدم الارتباط التنظيمي والمالي بأي جهة غير أردنية.

٥.منع أفراد القوات المسلحة، وأجهزة الأمن العام، والدفاع المدني ، والقضاة من الانخراط في صفوف الأحزاب.

٦.عدم استخدام مؤسسات الدولة، ومؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي.

ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية بأنها أحزاب عقائدية وأحزاب برامجية وأحزاب مصالح وأحزاب شخصانية، وقد وصل عدد من هذه الأحزاب السياسية في إحصائية عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٣١ حزباً، وقد تمحورت الأحزاب السياسية في هذه الفترة في أربعة اتجاهات (المشاقبة، ٢٠٠٣: ٢٥٧):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الاتجاه القومي: تركز هذه الأحزاب على فكرة القومية العربية، والوحدة العربية، وأن الوطن العربي وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ، وإعلان العداء لإسرائيل، وأهم الأحزاب التي تمثل هذا الاتجاه: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب جبهة العمل القومي.

ثانياً: الاتجاه الإسلامي: ينادي أصحاب هذا الاتجاه بالدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة، وجعلها المصدر الرئيسي للتشريع، ومعارضة العلاقات مع إسرائيل، ويمثل هذا الاتجاه حزبان أساسيان وهما: حزب جبهة العمل الإسلامي المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، والتي تشكل ثقله الأساسي وعموده الفقري، وحزب الحركة العربية الإسلامية (دعاء).

ثالثاً: أحزاب اليسار: تقوم هذه الأحزاب على أفكار ومبادئ الماركسية، إلا أنها عدلت منطلقاتها لكي تتواءم مع قانون الأحزاب والدستور الأردني، وتقوم أفكارها على ضمان حقوق العمال، والطبقات الفقيرة، والتأكيد على القيم الاشتراكية، وأهم أحزاب هذا الاتجاه:الحزب الشيوعي الأردن، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والحزب التقدمي ، والحزب الشيوعي الأردني.

رابعاً: الاتجاه المحافظ ويسميه البعض (الأحزاب الليبرالية) أو (أحزاب الوسط): وتعتبر أحزاب هذا الاتجاه أكثر الأحزاب قرباً من النظام السياسي الأردني ونهجه في الحكم، وهذا الاتجاه غير محكوم بعقيدة أو فكرة محددة، وإنما تستند لاعتبارات عملية وواقعية مثل: الإيمان بالديمقراطية، والتعددية السياسية، والحريات العامة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، وتطوير التعليم والصحة، والتمسك بمبادئ الثورة العربية الكبرى، ونظام الحكم الملكي الهاشمي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها: الحزب الوطني الدستوري، وحزب المستقبل، وحزب النهضة.

هذا هو حال الأحزاب في البلاد العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص قبل أحداث الربيع العربي التي اجتاحت البلاد العربية كاحتجاجات على الوضع السياسي والاقتصادي السيئ الذي يعيشه المجتمع العربي، وفي الأردن كانت بداية الحراك الشعبي خجولة من حيث الكم والمغزى ولم تتعد حد إطلاق بعض الشعارات التي تطالب بالإصلاح على مختلف الجوانب وخصوصا السياسية، وشهدت في عام ٢٠١٢ (السنة الثانية من الاحتجاجات) نشاطاً مكثفاً في المشهد السياسي حيث نشأت الحراكات الشعبية والتقت أحزاب المعارضة التقليدية فيما يسمى لجنة أحزاب المعارضة، كان منها حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية والذين يعتبران من ابرز المقاطعين للانتخابات النيابية في عام ٢٠١١، وجاء رد النظام السياسي سريعاً وزادت وتيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح السياسي، يبدو هذا واضحاً من خلال كتاب التكليف السامي للحكومة التي شكلها معروف البخيت، وهو كتاب يتضمن بوضوح طلب إطلاق مسيرة الإصلاح السياسي، ومن خلال الخطابات والتوجيهات الملكية المتعددة التي كان هدفها دفع الحكومة للإسراع في عملية الإصلاح لتظهر بشكل ملموس على المواطن الأردني (عبدالقادر، ٢٠١٣: ١٠٦).

وفي الآراء والأفكار التي طرحها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين عبر وسائل الإعلام المختلفة، والتي تعتبر أداة للنقاش، وليست قرارات او توجيهات أو تعليمات نهائية وكان من ابرز ما أشرت عليه هذه الأوراق هو تطوير النموذج الديمقراطي، وتوفير الضمان الكافي لإنجاح التحول الديمقراطي وتعميقه، كحماية التعددية السياسية والاجتماعية وتوفير الفرص السياسية المتكافئة والتأكيد على مبادئ حرية التعبير والعدالة والمساواة(عبد القادر، ٢٠١٣: ١٠٨).

إن المنطقة العربية مرت وتمر في مرحلة مهمة تشهد فيها اضطرابات خطيرة وهذا يفرض على صانعي القرار الاقتصادي تحديد الخيارات واستكشاف الفرص لتحقيق النمو المنشود، وهو ما يبرز أهمية "الخيارات الذكية"، واتبع الأردن في هذه المرحلة المهمة نموذج التطور الديمقراطي القائم على التعددية والتوافق والنهج السلمي، وانتهاج الشفافية والحاكمية الرشيدة، في مناخ من التعددية، والانفتاح، والتسامح والاعتدال، هذا النموذج يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وحماية الحريات المدنية، والحقوق السياسية، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، وتشجيع المشاركة السياسية (العرب اليوم الاردنية، ٢٠١٣: ٣/٩).

إن التجربة الأردنية في الإصلاح السياسي والتعددية السياسية قامت على مبدأ التدرج والتطور المستمر، عبر إرساء لبنات الإصلاح والتحول الديمقراطي، للوصول إلى حالة متقدمة من الحكومات البرلمانية تتولى فيها الأحزاب البرامجية التي تتمتع بالأغلبية النيابية مهمة تشكيل الحكومات، في حين تمارس الأقلية النيابية دور حكومة الظل، ويسعى النظام السياسي في الأردن وعلى رأسه جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين على تجذير مبادئ التعددية والفصل بين السلطات الثلاث والارتقاء بعمل الكتل البرلمانية، وقد عمل الاردن على عقد الورش والندوات التي تساعد على بناء قدرات القادة الشباب في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي، وتعميق معرفتهم بتحديات الانتقال إلى الديمقراطية، ومفهوم الدولة المدنية الديمقراطية، المواطنة، والتعددية السياسية والفكرية (الدستور، ٢٠١٣: ٩/١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الحريات العامة:

الحرية هي حق الإنسان وقدرته على اختيار تصرفاته بنسبة ما وممارسة نشاطاته المختلفة دون عوائق مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع، ويتبين لنا من ذلك إن الإنسان هو محور الحقوق جميعا، وان هذه الحقوق مرتبط وجودها أو عدمه بوجود الإنسان أو عدمه، وتعتبر الحريات العامة هي الوسيلة الرئيسية للتنمية والغاية النهائية لها، كما إن فهم الصلة بين الحرية والتنمية يتطلب إعطاء الأهمية الحقيقية للإنسان، وحرية الإنسان مفهوم متعدد الأبعاد، يتجاوز الأبعاد السياسية، حيث ترتبط التنمية عموماً بحرية الإنسان وتعزيز القدرات الإنسانية، لذلك يمكن أن نطلق على التنمية أنها هي الحرية، وتحقيق التنمية يعني أن يتم تحقيق الحرية أي أن توفر الفرص للإنسان أن يحقق أشياء ذات أهمية بالنسبة له وتسمح له بممارستها، وتكفل هذه الفرص من خلال حقوق الإنسان التي تدعمها وتكفلها المؤسسات الأساسية (الزعبي، ٢٠٠٩: ١٠٨).

وتعرف الحريات بأنها الحقوق الفردية في فعل كل ما لا يضر بالآخرين وأنها مجرد القدرة للحصول على الحق، وترتبط الحرية بالحق الإنساني حيث إن وجود الذات لا يمكن أن يعرف إلا بأنه وجود حرية، وتلتزم الحكومات والأنظمة السياسية في الدول بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية الحريات العامة بجميع أشكالها للمواطنين على اختلاف أجناسهم ومنابعهم، وتعني الحرية أيضاً: "القدرة على الاختيار بين عدة أشياء، أي حرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإرادة العاقلة، دون الإضرار بالآخرين، أو دون الخضوع لأي ضغط إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية، وواجبات الحياة الاجتماعية"، وللحرية العامة أشكال كثيرة منها: الحرية الدينية، وحرية الرأي، وحرية العمل، وحرية الانتقال، وحرية المراسلات، وحرية الملكية، وحرية التجارة والصناعة، وحرية التفكير، والحرية السياسية(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٠٩).

لعل المتتبع لواقع الحريات العامة و حقوق الإنسان في الأردن يلاحظ التسارع الذي شهده في السنوات الأخيرة، حيث تم إقرار وتعديل جملة من التشريعات ذات المساس المباشر بالحريات وحقوق الإنسان، فقد تم تعديل قانون للمطبوعات والنشر لضمان عدم توقيف الصحفيين وضمان حقهم في الحصول على المعلومات، وحري بالإشارة أن الأردن يعد من أوائل الدول في العالم العربي التي يتوافر فيها قانون لضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات من قبل المؤسسات الرسمية، وهو ما يعد بحق نقلة نوعية في التأكيد على حرية الاطلاع والمعرفة، وعلى المستوى البرلماني فقد تم إنشاء لجنة للحريات وحقوق المواطن في مجلس النواب، وتقوم بمهمة مراقبة أوضاع حقوق الإنسان من خلال متابعة أوضاع السجناء والموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف المؤقتة التابعة للأجهزة الأمنية المختلفة، وكذلك تقوم بمتابعة الحقوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال النظر في مشاريع القوانين المحالة لها من السلطة التنفيذية (بدران، ٢٠١٠: ٦).

أما في مجال الحقوق المدنية والسياسية فبالرغم من التطورات التشريعية التي سبق الإشارة إليها سابقاً إلا أن الإنصاف يقتضي القول بأنه كان هناك كثيراً من العمل الواجب القيام به لتعزيز هذه الحقوق وذلك لتلافي القصور في هذا المجال والذي يتمثل بما يلي(بدران، ٢٠١٠: ٧):

أ. استمرار العمل بقانون الاجتماعات العامة رقم (٧) لسنة (٢٠٠٤) بنصوصه القائمة والذي تشكل بعض أحكامه مخالفة صريحة للمعايير الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي التزم بها الأردن.

ب. استمرار العمل بقانون منع الجرائم بالرغم من التوصيات المتكررة للمركز بضرورة إلغاء هذا القانون، واستمرار التوسع في استخدام صلاحيات التوقيف الإداري استناداً لهذا القانون، حيث شهد هذا العام ازدياداً ملحوظاً أعداد الموقوفين إدارياً بالمقارنة مع عام (٢٠٠٨).

ج عدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بقانون الجمعيات على الرغم من تعديله عام (٢٠٠٩)، إذ لا يزال القانون في بنيته وآلياته قاصراً عن تعزيز وحماية حق الأفراد في تشكيل الجمعيات والانضمام إليها، ويضع قيوداً على ممارسة الجمعيات لنشاطاتها.

د استمرار العمل بقانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة (١٩٧١) الذي يحتاج إلى تعديلات تتواءم مع مقتضيات قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات وفيما يتعلق في تصنيف الوثائق بصورة خاصة.

وخلاصة القول انه من الواضح أن العمل على حماية وتعزيز الحريات في الأردن له من الدلالات الكافية على أنه أصبح عملا ممنهجاً ودائماً وليس حدثا استثنائيا في السياسات الرسمية وعمل مؤسسات المجتمع المدني، إذ خطى الأردن خطوات كبيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي والمحلي في هذا المجال من اجل تعزيز الأمن المجتمعي وتنمية حقوق الإنسان وترسيخ مفهوم المواطنة، ولكن ذلك لا يعني عدم حدوث تجاوزات أو قدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على كفالة احترام الحريات العامة للإنسان؛ لان عملية تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان عملية اجتماعية اقتصادية وليست فقط سياسية قانونية، كما أنها عملية تدريجية تعتمد على تغيير ثقافة المجتمع وقبولها للقيم التي يجمع العالم عليها، والدولة نفسها هي المسؤول الأول عن حماية حقوق الإنسان(بدران، ٢٠١٠: ٨-٩)، وبقي الحال على ذلك حتى بدأت احتجاجات الربيع العربي تجتاح البلاد العربية ووصلت رياحها إلى الأردن فشعر صناع القرار بضرورة سن التشريعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللازمة لضمان الحريات العامة وتعديل التشريعات التي تكلمنا عنها سابقاً، وتجاوبت الحكومة بشكل إيجابي مع الضغوطات الشعبية من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية كان أهمها إصدار قانون معدل لقانون الاجتماعات العامة الأردني لسنة ٢٠١١ ليقرأ مع القانون الأصلي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ باعتباره قانونا واحدا وذلك بهدف تعزيز مفهوم الحق في الاجتماع العام باعتباره حقا دستوريا قررته المادة (١٦) من الدستور الأردني والتي تعترف للأردنيين بحق الاجتماع ضمن حدود القانون، وعلى الرغم من ذلك، فإن السمة الأساسية في القانون الجديد المعدل تبقى تغول السلطة الإدارية - ممثلة بشخص الحاكم الإداري - على حرية الأردنيين في الاجتماع وذلك من خلال إتباع أسلوب الوصاية الإدارية، فالتعديلات التي جاء بها قانون الاجتماعات العامة الجديد لعام ٢٠١١ أبقت على الفكرة الأساسية بأن حق الاجتماع في الأردن - كقاعدة عامة - يخضع لرقابة الحاكم الإداري وسلطته في اتخاذ التدابير الأمنية التي يراها مناسبة وفقا لإرادته المنفردة (موارد، ٢٠١١: ١٧).

وفي إطار حماية حرية الرأي وتنظيم العمل الإعلامي والإخباري في الأردن، فقد أصدرت الحكومة الأردنية تعديلا لقانون المطبوعات والنشر سعيا الى تضييق نطاق الجرائم والعقوبات في قانون المطبوعات والنشر ولتمكين المتضررين من الأفعال الواقعة خلافا لأحكامه من الحصول على التعويض من خلال إجراءات قضائية سريعة ودون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة ونظرا للحاجة الى تنظيم ممارسة المواقع الالكترونية لعملها وإلزام المهتمة منها بالشؤون الداخلية والخارجية للمملكة بالتسجيل والترخيص كأي مطبوعة صحفية وفقا لأحكام القانون وإخضاعها للأحكام والإجراءات والجزاءات التي تخضع لها أي مطبوعة صحفية دون فرض أي قيد أو جزاء إضافي عليها فقد تم وضع مشروع هذا القانون المعدل الذي يحظر نشر ما يشتمل على ذم أو قدح أو تحقير للأفراد أو يمس حرياتهم أو ما يتضمن معلومات أو إشاعات كاذبة بحقهم (الرأي الأردنية، ٢٠١٢: ٨/٢٣).

ثالثا: المشاركة السياسية: المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقنية والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، وتهدف المشاركة السياسية تعزيز دور المواطن والمجتمع في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية السياسية من خلال إشراكهم في صنع القرار السياسي والاقتصادي لذا يمكن القول ان المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن الديمقراطية (محمد، ١٩٨٠: ٢٣٠).

تقوم الديمقراطية أساساً على مبدأ سيادة الأمة، بمعنى أن الشعب والأمة يشكل في مجموعه كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك؛ لأنه صاحب السيادة، وتعرف الديمقراطية على أنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تميز حق المشاركة في صياغة السياسات العامة للبلد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها بما يحقق أهدافها (مراد، ١٩٩٠: ١٢٧)، وتعني المشاركة السياسية أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة، ويبنى على هذا المبدأ أمر مهم هو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر فيه وفي حياته وعلى مصالحه، وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية، فهو يقوم على أسس السيادة الشعبية ويحقق للمواطنين الحرية والمساواة، وتخضع السلطة فيه لرقابة رأي عام له من الوسائل والأساليب القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه(محمد، ١٩٨٠: ٢٢٠).

ويمكن القول إن الديمقراطية هي حكم الشعب بنخبة من الشعب، وهي طريقة أو أسلوب للحياة في المجتمع، يعتقد كل فرد من أفراد المجتمع من خلالها أن لديه الفرصة في المشاركة في القيم التي يقررها هذا المجتمع، فهي تعني الفرصة المتاحة لأعضاء المجتمع للمشاركة وبحرية تامة في القرارات التي تمس كل مجالات الحياة الفردية والجماعية(محمد، ١٩٨٠: ٢٢)، ويقع على الحكومة واجب القيام بتحقيق الحرية والمساواة في المشاركة السياسية للمواطنين، وتخضع لرقابة الرأي العام، وفي الحكومة البرلمانية لا يكون دور الرأي العام(سلطة الشعب) فقط دور رقابي إنما يحق له الاعتراض على القوانين واقتراحها، وإقالة النواب وحل البرلمان ، وقد تصل إلى عزل رئيس الدولة في بعض البلدان التي يسمح قانونها بذلك(محمد، ١٩٩٠: ٢٤٠، ٢٦٣)

يتبين لنا أن المشاركة السياسية والديمقراطية مفهومان يتجهان إلى نفس الهدف وهو زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية، ولا بد من وجود قنوات ووسائل يمكن للأفراد من خلالها التعبير عن صناعة القرار والمشاركة فيه والإسهام في السياسة العامة، وتعد المشاركة السياسية إحدى مقومات الديمقراطية، لا تختلف في معناها العام والشامل هذا عن معناها في حالة البلاد التي تشهد عملية تنموية، وقد يشير مفهوم المشاركة إلى مساهمة الأفراد في مظاهر الحياة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية العامة من خلال شغلهم الوظائف الرسمية، أو حضور الاجتماعات العامة، او الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ويمكن النظر إلى مفهوم المشاركة على أنها أي تصرف اختياري ناجح أو فاشل مُنظم، وقتية أو مستمر، يرتكز على أساليب شرعية أو غير شرعية، يهدف إلى التأثير على اختيار السياسات العامة أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين سواء على المستوى المحلي أو القومي(الزعبي، ٢٠٠٩: ١١٣-١١٥).

شهدت الديمقراطية الأردنية منذ عام ١٩٨٩ تطورات متباينة بعضها ساعدت على توسيع دائرة الحريات وبعضها شكل إعاقة لعملية التطور الديمقراطي للمجتمع الأردني، وتعد المشاركة السياسية عاملاً مؤثراً في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، حيث تتمثل هذه المشاركة في ممارسة مظاهر التحول الداعمة لمسيرة الديمقراطية والتي برزت ملامحها بشكل فعلي عام ١٩٨٩، وتجسد ذلك من خلال إجراء الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٨٩ والتي شاركت بها كافة الأطياف السياسية والفكرية والعقائدية في المجتمع الأردني، وإجراء العديد من الإصلاحات السياسية اللازمة لعملية التحول الديمقراطي(الزعبي، ٢٠٠٩: ١١٦)، وكان من أبرز الإشكاليات التي واجهتها الديمقراطية الأردنية ما يتعلق بالتموضع السياسي بين الحركة الإسلامية والنخب الحاكمة، حيث بقيت الحركة الإسلامية الحزب الوحيد المنظم والقوي في الساحة الأردنية فيما لم تتمكن النخب الحاكمة من فرز قوة سياسية مكافئة على الصعيد الاجتماعي والسياسي، وهو ما دفع بها إلى تدخل عبر قوانين الانتخاب وتوزيع الدوائر الانتخابية المفصلة، وتوزيع المحافظات بشكل يحفظ سيطرة النخب الحاكمة على نتائج الانتخابات البلدية والبرلمانية على حد سواء، وشهدت الساحة الأردنية شداً وجذباً قوياً تجاه القوانين الناظمة للحياة السياسية والبلديات والنقابات المهنية والحريات العامة، والتي لا تزال تشكل عبئاً كبيراً على التحول الديمقراطي في الأردن وتوجهاته المستقبلية . الأردن بحكم موقعه الجيو سياسي تتأثر أوضاعه الداخلية بالتحولات الإقليمية والدولية إلى حد كبير، ما يؤثر على أهمية التوافق الاجتماعي والسياسي على السياسات المحلية والخارجية بين الحركة الإسلامية كأقوى حزب سياسي في البلاد وبين النخب الحاكمة، ويبدو أنه الخيار الأمثل لإعادة إنتاج الديمقراطية الأردنية على صعيد التشريع أو الهيكلة أو التطبيق العملي أو إطلاق ما يسمى بحياة المجتمع المدني وذلك للمحافظة على الأردن ديمقراطيا بمستوى مناسب يتم فيه تداول السلطة على مستويات معينة، وتسهم فيه كل القوى الوطنية في بنائه الاقتصادي وبناء المجتمع على أسس عصرية تأخذ بالاعتبار المتغيرات المحيطة، ويشكل حالة من التكافؤ الاجتماعي بين مختلف شرائحه وقواه الاجتماعية والسياسية، وهو ما قد يشكل دعامة أساسية لبناء وحدة وطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينطلق الأردن من أرضيتها في سياساته وتحركاته الإقليمية والدولية(وكالة الانباء الاردنية، ٢٠١٢).

تعد الانتخابات البرلمانية والبلدية في الأردن من ابرز أنواع المشاركة السياسية، وقد أعدت الدولة قانون الانتخابات الذي تم تنظيم انتخابات ٢٠١٣ بناءً عليه وكان استجابةً لمطالب الاحتجاجات الشعبية التي خرجت ونادت بتغيير قانون الانتخاب(قانون الصوت الواحد)، واستبداله بقانون عصري يتواءم وقوانين الدول المرموقة التي تخرج حكوماتها من رحم برلماناتها، بحيث تم إدخال القوائم الانتخابية بحيث تتقدم كل قائمة حزبية بترشيح مجموعة من الأشخاص تحت اسمها ويتم التصويت للقائمة وليس لشخص معين، زيتم احتساب أعضاء القائمة الناجحين من خلال معادلة حسابية معدة لذلك(وكالة الانباء الاردنية، ٢٠١٢)، إلا أن هذا القانون لقي معارضة شديدة من قبل أحزاب المعارضة وخصوصا حزب جبهة العمل الإسلامي حيث يرون ان القانون في صيغته المعدلة يتجاهل بعض الأحزاب وفئات من المجتمع الأردني، ويحابي أتباع الملك "الأغنياء ورجال الأعمال المقربون من الملك اشتروا مكانهم في القوائم الانتخابية بالكثير من الأموال" رغم أنه بإمكان الجبهة في حال مشاركتها في الانتخابات الحصول على قرابة ٣٠% من الأصوات، وفق بعض استطلاعات الرأي، حسب رأي جبهة العمل الإسلامي وبالتالي تؤكد أن الوضع سيبقى كما هو دون تغيير (مصراوي الإخبارية، ٢٠١٣: ١/٢٣).

ولتنظيم العملية الانتخابية ولتكون أكثر نزاهة وأكثر دقة في ترتيباتها وفي نتائجها فقد تم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة ٢٠١٢ واشرف هذه الهيئة على انتخابات العام ٢٠١٣، ووظيفة هذه الهيئة هي الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة، كما تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد، وتتمتع الهيئة بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ولها حق التقاضي وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام توكله لهذه الغاية (الراي الأردنية، ٢٠١٢: ٣/٢٠).

وقد ساهم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب في إقبال المواطنين والحزبيين والكثير من أطياف المجتمع الأردني على المشاركة في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٣، على الرغم من مقاطعة بعض الأحزاب وأهمها حزب جبهة العمل الإسلامي لها، ويبين الجدول التالي عدد المسجلين للانتخابات والمقترعين والنسب المئوية لانتخابات عام ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول(٢): عدد المسجلين للانتخابات والمقترعين والنسب المئوية لانتخابات عام ٢٠١٣.

	عدد المقترعين			عدد المسجلين			نسبة عدد المقترعين إلى عدد المسجلين		
	ذكر	أنثى	كلا الجنسين	ذكر	انثى	كلا الجنسين	ذكر	انثى	كلا الجنسين
المملكة	٦٥٧.٥٤٢	٦٣٠.٥٠١	١.٢٨٨.٠٤٣	١.٠٩٣.٣١٨	١.١٧٨.٨٦٤	٢.٢٧٢.١٨٢	٦٠.١٤ %	٥٣.٤٨ %	٥٦.٦٩ %
عمان	١٧٥.٣٥١	١٣٢.٧٥٩	٣٠٨.١١٠	٣٦٣.٩٨٢	٣٤٣.٩٩٥	٧٠٧.٩٧٧	٤٨.١٨ %	٣٨.٥٩ %	٤٣.٥٢ %
اربد	١٣٤.٤٠٢	١٣٣.٨٨٢	٢٦٨.٣٨٤	٢١٠.٧٨٠	٢٤٠.٥٨٠	٤٥١.٣٦٠	٦٣.٧٦ %	٥٥.٦٥ %	٥٩.٤٤ %
البلقاء	٥٩.٢٥٩	٥٨.٤١١	١١٧.٦٧٠	٩٠.٧٢٧	٩٩.٣٧٩	١٩٠.١٠٦	٦٥.٣٢ %	٥٨.٧٨ %	٦١.٩٠ %
الكرك	٤٠.٥٦٨	٤٦.٩١٨	٨٧.٤٨٦	٥٥.١٥٣	٦٧.٧٥٤	١٢٢.٩٠٧	٧٣.٥٦ %	٦٩.٢٥ %	٧١.١٨ %
معان	١٢.٤٩٧	١٢.٢٨٩	٢٤.٧٨٦	١٧.٥٧٥	١٩.٠١٨	٣٦.٥٩٣	٧١.١١ %	٦٤.٦٢ %	٦٧.٧٣ %
الزرقاء	٧٣.٥٨٤	٥٨.٩٥٠	١٣٢.٥٣٤	١٣٩.٧٧٦	١٣٦.٦٦٨	٢٧٦.٤٤٤	٥٢.٦٤ %	٤٣.١٣ %	٤٧.٩٤ %
المفرق	١٩.٥٢٦	٢٣.٧٦٦	٤٣.٢٩٢	٢٥.٨١٨	٣٢.٩٩٩	٥٨.٨١٧	٧٥.٦٣ %	٧٢.٠٢	٧٣.٦٠
الطفيلة	١٢.٤٦٩	١٤.٣٦٢	٢٦.٨٣١	١٦.٧٤١	٢١.٣٧٤	٣٨.١١٥	٧٤.٤٨ %	٦٧.١٩ %	٧٠.٣٩ %
مادبا	٢٤.٥٥٧	٢٥.٥٥٥	٥٠.١١٢	٣٣.٣٥١	٣٨.٣٨٠	٧١.٧٣١	٧٣.٦٣ %	٦٦.٥٨ %	٦٩.٨٦ %
جرش	٢٤.٠٣٧	٢٧.٩٠٢	٥١.٩٣٩	٣٢.١٢٠	٤٠.١٤٥	٧٢.٢٦٥	٧٤.٨٣ %	٦٩.٥٠ %	٧١.٨٧ %
عجلون	٢٢.٧٢٩	٢٧.٦٨٩	٥٠.٤١٨	٣٠.٦٢٠	٤٠.٤٢٨	٧١.٠٤٨	٤٧.٢٣ %	٦٨.٤٩ %	٧٠.٩٦ %
العقبة	١٠.٦٢٥	٩.٠٩٨	١٩.٧٢٣	١٦.٠٨٣	١٥.٥٥٨	٣١.٦٤١	٦٦.٠٦ %	٥٨.٤٨ %	٦٢.٣٣ %
بدو الشمال	١٨.٨٠٢	٢٥.٦١٤	٤٤.٤١٦	٢٣.٩٥٨	٣٤.٩٠٩	٥٨.٨٦٧	٧٨.٤٨ %	٧٣.٣٧ %	٧٥.٤٥ %
بدو الوسط	١٤.٠٣٧	١٧.٢١٤	٣١.٦٧٢	١٧.٦٧٢	٢٤.١١٨	٤١.٧٩٠	٧٩.٤٣ %	٧١.٣٧ %	٧٤.٧٨ %
بدو الجنوب	١٥.٠٩٩	١٦.٠٩٢	٣١.١٩١	١٨.٩٦٢	٢٣.٥٥٩	٤٢.٥٢١	٧٩.٦٣ %	٦٨.٣١ %	٧٣.٣٥ %

المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب، ملاحق التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٣، للملحق رقم (٣٩)، ص١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية التنموية

ظهرت على اثر الاحتجاجات الشعبية الكثير من القيم الجديدة التي فرضها شعور أبناء المجتمع بضرورة التغيير في جميع نواحي الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه القيم تتنوع ما بين تحقيق مصالح عامة وأخرى شخصية أو على مستوى فئة معينة من المجتمع، حيث جسَّدت ديناميكيات التغيير التي تعيشها المنطقة العربية في إطار ما يسمى بالربيع العربي تحولا جذريا في الثقافات السياسية والإعلامية السائدة، كما أن الوسائط السياسية (أحزاب، نقابات، تنظيمات مجتمع مدني...) والإعلامية والثقافية فقدت الكثير من مصداقيتها وتجاوزتها بشكل مفاجئ قوة وزخم الحراك المجتمعي، فلم تعد قادرة على مسايرة وضبط صيرورة التغيير السياسي والاجتماعي داخل مجتمعاتها.

إن المتأمل للمشهد السياسي والاجتماعي العربي يمكنه أن يستخلص قواسم مشتركة للأنظمة السياسية العربية حيث تتميز بـالاستئثار بالسلطات والاستفراد بالحكم، ومنع توفر مناخات إيجابية لحياة ديمقراطية تقوم على أسس ولها مؤسسات و آليات عمل واضحة، ويتم ذلك من خلال عملها على تهميش الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة انه لم يكن هناك أي تغيير على الواقع الاجتماعي في الدول العربية.

بعد الاحتجاجات تغير هذا الواقع، وذهبت الحكومات إلى البحث عن مخرج من المأزق الذي توقعها فيه الربيع العربي، فعملت على تفعيل دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني كما حدث تغيير كبير في الواقع الاجتماعي للمواطن العربي وأصبح أكثر وعياً لمشاكله الاجتماعية والسياسية كالفقر والبطالة والصحة والتعليم والمرأة، وانطلاقا مما سبق فإننا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: الآثار على الواقع الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني

إن ظاهرة المجتمع المدني، لا تنمو و تتطور إلا في ظل مجتمع حر مكون من أفراد متمتعين بمواطنتهم، ويتبادلون بشكل عادل، نتائج و ثمار العمل الاجتماعي ويعملون على تدعيم الأسس الديمقراطية لتداول القيم والمصالح في سياق منظم و قانوني واضح، غير أن كل ذلك يتطلب ثقافة سياسية تقوم على المشاركة و الاختلاف و التعددية و تساهم بالتالي في خلق فضاءات اجتماعية وسياسية جديدة، وهو المناخ الغائب على مستوى المشهد السياسي العربي حيث " إن أجهزة الدولة تسيطر على كافة فضاءات التعبير و تراقبها و لا تسمح إلا بهامش ضئيل من النقد والاحتجاج الذي لا يجب أن يتجاوز في شتى الحالات الحدود المسموح بها"، وتموج الساحة الاجتماعية للمجتمعات العربية بالعديد من مؤسسات المجتمع المدني تتوزع بين منظمات تعنى بحقوق الإنسان ومنظمات تسعى للدفاع عن التنمية وحرية المرأة و حقوق الطفل، وجمعيات مهنية وغيرها. وكان المواطن ينظر إليها كقوة مضافة إلى الأحزاب السياسية و الإطارات النقابية للمطالبة بالإصلاح و التغيير، غير أن أداءها على مستوى الممارسة الواقعية يفضي إلى القول بأنها تفتقر إلى الفعالية والمردودية، فانتهت إلى ما انتهى إليه الفاعل الحزبي و النقابي بأن تحولت إلى مؤسسات صورية و شكلية و إلى ديكورات لاستكمال المشهد المؤسساتي الهش(قرنفل، ١٩٩٧: ٢٢٢-٢٢٣)، وسنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية:

أولا: الأحزاب السياسية.

ثانيا: النقابات.

أولا: الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في التحكم بظاهرة الاستقرار السياسي الداخلي للدولة، والاستقرارية الناجمة عن مصدر الأحزاب السياسية التي تعتمد إلى حد بعيد على طبيعة الأحزاب ذاتها، وطبيعة التنافس فيما بينها والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه، ودرجة الوعي السياسي والفكري، وتقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة، ومن أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوط به، والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية، وهي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة، خمس وظائف أساسية هي التعبئة، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والتنمية، والاندماج القومي، والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح، ومن هذه الوظائف(السليحات، ٢٠١٢: ٣٠١):

١- وظيفة التعبئة: تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس، وتلعب الأحزاب دور الوسيط .

٢ - وظيفة دعم الشرعية: تعرف الشرعية بأنها، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكارزما والتقاليد والإيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة، على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم.

٣ - وظيفة التجنيد السياسي: يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ، أما في النظم التعددية المقيدة، فإنها تسعى دون أن تنجح في كثير من الأحيان، لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما، فيكون هناك اشكال محددة للتجنيد، ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة.

٤ - الوظيفة التنموية: تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة.

٥ – وظيفة الاندماج القومي: تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان، في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان.

تواجه الأحزاب الأردنية مجموعة من التحديات فرضتها عليها البيئة السياسية الداخلية بالإضافة إلى التركيبة المجتمعية ومناه أنها بحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية من الداخل وذلك من خلال التناوب على قيادة الحزب وإشراك المرأة والشباب في القيادة الحزبية وحرية الرأي والتعبير وتمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية، أما عامة الناس فهم أغلبية صامتة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا تساهم بالنشاط السياسي، والتوجه نحو الجانب الاجتماعي لا زال معدوماً لدى الأحزاب باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي والتي تسعى للتواصل مع المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية، كما أن بعض الأحزاب تعتبر محل نفوذ العشيرة والعائلة، إضافة إلى أن بعض مؤسسين هذه الأحزاب يسعون ليكون لهم وزناً على الساحة الأردنية من خلال الحزب، ومن التحديات التي تواجه الأحزاب أيضاً النظرة السلبية للأحزاب من قبل المواطنين وعدم قناعتهم بالانتساب إليها أو جدوى هذه الأحزاب في الممارسة السياسية، كما أن ولاء بعض الأحزاب يكون لقائد الحزب وليس للحزب نفسه وخصوصاً إذا كان القائد شخصية متنفذه اقتصاديا وسياسيا وتقلد الكثير من المناصب، وأخيراً لم تستجب الأحزاب السياسية الصغيرة لنداءات السياسيين في الأردن وتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بالاندماج وتشكيل التكتلات السياسية لتكون ذات قوة سياسية واقتصادية (العناقرة، ٢٠٠٧: ٦١-٦٢).

تزامنت الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير في الأردن مع تلك التي حدثت في كل من تونس ومصر والبلدان العربية، وانتفضت الفئة الشابة في الأردن بسبب سد الأفق أمامهم رغم امتلاكهم المقومات، وعندما نزلت هذه الفئات الى الشارع لم تكن ضد النظام السياسي لوحده لكنها نزلت ضد ما هو قائم سابقا سواء كان النظام السياسي أو شكل تطبيقات النظام السياسي الاقتصادي وضد الإشكال السياسية التقليدية وبعد فترة التقطت الأحزاب التقليدية وانضمت الى الاحتجاجات وبدأت تنحرف عن شعاراتها المطلبية البسيطة التي كانت تتلخص بعدة نقاط منها إقالة الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني والتحقيق في ملفات الفساد ومراجعة نهج الخصخصة، وبعد انضمام هذه الأحزاب بدأنا نسمع عن مطالب وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات وذهب الأردن الى لجنة حوار وطني (الرأي الأردنية، ٢٠١٣: ١١/٣)، وقال القائمون على النظام السياسي إننا استطعنا أن ننجز في هذه المرحلة تعديلات دستورية طالت ثلث الدستور ومحكمة دستورية لأول مرة في المملكة وهيئة مستقلة وقانون أحزاب وانتخاب جديدين، ولم يصل سقف المطالب التي كانت تنادي بها الأحزاب السياسية والحركات الشعبية ما وصلت إليه المطالب والنداءات في باقي البلاد العربية كتونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وربما يعود السبب في هذا الاختلاف أن هناك ثمة توافق حاليا بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة على "المظلة الملكية" للحكم، وعلى عدم السعي إلى تغيير هذا النظام، بقدر ما تكرّست إلى الآن الصورة الحالية من المطالب في صيغة "إصلاح النظام"، بيد أن ذلك لا يمنع من وجود بعض القوى الشعبية التي لا تؤمن بالنظام الملكي ولا بالديمقراطية، كما هي الحال في مسيرة "تيار السلفية الجهادية" الموالي لتنظيم القاعدة(نجادات، ٢٠١٢: ٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خرجت الكثير من المسيرات في الأردن منذ اندلاع الاحتجاجات منها ما هو منظم من قبل فئات معينة من الشعب ومنها ما كان منظما من قبل الأحزاب السياسية وقد شكلت نسبة المسيرات التي خرجت بها أحزاب المعارضة هي ١٨.٩% وهذا يدل على انه أصبح لأحزاب المعارضة دور فاعل في العملية الإصلاحية من خلال عملية الضغط التي تمارسها على الحكومة في شعاراتها التي كانت تنادي بها في مسيراتها واحتجاجاتها(نجادات، ٢٠١٢: ١٧).

تأثرت الأحزاب الأردنية بالربيع العربي وأثرت فيه، ومن ابرز الأحزاب الأردنية التي تأثرت بأحداث احتجاجات الربيع العربي هو حزب جبهة العمل الإسلامي حيث أدى فوز الإسلاميين في مصر بالرئاسة إلى التأثير على المطبخ السياسي في الشرق الأوسط وخصوصا الأردن، ويرى الكثير من الباحثون انه سقوط سوريا ووصل الإسلاميون إليها فانه أيضاً سيعزز من موقف حزب جبهة العمل الإسلامية في الأردن، وظهر هذا من خلال الموقف المتشدد الذي اتخذه الإسلاميون في التعامل مع النظام الأردني، وذلك للضغط عليه من اجل تغيير قانون الانتخاب الأخير ٢٠١٢ لأنهم يؤمنون بأنهم قادرون على الوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع لكن ليس ضمن القوانين الحالية، لا شك أن فوز الإسلاميين في مصر منح نظراءهم في الأردن قوة دفع كبيرة، تجعلهم أكثر تشددا بشروطهم للشراكة السياسية مع النظام الأردني، لكن النظام لم يستجب لشروطهم، والشاهد على ذلك الإسراع في إقرار قانون الانتخاب قبل إعلان نتائج الانتخابات المصرية، رغم معرفة الدولة بموقف الحركة الإسلامية الرافض للقانون، ونيتها مقاطعة الانتخابات التي جرت في ٢٠١٣ (وكالة عمون الإخبارية، ٢٠١٢: ٦/٢٠).

أما حال باقي الأحزاب الأردنية فبقيت ضمن الإطار الخدماتي، لأنها لا ترتكز على ماضٍ سياسي، ولا تمتلك سوى برامج خدمات، وحلول للمشكلات ولأن المشكلات واحدة، وحلها معروف فقد تشابهت أحزاب الخدمات في جوهرها، واختلفت في الاسم والظاهر، أما حول تنفيذ البرامج الحزبية، فان معظم الأحزاب الأردنية تعاني من ضائقة مالية أدت الى إصابتها بالعجز والشلل، فالحزب مثلا على صعيد تنفيذ أهدافه السياسية وتعبئة المواطنين بأفكاره يحتاج الى عدة مقومات كي يقوم بالمطلوب في التنمية السياسية مثل المقرات الحزبية، والوسائل الإعلامية والإعلانية، وباختصار إن تنفيذ البرامج الحزبية بشموليتها لا تقدر عليها الدولة وتحتاج الى مؤازرة القاعدة الشعبية لكي تفعل تأثيرها بالربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن، ولما كان الوصول الى القاعدة صعباً ومتعثراً فكيف ستتمكن الأحزاب من تنفيذ برامجها في ظل إحجام جماهيري، وقحط مالي، سيؤدي الى تجميد هذه البرامج، مما يؤدي الى تناقص عدد الأحزاب، أو تحولها الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحزاب نخبوية، ومن هنا على الأحزاب ألا تبالغ في برامجها، وأن تراعي إمكاناتها، ومدى الاستعداد لدى المواطن للمؤازرة والعمل(زاد الاردن الاخباري، ٢٠١١: ٣/١٠).

مما سبق نجد أن الحزب الوحيد الذي تأثر بأحداث الاحتجاجات العربية هو حزب جبهة العمل الإسلامي، وهذا لا يعني أن باقي الأحزاب لم تتأثر لكن التحديات التي تواجهها هذه الأحزاب من حيث الدعم المالي والجماهيري حال بينها وبين وصولها إلى الساحة وإبرازها كحزب سياسي مؤثر على الرغم من قانون الأحزاب الذي أقرته الحكومة وقانون الاجتماعات العامة.

ثانيا: النقابات: النقابات هي شكل تنظيمي اجتماعي معين افرزه تفرد مصالح فئات اجتماعية معينة عن غيرها، وهي منظمة اجتماعية توفر الأمان لأعضائها وتوفر الفرص لتنمية قواهم واستعداداتهم هي وسيلة جماعية لرفع الروح المعنوية، كما تعرف بأنها منظمات عامة تتمتع بالشخصية المعنوية وبعض سلطات القانون العام وتتكون من جميع أبناء المهنة الواحدة لدى السلطات العامة وتدار بواسطة أبناء المهن نفسها عن طريق مجالس يختارون أعضائها من بينهم، وترتكز النقابات على مبادئ قانونية تحكم عملها منها إلزامية الانضمام وإدارتها من قبل قيادات منتخبة من قبل أعضائها بالإضافة إلى أن التخصص هو أساس تشكيل النقابة هذا في النقابات المهنية أما العمالية فتقوم على أساس تنظيم النقابة الصناعية التي تضم العاملين في مؤسسة واحدة من عمال وغيرهم (درة، ٢٠٠٦: ٦٢).

تعتبر النقابات ركيزة من ركائز المجتمع المدني وركناً متقدماً من أركان الحكم الرشيد في أي مجتمع، وانطلاقاً من ذلك بدأت بعض النقابات المهنية الأردنية عملها استناداً إلى قوانين مزاولة المهن، حيث كانت نقابة المحامين التي تأسست عام ١٩٥٠ أول النقابات ثم تلتها نقابة الصحفيين عام ١٩٥٣، وصدر قانون نقابات العمال رقم(٣٥) لسنة ١٩٥٣ وهو أول تشريع يعترف بحقوق التنظيم للنقابات المهنية، وفي عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ تأسست الكثير من النقابات الموجودة حالياً(درة، ٢٠٠٦: ٦٤)، ووجد الباحثون في النقابات أنها تنتمي إلى أربعة تصنيفات هي(درة، ٢٠٠٦: ٦٦):

١- النقابات المهنية والفنية العالية: وتضم ١١ نقابة ومن أمثلتها المحامين والأطباء والمهندسين.
٢- النقابات العمالية: وتضم ١٦ نقابة ومن أمثلتها النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك، ونقابة العاملين في البناء في الأردن، والنقابة العامة للعاملين في المصارف والتامين والمحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- نقابة أصحاب المهن: وتضم ٢٩ نقابة، ومن أمثلتها نقابة أصحاب مخامر الموز، والنقابة العامة لأصحاب الحلي والمجوهرات ونقابة تجار ومصدري الخضار والفواكه.

٤- النقابات الثقافية الفكرية الفنية: وتضم ٤ نقابات وجمعيات مهنية، ومن أمثلتها رابطة الكتاب الأردنيين ونقابة الصحفيين ونقابة الفنانين الأردنيين.

ومن المحطات المهمة التي مرت بها الحركة النقابية العمالية، صدور أول قانون عمل في البلاد العام ١٩٦٠، واحتلال الضفة الغربية في حرب حزيران العام ١٩٦٧، والذي تراجعت أعداد النقابات في أعقابها من ٤٠ نقابة إلى النصف، غير أنها عاودت النمو لتبلغ ٤٠ نقابة مرة أخرى في غضون أقل من سنتين(درة، ٢٠٠٦: ٦٥).

وتشكلت منذ أواخر العام ٢٠١١ وحتى الآن عشر نقابات عمالية مستقلة، في قطاعات العاملين في شركة الفوسفات، وشركة الكهرباء، والسائقين العموميين، والصناعات الدوائية، والمطابع، والبلديات، والزراعة والمياومة، وأمانة عمّان الكبرى، والإحصاءات العامة، والمهن الهندسية المساعدة، وقامت هذه النقابات العشر بتأسيس اتحاد لها هو اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني الذي عقد مؤتمره التأسيسي يوم ٢٦ نيسان ٢٠١٣، عشية الاحتفال بيوم العمال العالمي في الأول من أيار. لقد وجدت انطلاقة النقابات المستقلة عناصرها المحفزة في مناخات الربيع العربي التي أتاحت فرصاً أفضل لحريات التعبير والاجتماع والتنظيم من ناحية، وفي انفصال معظم النقابات العمالية "الرسمية" عن مصالح القاعدة العمالية من ناحية أخرى، لا بل اتخاذ بعضها مواقف مناوئة لحركة الاحتجاجات والمطالب العمالية المعيشية والديمقراطية في أكثر من قطاع، هذا فضلاً عن أن قطاعاً مثل عمال الزراعة والمياومة المحرومين من حق التنظيم، قد شقوا منذ العام ٢٠٠٦ حراكاً متصلاً للمطالبة بتثبيتهم كعمال دائمين (مركز القدس للدراسات، ٢٠١٣: ٥/٣٠).

ومن ابرز الآثار التي طرأت على النقابات بعد أحداث الربيع العربي هو ولادة نقابة المعلمين بعد الإضراب الذي شلّ معظم مدارس المملكة استجابة للدعوة التي وجهتها اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين، فيما يتوجه المعلمون إلى أماكن الاعتصام المعلن عنها أمام المديريات، وذلك بعد حضور الطابور الصباحي والسلام الملكي في المدارس، وتشير القراءات الأولية إلى أن هذا الإضراب قد يكون الأوسع في تاريخ الأردن، جغرافياً وعددياً، حيث شمل الإضراب مناطق لم يشملها من قبل، أو أنها كانت تشارك بشكل ضعيف، وخصوصاً مدينتي عمان وإربد والزرقاء والأغوار الشمالية، ويأتي الإضراب بسبب ما وصفه المعلمون بالمماطلة الرسمية في موضوع إنشاء نقابة للمعلمين، بينما تفيد مصادر 'كل الأردن' أن المعلمين قد يقدمون قريباً جداً على إعلان النقابة من طرف واحد (الدستور، ٢٠١٢: ٣/٢٣)، وتحت ضغط الإضراب ومناشدات المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعبية وأولياء الأمور رضخت الحكومة لمطالب المعلمين وصدر قانون إنشاء نقابة المعلمين والذي يؤكد، التزام الحكومة بتمكين نقابة المعلمين من القيام بدورها الفاعل في تحقيق مصالح المعلمين، والمحافظة على حقوقهم، والارتقاء بأوضاعهم، من خلال استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإجراء انتخابات حرة نزيهة للنقابة في النصف الأول من شهر نيسان المقبل من عام ٢٠١٢ (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الآثار على الواقع الاجتماعي

يمثل الواقع الاجتماعي احد المكونات الرئيسية للتنمية الشاملة، وارتبطت التنمية الاجتماعية مع غيرها من المكونات الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية بقدرتها على تحقيق انجازات ملموسة في المجالات التي تعم المجتمع من تعليم وصحة وغذاء وتوفير اكبر قدر ممكن من الرعاية للأمومة والطفولة، وتقديم الحلول للمشاكل المجتمعية المستعصية في الدول النامية كالفقر والبطالة والعنف وغيرها، وفي ظل التغيير الذي حدث في سياسات الدول النامية وخاصة العربية منها بعد عام ٢٠١١، أصبحت رفاهية المجتمعات هي الشغل الشاغل للحكومات، وأصبحت جهود الحكومات في سبيل تنمية مجتمعاتها هي التي تحدد صلاحها وجدواها في حياة الناس، وسنتناول في هذا المطلب أهم مكونات المجتمع التي تأثرت بشكل أو بآخر بالاحتجاجات التي اجتاحت البلاد العربية وهي كالأتي:

اولا: المرأة.

ثانيا: الفقر.

ثالثا: البطالة.

رابعا: الصحة.

خامسا: التعليم.

أولا: المرأة:

لقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وكثرت العناوين والمسميات التي تهتم بشؤونها، وينطلق هذا الحديث من كون المجتمع يقوم على الأسرة والأسرة تقوم على المرأة ولذلك تعتبر المرأة هي أساس المجتمع، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية يرتبط بعملية التغيير الاجتماعي والسياسي للمجتمع والتي تعني تحول نصف المجتمع تقريباً من كونه طاقة ساكنة محايدة إلى طاقة متحركة منتجة وقادرة على المشاركة في صنع القرار(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٣٦).

إن تحرر المرأة هو قبل كل شيء تحررها على الصعيد الاقتصادي باعتباره مدخلا يسمح لها بحرية الاختيار الذي يجب أن تضمنه قوانين وتشريعات تسمح لها بأن تحيا حياة مختلفة نوعيا،وان تحقق ذاتها، ويعتبر عمل المرأة ضرورة وطنية لان حرمان نصف المجتمع من العمل وبالتالي جعلها غير منتجة ومستهلكة فقط معناه شل الاقتصاد الوطني وعرقلة نموه. لكن الإقرار بحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرأة بالعمل ومطالبتها به لا يكفي تؤمن لها التسهيلات وإزالة العوامل المعرقلة لعملها من قبل الدولة والجهات الفاعلة بالدرجة الأولى، وينبغي لنا أن نعلم أولا أن التنمية الاقتصادية لكي تتم لابد من حل مشكلة البطالة والتخفيف من وطأة الإجراءات والإصلاح من كاهل محدودي الدخل سواء رجل أو امرأة لإيجاد فرص عمل جديدة دائمة، وتواجه المرأة العربية صعوبات في انخراطها في العمل المؤسسي، ومن ابرز هذه الصعوبات هو التصادم بين قوانين المؤسسات ونظم عملها وبين الأعراف والقوانين الاجتماعية السائدة(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٣٧).

ولا تزال المرأة في معظم البلدان ممثلة تمثيلا ناقصا في مستويات الحكم لاسيما في المناصب الوزارية والهيئات التنفيذية والتشريعية ولم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم، حيث لم تتعد نسبة النساء ١٠% على الرغم من أن المرأة تمثل نصف الناخبين في جميع البلدان تقريبا وأنها قد حصلت على حق التصويت وحق شغل المناصب في كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فأنها لاتزال ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل خطير فيما يتعلق بالمرشحين للمناصب العامة وذلك لان أنماط العمل التقليدية للعديد من الأحزاب السياسية والهياكل الحكومية يمكن أن تظل بمثابة عقبات تحول دون اشتراك المرأة في الحياة العامة(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٣٨).

أما عن مشاركة المرأة الأردنية السياسية فهي تتمثل في السماح لها بالترشح للانتخابات البرلمانية وعند تتبع الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٣ نجد ما يلي(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤٠):

١- في انتخابات عام ١٩٨٩ بلغ عدد المرشحات ١٢ امرأة بنسبة ١.٨٥% من إجمالي المرشحين نجحت منهن واحدة فقط.
٢- في انتخابات عام ١٩٩٣ كان عدد المرشحات ٣ بنسبة ٠.٥٦% من إجمالي عدد المرشحين، نجح منهن واحدة فقط.
٣- في عام ١٩٩٧ ترشحت ١٧ امرأة بنسبة ٣.٣٢% من إجمالي المرشحين لم تنجح أي منهن.
٤- في عام ٢٠٠٣ ترشحت ٥٤ امرأة بنسبة ٦.٦٧% نجح ٦ منهن على نظام الكوتا النسائية، والملفت للنظر في هذا العام أن إحدى النساء التي نجحت على الكوتا ترشحت على حساب الحركة الإسلامية في الأردن عن مقعد مدينة الزرقاء.
٥- انتخابات عام ٢٠٠٧ ترشحت ١٩٩ امرأة نجح منهن ٦ على مقاعد الكوتا النسائية وواحدة على التنافس.
٦- انتخابات عام ٢٠١٠ ترشح ١٤٢ سيدة نجحت منهن ١٢ على مقاعد الكوتا النسائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- انتخابات عام ٢٠١٣ وهي التي تهمنا في الدراسة حيث تُعد الأقوى للنساء في تاريخ الأردن سواء كمرشحات أو ناخبات، فقد تكاثفت جهود الحركة النسائية كي تظفر بالمزيد من المقاعد في البرلمان الحالي ، بعد أن تحقق لها إنجاز رفع مقاعد الكوتا النسائية إلى ١٥ مقعداً وإضافة المرأة على القوائم الانتخابية الوطنية من قبل الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء كمرشحات ١٦.٧% وكناخبات نحو ٥١.٨%.

الملاحظ من خلال النقاط السابقة أن هناك اهتمام حكومي وتشريعي ومجتمعي بمشاركة المرأة السياسية، حيث تصاعدت أعداد المرشحات للانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٩ إلى ٢٠١٣ كان أبرزها هو العام ٢٠١٣، كذلك زاد عدد الناجحات أيضاً في الأعوام الأخيرة وذلك بسبب زيادة المقاعد المخصصة للنساء(الكوتا)، وهذا يدل على اهتمام واضح خاصة في انتخابات عام ٢٠١٣ حيث كان عدد المقاعد المخصصة للنساء عام ٢٠٠٧ هو ٦ وفي عام ٢٠١٠ هو ١٢ وفي عام ٢٠١٣ هو ١٥ مقعداً بالإضافة إلى فوز امرأة على حساب القوائم الانتخابية وهي رئيسة نفي القائمة التي ترشحت عنها.

وعلى صعيد الأنشطة الداعمة للمرشحات والدافعة للناخبات تكاثفت جهود منظمات المجتمع المدني تحت مظلة الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، كما تم عقد لقاءات مع مرشحات المملكة لإكسابهن مهارات التواصل وتيسير حملاتهن الانتخابية والإسهام في تصميم البرنامج الإعلامي والرسائل الإعلامية الموجهة للفئات المستهدفة للمرشحات بالتعاون مع مؤازريهن، إضافة الى بث دقيقة ترويجية للمرشحات على الموقع الالكتروني للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والى جانب ذلك تم وضع خطة إستراتيجية للأعوام ٢٠١٣- ٢٠١٧، هدفها دعم النساء وتأمين ما يحتجنه من عون في الانتخابات البلدية المقبلة لغاية توفير التدريب اللازم للأكثر كفاءة منهن، ليصبحن قائدات مجتمعيات، وتم تنفيذ حملة توعوية وتنشيطية وتحفيزية للمرشحين والناخبين بكافة محافظات المملكة، عبر تقديم رسائل إعلامية للمرشحات من خلال إذاعات مختلفة، والترويج لهن عبر مواقع الكترونية ووسائل إعلامية مختلفة، وإجراء استطلاعات وآراء إذاعية، إضافة الى وجود صفحة شاملة على مواقع التواصل الاجتماعي نشرت كل ما يتعلق بواقع المرأة المرشحة وكل ما يكتب في وسائل الإعلام لدعمهن وتقديم أقصى النصائح لهن، والى جانب النشاطات التدريبية تم تسخير الفن لدعم المرأة في الانتخابات، حيث تم تقديم نماذج تمثيلية على المسرح ومشاهد لكيفية الاقتراع والانتخاب وحق المرأة بالترشح والتصويت الحر الإيجابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشاركتها الرئيسية وحقها بأن يكون لها صوت مشاركة حقيقية (وقائع الاخبارية الالكترونية، ٢٠١٤: ٣/٧).

ثانيا: الفقر:

يقصد بالفقر عدم قدرة الفرد على الحصول على المتطلبات الأساسية الضرورية اللازمة للمحافظة على معايير العيش بالحد الأدنى، ويمثل خط الفقر مستوى المعيشة الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء وهو يميز عادةً بين الفقراء الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عنه وغير الفقراء الذين يزيد دخلهم عنه(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤١)، ولا يقل قياس الفقر أهمية عن الفقر وذلك ليتمكن واضعو سياسات مكافحة الفقر من تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات وبالتالي ضمان وصول هذه البرامج إلى مستحقيها، ومن الضروري أن تنطوي دراسات الفقر على تحديد من هم الفقراء، وأماكن تواجدهم ومعرفة حجمهم النسبي ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر ويتطلب ذلك وجود معايير ومقاييس للفقر يتم على أساسها تشخيص الفقراء وقياس حجم الفقر وتحديد السمات الأساسية للفقراء، وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية، ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والغذائية، وتكمن أهمية بيانات ومقاييس الفقر في التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها والتعرف على آثار سياسات الدولة والتأثيرات الخارجية والعوامل الأخرى على الفقر، واستطلاع الأوضاع قبل المباشرة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالفقر ورصد تطور الفقر وخاصة فيما يتعلق بآثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من الفقر (باقر، ٢٠٠٧: ٢٦)، ونحن في دراستنا هذه سنسلط الضوء على قياس الفقر قبل وبعد أحداث الربيع العربي وسنقوم بمقارنة ما بين الفترتين ما بين عامي ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ وأما الفترة الثانية فهي ما بين عامي ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، ومن خلالها سيتبين لنا ما هو تأثير احتجاجات الربيع العربي على مستوى خط الفقر ووعي الفقر أي إدراك الناس والمجتمع لمشكلة الفقر، إلا أننا لن نستطيع أن ننسب أي تغيير في الفقر في الأردن إلى الاحتجاجات والربيع العربي فهناك عوامل أخرى مرافقة تساهم في التغيير في مستوى الفقر إيجابا أو سلباً.

أولت الحكومات المتعاقبة ظاهرة الفقر أولوية وطنية ملحة باعتبارها من ابرز التحديات التي تواجه العملية التنموية، وانتقلت بمفهوم التعامل مع ظاهرة الفقر، من مفهوم تقديم المعونة النقدية إلى مفهوم التمكين الاقتصادي للفقراء مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الفقراء غير القادرين على العمل، وتعزيز مفهوم محاربة الفقر من خلال التنمية المحلية، والتمكين المجتمعي بالتركيز على رفع القدرة الإنتاجية للفئات الفقيرة، وتعزيز دور منظمات المجتمع المحلي لتمكين الفقراء، من خلال سياسات وبرامج تستهدف زيادة التمكين الاقتصادي للفقراء والتوسع في توفير خدمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرعاية والحماية الاجتماعية، ناهيك عن تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤٣)، الأمر الذي انعكس وبشكل إيجابي على خفض نسبة الفقر من ٢١,٣% في عام ١٩٩٧، إلى ١٤,٢% في عام ٢٠٠٢، إلا أن النسبة بقيت كما هي في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ مع بعض الاختلاف الضئيل زيادة أو نقصاناً في بعض الأحيان حيث بلغت ١٣% خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ بالرغم من التطورات الاقتصادية والتي كان من أبرزها الأزمة المالية العالمية، كما عملت الحكومة على توفير فرص العمل من خلال مراكز التدريب والتأهيل للفقراء، حيث أن صافي فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني بلغ ٦٩ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٦٥ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٠٨، ويذكر هنا أن الكلفة الإجمالية للمشاريع والبرامج القائمة والمستقبلية التي تنفذها الجهات الحكومية في مناطق جيوب الفقر تبلغ حوالي (١٤٥,٧) مليون دينار، كما زادت الحكومة مخصصات شبكة الأمان الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، للتخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية وارتفاع الأسعار على المواطنين، والتي تمثلت بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وصرف تعويضات المحروقات وغيرها، حيث ارتفعت هذه المخصصات من (١٠٧) ملايين دينار عام ٢٠٠٧ إلى (٤٦٦) مليون دينار عام ٢٠٠٨، فيما تم تخصيص (١٦٧) مليون دينار في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ بالإضافة الى إعادة النظر بحجم المعونة النقدية المقدمة للأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية، لتتراوح بين (٤٠) دينارا كحد أدنى للأسرة الفرد التي لها معيل لتصل إلى (١٨٠) دينارا شهرياً للأسرة المكونة من خمسة أفراد فأكثر، حيث يصل عدد الأسر المستفيدة من خدمات الصندوق حالياً إلى حوالي (٨٦) ألف أسرة (الدستور الاردنية، ٢٠١٠)، وفي عام ٢٠١٠ بلغت نسبة الفقر الفعلية ١٨.٦% ، وضمن السياسات والاستراتيجيات الحكومية والبرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود والتي تسعى الى تحسين مستوى المعيشة لدى هذه الفئة من المجتمع ومستوى مشاركتهم في العملية الإنتاجية مما يؤدي الى عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فقد دعمت الحكومة وبمشاركة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سياسة تسهيل الحصول على التمويل لإنشاء المشاريع الصغيرة، حيث اظهر التحليل أن المشاريع التي تديرها الأسر المعيشية وهي في الغالب مشاريع قطاع غير منظم قد ساهمت وبشكل كبير جنباً الى جنب مع الدعم الحكومي في تخفيف معدل الفقر وبشكل واضح حيث من المقدر أنها ساهمت في تخفيض معدل الفقر من ١٨.٦% إلى ١٤.٤% (الرأي الأردنية، ٢٠١٢: ١٢/٣١).

أما في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ فقد واجهت المملكة الأردنية موجة من اللاجئين السوريين أثرت بشكل كبير على مستوى الفقر في الأردن فزادت معيشة المواطن صعوبة، لذلك عملت الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على وضع الخطط والاستراتيجيات التي من خلالها تواجهه هذه المشكلة، ومنها الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ٢٠١٣-٢٠١٧، التي لا زالت قيد التنفيذ، وتهدف إلى تطوير إستراتيجية وخطة عمل موجهة بالنتائج بأسلوب شمولي، من خلال خمسة محاور أساسية، تم تحديدها في ضوء مراجعة الإستراتيجية السابقة(٢٠٠٢)، والأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي، وتوصيات لجنة الحوار الاقتصادي والاجتماعي،مع مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لاحتواء الفقر، والحد من التهميش وعدم المساواة، واعتماد منهج حقوق الإنسان كمنطلق رئيسي، وذلك من خلال أوراق عمل متخصصة لمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالمحاور الخمسة الرئيسة للإستراتيجية (الرفاه الاجتماعي والنوع الاجتماعي، التشغيل وروح المبادرة والإبداع من منظور داعم للفقراء، خدمات التعليم والصحة الشاملة، الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء، البنية التحتية ومساكن الفقراء)، وقد اشتملت هذه الأوراق على مواضيع متنوعة، كالزراعة والأمن الغذائي، والتمويل الميكروي والتشغيل، وسياسات الدعم الحكومي، وقضايا النوع الاجتماعي، بالإضافة للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، والنقل والإسكان، وعملت على تحليل واقع الحال والتحديات التي تواجه كل موضوع، واقترحت عددًا من السياسات ليتم اختيار الأنسب منها، من خلال ورشة عمل يشارك فيها ممثلون لمختلف الجهات والقطاعات الشريكة (المجلس الاقتصادي الاردني، ٢٠١٣: ٧١٥).

وتعد أزمة اللاجئين السوريين بالرغم من بعدها الإنساني الذي تحمله الأردن عبر التزاماته ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي والإنساني، تحدياً اقتصادياً كبيراً بالنسبة للأردن في ظل الظروف الاقتصادية الكلية التي يعيشها، وتأثر الاقتصاد الأردني بمعطيات الحراك الشعبي في المنطقة وفي الأردن والذي ترك آثاراً اقتصادية حادة على الأردن قدرتها بعض الدراسات بما يزيد عن ٣ مليارات دينار أردني (الوزني، ٢٠١٢: ١٨).

ويبلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) في الأردن في الأردن لعام ٢٠١٢، بنحو ٤٠٠ دينار شهرياً للأسرة المعيارية المكونة من (٥.٤) فرد، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من الأردنيين تتقاضى دون هذا الأجر، في حين أن خط الفقر بلغ في عام ٢٠١٠ (٨١٣.٧) دينار للفرد سنويا، وللأسرة المعيارية المكونة من (٥.٤) فرد فانه بلغ (٣٦٦) دينار شهريا"، وإذا ما اخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم خلال العامين الماضيين ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتي كانت (٤.٤%) و (٤.٨%) على التوالي، فان خط الفقر في الأردن للأسرة المعيارية يبلغ (٤٠٠) دينار شهريا"، وتفيد الأرقام الرسمية أن (٧٢%) من العاملين ومشتركين في الضمان الاجتماعي يحصلون على رواتب شهرية تبلغ ٤٠٠ دينار فما دون، ومعدل الأجور في الأردن يبلغ ٤١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار"، وتؤكد الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة هذا "الواقع الصعب عندما أشارت الى أن ٤٤.٦ % من المشتغلين الأردنيين تقل رواتبهم الشهرية عن ٣٠٠ دينار"، من جهة أخرى فان نسبة من تقل رواتبهم عن ٥٠٠ دينار ٨٩.٤ % من المشتغلين الأردنيين فيما تبلغ نسبة من تزيد رواتبهم على ٥٠٠ دينار ١٠.٦ %، بمعنى أن غالبية الأسر الأردنية لا تستطيع أن تغطي حاجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية"، ومن خلال التفحص في هذه الأرقام فان هذا كاف لتفسير كثافة الاحتجاجات العمالية الهادفة الى تحسين الأجور"، مؤكدا "انخفاض الحد الأدنى للأجور في الأردن البالغ ١٩٠ دينارا شهريا والذي يقل عن نصف خط الفقر المطلق" (السوسنة، ٢٠١٣: ٢/١٨)، وعلى الرغم من هذا قامت الحكومة الأردنية مجبرة بزيادة أسعار الوقود والطاقة مما اثر بشكل سلبي على معيشة المواطن.

مما سبق نجد أن الاحتجاجات العربية بشكل عام أثرت على الاقتصاد الأردني بشكل سلبي بسبب استقبال الأردن لأعداد كبيرة من اللاجئين الذين هربوا من بطش أنظمتهم، إلا أن الحكومة وضعت خططا استراتيجية تحاول من خلالها إصلاح الوضع الاقتصادي لتقل نسبة الفقر في الأردن.

ثالثا: البطالة:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الاقتصاد الأردني، فهي بطالة هيكلية، وطويلة المدى، وقد تجاوزت معدلاتها ١٠% لعدة عقود، قد تكون امتدت لتصل إلى نصف قرن، وهي بطالة تصيب الشباب على نحو رئيسي، وترتفع في صفوف الإناث من مختلف الأعمار والفئات والمستويات التعليمية، وتعرف البطالة على أنها تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطراريا رغم بحثه عن عمل ورغبته فيه، وتقاس البطالة من خلال ما يعرف بمعدل البطالة، وهو يساوي عدد الباحثين عن عمل مقسوماً على عدد القوى العاملة في سوق العمل، ولا تخلو أي دولة من مشكلة البطالة أو تشغيل كافة الخريجين، حتى الدول المتقدمة تعاني من نفس المشكلة(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤٤).

ويقدر حجم القوى العاملة الأردنية بحوالي ١.٢٩٣.٢٨٠ عامل وعاملة من إجمالي عدد السكان، وتعود مشكلة البطالة في الأردن لأسباب خارجية مرتبطة بالاستقرار السياسي للمنطقة إضافة إلى عدم الموائمة بين حاجات سوق العمل ومخرجات منظومة التكوين والتدريب والتعليم التي أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في مستوى الأداء في الاقتصاد الأردني، واتسم معدل البطالة في السنوات الأخيرة قبل عام ٢٠١١ بالاستقرار النسبي وهذا يعود إلى السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة في تلك الفترة، قدرت البطالة ب ١٣.٩% في هذه الفترة ، (٢٠٠٣-٢٠١٠)، كما وتقدر نسبة البطالة لذوي المستوى التعليمي البكالوريوس بنسبة ١٥.١%، كما أن نسبة المتعطلين ممن هم دون الثلاثين تبلغ ٥٦%، و ٧٧% دون الخامسة والثلاثين، ٦٥% من المتعطلين من حملة الثانوية العامة، و ٥٥% من المتعطلين الذكور هم من تركوا المدارس في المراحل الأساسية، ومن الإناث من حملة شهادة الدبلوم وتبلغ ٦٤.٥%(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤٥).

ومما هو جدير بالذكر أن أعداد المتعطلين عن العمل من الأردنيين في ارتفاع مستمر، فقد تجاوز هذا العدد ١٨٥ ألف متعطل في العام ٢٠١١، وقد شهد نموًا سنويًا بمعدل ١.٥% بالمتوسط خلال العقد الماضي، أما معدلات البطالة فإنها لم تتغير على نحو ملحوظ خلال العقد الماضي، وقد تراوحت ما بين ١٥ - ١٢%، وقد كان هذا المعدل في حدود ١٥ -١١% للذكور و٢٥ - ٢١% للإناث، ويصل معدل البطالة بين الذكور الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة إلى حوالي ٢٥%، وتنخفض إلى ١٠% عند سن الثلاثين، ويصل معدل البطالة إلى ٤٠% بين الإناث من عمر ٢٥ سنة أو أقل، وينخفض إلى ٢٠% عند سن٣٠ سنة، وتركزت البطالة بين الذكور في حملة الشهادات الجامعية ومن غير المتعلمين (أقل من ثانوي) وتراوحت معدلات لبطالة لهاتين الفئتين حول معدل ١٠% سنويا. أما بالنسبة للإناث فإن أعلى معدلات بطالة كانت بين الجامعيات خلال العقد الماضي، وتذبذبت ما بين ٢٠% و ٣٠%خلال هذه الفترة(تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، ٢٠١٣: ٤٦١).

أن أعداد المتعطلين عن العمل من الأردنيين في ارتفاع مستمر، حيث تجاوز هذا العدد ١٨٥ ألف متعطل في العام ٢٠١١، وقد شهد نموًا سنويًا بمعدل ١.٥% بالمتوسط خلال العقد الماضي، وإذا ما أضيف إلى هذا العدد أعداد المنسحبين الشباب من قوة العمل، خصوصاً من النساء، فإن المسألة تزداد تعقيداً، ويصبح موضوع استيعاب هذه الأعداد من المتعطلين تراكميًا، بالإضافة للداخلين الجدد سنويًا، الذين يقدر عددهم بحوالي ٨٠ ألفًا، ويصل معدل البطالة بين الذكور الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة إلى حوالي ٢٥%، وتنخفض إلى ١٠% عند سن الثلاثين، وتستقر عند مستويات منخفضة ٥% فأقل عند عمر ٣٥سنةأو ما يزيد، أما معدلات البطالة بين الإناث حسب العمر، فقد وصل معدل البطالة إلى ٤٠% بين الإناث من عمر ٢٥ سنة أو أقل، وينخفض إلى ٢٠% عند سن ٣٠ سنة، ويستقر عند ١٠% لفئة +٣٥سنة، أما معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي، فان البطالة بين الذكور قد تركزت في حملة الشهادات الجامعية، وفي غير المتعلمين (أقل من ثانوي)، وتراوحت معدلات البطالة لهاتين الفئتين حول معدل ١٠% سنويًا، أما الإناث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن أعلى معدلات بطالة كانت بين الجامعيات خلال العقد الماضي، وتذبذبت بين٢٠% و٣٠% بعد عام ٢٠١١(تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، ٢٠١٣: ٤٦٥).

لمواجهة مشكلة البطالة فان على الحكومات تبني استراتيجية مسبقة ولمدى طويل من خلال توجيه التعليم لغرض الإنتاج وتحسين الأداء والاقتصاد، وصياغة فلسفة وأهداف تربوية تلبي الحاجات المستقبلية، فالمحتويات التعليمية والأساليب يجب أن يلبيا فلسفة البعد الكيفي للتعليم، والتعليم الموجه نحو العمل المنتج يحتاج إلى إمكانات مادية وبشرية تعينه على السير في تنفيذ خطط إعداد القوى العاملة، وهذا يستدعي التنسيق مع القطاعين الاجتماعي والاقتصادي من منظور التوافق مع الفلسفة والأهداف التربوية، والتحدي الكبير الذي يواجه طل نظام تربوي هو كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات العقلية لسوق العمل، لكن في الفترة الأخيرة عملت الجامعات من خلال مجالس مخصصة لدراسة التخصصات التي يتم استحداثها وضع شرط أساسي وهو أن يكون التخصص مفتوحاً في سوق العمل(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤٦).

وقد لاقت هذه السياسة الجديدة نتيجتها من خلال تقرير دائرة الإحصاءات العامة حيث بين إن معدل البطالة في المملكة بلغ ١١ بالمائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ ، مقارنة مع ١٤ بالمائة للربع الثالث الذي سبقه، وبينت الدائرة في تقرير، أن نتائج مسح العمالة والبطالة، الجولة الرابعة، أظهرت أن معدل البطالة للذكور بلغ ٩ر٥ بالمائة، مقابل ١٨ر٧ بالمائة للإناث، في الربع الرابع من هذا العام. وأظهرت النتائج انخفاض معدل البطالة بمقدار ١ر٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٣ مقابل ١٢ر٥ بالمائة للربع المقابل من ٢٠١٢، وبحسب البيانات التاريخية لمسح البطالة فإن معدل ١١ بالمائة هو الأقل منذ عام ٢٠٠٩ (وكالة الانباء الاردنية، ٢٠١٤: ١/١٥).

رابعا: الصحة:

تعتبر الرعاية الصحية من أهم بنود مقاييس التنمية الاقتصادية في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، والذي يعكس نوعية وكمية الخدمات الصحية في قياس مستوى الرفاهية الاجتماعية، ويمثل قطاع الصحة القطاع الخدمي الأهم، الذي يتم الرجوع إليه في قياس أثر خدماته على أهم مؤشرات نوعية الحياة، ومنها معدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، ومعدل وفيات الأمهات عند الولادة، ومتوسط وزن الطفل عند الولادة، وتوقع الحياة عند الولادة؛ أي طول فترة الحياة، وكثير من المؤشرات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة، وتخصص الدول المتقدمة ميزانية عالية من دخلها القومي للإنفاق على الصحة والرعاية الصحية(تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، ٢٠١٣: ٦٤٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأردن تطورت الصحة تطوراً ملموساً، فاقت التصورات مقارنة مع الدول العربية الأخرى والدول النامية، وقد سعى الأردن لتنمية موارده البشرية لإيصال الخدمات الصحية إلى مختلف شرائح المجتمع، فأنفق الأموال اللازمة لتطوير الخدمات الصحية المقدمة من خلال إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتطوير الكوادر التي تعمل في المجال الصحي من أطباء وممرضين وصيادلة وفنيين وإداريين، ولعل اكبر دليل على الدرجة التي وصلت إليها الرعاية الصحية في الأردن هو العدد الكبير من الزوار الذي يقدمون إلى الأردن بهدف العلاج من جميع أقطار الوطن العربي والعالم(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٤٨).

توجد علاقة قوية بين الصحة والنمو الاقتصادي، لأن الصحة ليست فقط غياب الأمراض، والحد من انتشارها، بل هي أيضًا تمكين الإنسان وزيادة قدرته الإنتاجية خلال مراحل حياته المختلفة، فالصحة تمثل رأس مال يمتلكها الفرد، وتقدر قيمتها بمقدار ما يمتلك من صحة وعافية في قدراته الذهنية والجسمية، وتسعى وزارة الصحة والجهات الرسمية المسؤولة عن رقابة الغذاء والدواء إلى المساهمة في حماية صحة الإنسان الأردني من خلال ضمان سلامة الغذاء، ونوعيته وصلاحيته للاستهلاك البشري، وتطوير نظام رصد فعال للتسممات والأمراض المنقولة بالغذاء، ووضع التدخلات الوقائية المناسبة، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة لضمان الصناعة الغذائية بجودة عالية، إن الدور الصحي في ضمان سلامة الغذاء يختلف عن الدور نفسه في ضمان سلامة الدواء، وإن سير تداول سلعة الغذاء في السوق حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، تختلف عن سير تداول سلعة الدواء في السوق حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، وبالرغم من أن لكل منهما تأثير مباشر وغير مباشر في صحة الإنسان، وبالتالي في النمو الاقتصادي إن حصة الإنفاق على الدواء تزيد على ٣٠% من مجمل الإنفاق على الصحة في الأردن، وتعّد هذه النسبة مرتفعة وتزيد من ١٥ - ١٠% عن المعدل الطبيعي في اقتصاديات السوق الصحي، وتشكل الأدوية معضلة كبيرة تواجه القطاع الصحي في الأردن، وخصوصاً مع غياب وجود نظام وطني للمعلومات الدوائية، أو العلاجية، ويقوم على مراقبة الرصيد والتدفق من وإلى جميع مرافق القطاع الصحي وعمليات وصفه وصرفة(التقرير الاقتصادي الاجتماعي الأردني، ٢٠١٣: ٦٤٩).

أما عن تأثر القطاع الصحي بأحداث الاحتجاجات فان ذلك يظهر جلياً بمقدار اهتمام الحكومة بالقطاع الصحي في الفترة التي تلت الاحتجاجات، ويتبين من مخصصات وزارة الصحة في الموازنة العامة أن هناك زيادة تدريجية خلال السنوات السابقة، ففي عام ٢٠٠٨ بلغت مخصصات وزارة الصحة ما يقارب ٣٧٨ مليون دينار ارتفعت في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٤٨ مليون دينار ثم انخفضت في عام ٢٠١٠ إلى ٤٣٤ مليون دينار وعاودت الانخفاض عام ٢٠١٠ حيث وصلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤١٥ مليون دينار(وزارة المالية، ٢٠١٠: ٣)، وفي أعقاب اندلاع الاحتجاجات زادت مخصصات وزارة الصحة في الموازنة العامة في عام ٢٠١١ حتى وصلت إلى ٤٦٨ مليون دينار بزيادة مقدارها ٥٣٠ مليون دينار، ثم عاودت الارتفاع عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٤٩٠مليون دينار، وبزيادة مقدارها ٧٦مليون دينار عن عام ٢٠١٠ (طلبة نيوز الإخباري، ٢٠١٣: ١/١٥)،وارتفعت مخصصات النفقات الجارية والرأسمالية في وزارة الصحة في مشروع موازنة العام ٢٠١٣ بنسبة ٢.١ %، بما يقارب ٥٠٠ مليون دينار، مقارنة ما يقارب ٤٩٠ مليون دينار للعام ٢٠١٢، وقدّر مشروع قانون الموازنة مجموع النفقات الجارية للعام الحالي بـ ٤١٣ مليون دينار، مقارنة مع نحو ٤٣٢ مليون دينار للعام الماضي، لتشير الى انخفاض بنسبة ٤.٣ %، ويلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في مخصصات الصحة خلال الفترة التي أعقبت اندلاع الاحتجاجات، ويمكن أن نرجع السبب في هذا الارتفاع إلى عدة أسباب من أبرزها زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية، وزيادة عدد المشمولين بمظلة التامين الصحي، بالإضافة إلى وجود اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى مواجهتها مجموعة من التحديات أبرزها(وزارة الصحة، ٢٠١٣: ١٤):

١- تزايد الطلب على الخدمات الصحية.
٢- التحول النمطي للأمراض وما يترتب عليه من تغير في الأولويات.
٣- محدودية نظم المعلومات الصحية وعدم ترابطها وقلة استخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
٤- الارتفاع المتزايد لكلف الخدمات الصحية والإنفاق عليها.
٥- التوسع غير المخطط له وغير المنظم للخدمات الصحية.
٦- ارتفاع معدل الخصوبة.
٧- ارتفاع توقعات متلقي الخدمة في ظل محدودية الموارد.

ولمواجهة هذه التحديات وضعت الحكومة استراتيجية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧، وقد جاءت هذه الإستراتيجية لتعمل على معالجة ومواجهة القضايا الرئيسية التي تواجه عمل الوزارة للمرحلة المقبلة ضمن تسعة محاور رئيسية وهي : الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الثانية والثالثة والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية والبنية التحتية ومحور جودة خدمات الرعاية الصحية والتنظيم والرقابة وإدارة المعرفة ومحور القيادة، ويواجه الأردن بعض القضايا الهامة التي لا بد من العمل عليها في المرحلة القادمة والتي في مقدمتها المساهمة في الوصول إلى نظام تأمين صحي شامل يشمل كافة المواطنين ويسهم في تحسين الوضع الصحي للمواطن ورفاهيته، وكذلك هناك حاجة ماسة لتطوير نظم المعلومات الصحية لاستخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نحو علمي وسليم، ومن القضايا الهامة أيضا ارتفاع كلفة الخدمات الصحية والإنفاق عليها في ظل قصور السياسة المالية في استرداد الكلفة، والتوسع غير المنظم للخدمات الصحية، وتسرب الكفاءات الفنية وتحدي استقطاب الكفاءات الجديدة، والعمل على الحد من التزايد المضطرد في معدلات الأمراض غير السارية والتي تشكل السبب الرئيسي في الوفيات، جنبا الى جنب مع العمل على ضبط الأمراض السارية والمستجدة لما قد تسببه من أوبئة وتهدد به حياة الكثيرين، إضافة إلى العمل على خفض معدل الخصوبة للوصول الى الفرصة السكانية وضرورة تعزيز وتنسيق الجهود لضمان سهولة الوصول والحصول على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والحاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين جودة الخدمات بما يضمن سلامة متلقي ومقدمي الخدمات(وزارة الصحة ، ٢٠١٣: ٤).

وتسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق السياسات التالية(وزارة الصحة، ٢٠١٣: ١٧):

- توسعة مظلة التأمين الصحي.
- تحقيق العدالة في الوصول والحصول على الخدمة الصحية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعات الصحية.
- تحفيز وتنمية الكوادر البشرية العاملة في القطاع الصحي.
- اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الصحية.
- التوسع في خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية / وتنظيم الأسرة.
- تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ.
- دعم برامج وخدمات الرعاية الصحية الأولية.
- دعم نظم المعلومات الصحية وتعزيز استخدامها
- ضبط الإنفاق وتوجيهه وترشيد الاستهلاك وهدر الأدوية.
- تعزيز ممارسة الأنماط الصحية السليمة.

مما سبق نجد أن القطاع الصحي الأردني تأثر بالاحتجاجات الشعبية وذلك بدليل الاهتمام الحكومي المتزايد بتقديم خدمات الرعاية الصحية وزيادة المخصصات المقررة لها في الموازنة العام للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ ، بالإضافة إلى قيامها بوضع استراتيجية تعمل من خلالها على تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية وضمان استمراريتها، والمساهمة في الحد من انتشار الأمراض غير السارية، بالإضافة إلى تعزيز خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وصحة الطفل، وتطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية والثانية، وإدارة كفؤة وفاعلة للموارد البشرية، والمساهمة في تحقيق تأمين صحي شامل لكافة المواطنين الأردنيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: التعليم:

يعد حق التعليم أحد أهم الحقوق المدرجة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، إن حق التعليم ذو أهمية كبيرة لدرجة أنه جاء مفصلاً في "الاتفاقية العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" بالإضافة إلى "الاتفاقية العالمية للحقوق المدنية والسياسية"، قد كانت مهمة مؤسسي الديانات العظيمة على مدى التاريخ هي تعليم البشرية، فالتعليم موضوع حيوي حاسم لتطوير القدرات الكامنة في كل فرد ولتمتعه بكامل حقوقه الإنسانية، وفي الوقت نفسه، على هذا التعليم خدمة المجتمع ككل وذلك بأن يغرس في الأفراد احترامًا لا يتزعزع لحقوق الآخرين ورغبة لدعم هذه الحقوق والدفاع عنها، وكفل الدستور الأردني التعليم كأحد الحقوق الهامة(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٥٤).

التعليم الأساسي هو مرحلة إلزامية من التعليم مدتها عشر سنوات. والكتب الدراسية هي كتب قياسية موحدة توزعها وزارة التعليم. والتعليم في الأردن مجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وأصبح إلزاميا للجميع حتى سن الخامسة عشرة، وعمل الأردن على زيادة المدارس الحكومية ونشرها في مختلف مناطق المملكة، بهدف استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في الأعوام الأخيرة ، وكان من ضمن الحلول المؤقتة لهذه الأعداد الكبيرة هو الدوام على نظام الفترتين الصباحية والمسائية، وخصوصاً مع قبول الطلبة السوريين في مدارس المملكة الحكومية(الزعبي، ٢٠٠٩: ١٥٥)، وبلغ عدد طلاب المدارس الأساسية والثانوية في بداية العام الدراسي ٢٠١١\٢٠١٢ الأردن ١,٢ مليون طالب وطالبه١.٢ مليون طالب منهم في المدارس الحكومية، و٣٨٣ ألف طالب في المدارس الخاصة، و١١٧ ألف طالب في مدارس وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، وفي بداية العام الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٤ ارتفع هذا العدد إلى ١.٨٥ مليون طالب، وكانت الزيادة على المدارس الحكومية أكثر من الخاصة وسبب ذلك هو قبول ١٢١ ألف طالب سوري في مدارس المملكة مما شكل تحديا(الراي، ٢٠١٤: ٨/٣٠).

بسبب هذا العدد المتزايد من الطلاب في المدارس الحكومية كان لزاماً على الحكومة الأردنية ان تضع الخطط والاستراتيجيات التي تحافظ من خلالها على مستوى التعليم الأساسي والثانوي ومواجهة التحديات الناتجة من زيادة إعداد الطلبة واستقبال الطلبة السوريين في مدارس الحكومة الأردنية، فوضعت الحكومة الخطة الإستراتيجية للعام ٢٠٠٩- ٢٠١٣، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى ما يلي(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩: ٨):

١- تطوير معارف ومهارات وكفاءات وخبرات المتعلم وتعزيز القيم الايجابية لديه.
٢- توفير موارد بشرية ذات خبرات وتصميم برامج التنمية المهنية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- توفير التعليم للجميع.
٤- تطوير نظام تربوي يتمتع بالشفافية ومعزز بتقارير دورية مدعمة بالبيانات.
٥- توفير بيئة تعليمية آمنة تشمل جميع المتطلبات التي تتناسب مع احتياجات الطلبة الصحية والانفعالية والاجتماعية والتربوية والأكاديمية.
٦- الوصول إلى مجتمع تعلم ذي نوعية متميزة يحقق معايير تربوية فنية وإدارية على المستوى الوطني.
٧- تهيئة طلبة التعليم المهني الشامل لتأهيلهم بالانخراط في سوق العمل للحد من الفقر والبطالة.
٨- ترشيد استخدام الموارد المتاحة وتوظيف مبادئ اقتصاديات التعليم بشكل يركز على إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج.

أما بالنسبة لمخصصات التعليم في الأردن فقد بلغت عام ٢٠١١ ما يقارب ٧١٩ مليون دينار وفي عام ٢٠١٢ ارتفعت لتصل ٧٥٩مليون دينار، وفي عام ٢٠١٣ طرأ ارتفاع ملحوظ على مخصصات وزارة التربية والتعليم حيث وصلت إلى ٨٦٧ مليون دينار، وفي عام ٢٠١٤، (٩٠٣) مليون دينار وتتوقع المؤشرات أن تصل مخصصات الوزارة عام ٢٠١٥ إلى ٩٣٨ مليون دينار وفي عام ٢٠١٦ إلى ٩٥٦ مليون دينار(وزارة المالية، ٢٠١٤: ٦).

يلاحظ من هذه الأرقام أن هناك في السنوات الأخيرة تزايد ملحوظ في إنفاق الدولة على التعليم مما يعني أن هناك اهتمام في هذا القطاع، بعد أن شهد عام ٢٠١٠ تراجعا في الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والعمل حيث بينت دراسة نفذها المركز الوطني لحقوق الإنسان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٠ أن نسب الإنفاق في التعليم تراجعت بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وبحجم مماثل للمتوسط العالمي وللدول العربية، رغم أن الأردن يحتل مكانة متقدمة بالمقارنة مع العديد من الدول العربية في مجال التعليم ضمن مؤشرات دولية معتمدة عالمياً(الدستور الأردنية، ٢٠١٠: ٧/٢٧).

مما سبق نجد أن الحكومة أهملت هذه القطاعات شيء ما في الفترة التي سبقت عام ٢٠١١ وهو عام بداية الاحتجاجات، لكن بدأت تهتم بالقطاع في السنوات التي تلت العام ٢٠١١، حيث كان من مطالبات المحتجين تحسين نوعية الخدمات المقدمة من قبل الحكومة كالصحة والتعليم والمكافحة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تشكل عملية التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية حجر الأساس لتأسيس دولة حديثة ديمقراطية عصرية، يستند فيها الحكم إلى شرعية حقيقية مقنعة، تسود فيها الحريات العامة وتزيد من خلالها المشاركة السياسية، ويتفاعل معها جميع فئات المجتمع، بحيث تستطيع الدولة بمكوناتها مواجهة التحديات وتستفيد من الفرص المتاحة لها، واعتبرت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام ٢٠١١ بالمزامنة مع تلك التي تفجرت في دول الربيع العربي احد أهم هذه التحديات التي أثّرت بشكل أو بآخر على مشروع التنمية السياسية في الأردن وفي جميع المجالات.

ومن خلال الدراسة عن اثر الحركات الاحتجاجية على التنمية السياسية في الأردن تم الوصول إلى النتائج التالية:

١- يعتمد تأثير الحركات الاحتجاجية على التنمية السياسية من خلال التحشيد برفع الشعارات ونشر الأفكار التي يسعى المحتجين إلى تحقيقها، وإيصالها إلى اكبر قدر ممكن من أفراد الشعب، ودعوتهم للمشاركة الفعالة في الاحتجاجات من خلال استغلال جميع الوسائل المتاحة.

٢- على الرغم من تعدد أهداف الاحتجاجات إلا أنها متوافقة فيما بينها على المظلة الملكية للحكم، وعلى عدم السعي إلى رفع شعار تغيير النظام، والاكتفاء بالتركيز على إصلاح النظام.

٣- إن الاحتجاجات التي خرجت في المملكة الأردنية الهاشمية تفتقر إلى رؤية موحدة أو برنامج ذو أهداف وخطط حزبية أو حراكية ، ولا زالت بحاجة لإطار تنظيمي يجمعها.

٤- كان للربيع العربي وآثاره في الدول العربي تأثير على الاحتجاجات في الأردن، فالربيع العربي يشكل احد الأسباب السياسية الخارجية الرئيسية التي ساعدت في تأجيج الاحتجاجات في بداياتها، إلا أن طريقة تعامل بعض الأنظمة العربية مع هذه الاحتجاجات إلى تخفيف وتيرتها في الأردن، خاصة بعد مقارنة سياسة الأنظمة العربية الحاكمة مع نظام الحكم الهاشمي في الأردن.

٥- إن سياسة الدول العظمى في تعاملها مع الأحداث العربية وخصوصاً مع القضية الفلسطينية، مضافاً إليها التبعية السياسية التي تسير بها الأنظمة العربية وراء هذه القوى، كلها شكّلت دافعاً سياسياً خارجيا للاحتجاجات في الدول والعربية والأردن، حيث أدت هذه التبعية الى توليد شعور لدى المواطن العربي بأن الكثير من المشاكل السياسية وتعطل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية السلام وتعنُّت إسرائيل وبطشها بالشعب الفلسطيني كله يدعم وبتغطية من هذه القوى العالمية.

٦- أن بطء عملية الإصلاح السياسية وعدم وجود قانون انتخاب عصري بالإضافة إلى كبت الحريات، والترهل الإداري، والفساد المالي والإداري والسياسي، وتراجع مستوى الانجاز كماً ونوعاً، بالإضافة إلى غياب العقل المركزي وتعدد صناع القرار الذي أدى إلى اختلال التوازن بين السلطات، والتزوير المتكرر للانتخابات تعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى اتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية والقاعدة الشعبية.

٧- العامل الاقتصادي يعد بالنسبة للشارع الأردني المسبب الرئيسي لخروج الاحتجاجات في الشارع الأردني، كما أن الأزمة الاقتصادية وما تبعها من مشاكل اقتصادية أردنية، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، والمماطلة في مكافحة الفساد من قبل الحكومة أيضاً ساهمت في تأجيج الاحتجاجات.

٨- تعتبر مكافحة الفقر والبطالة والخصخصة والفساد بالإضافة إلى المديونية والتبعية الاقتصادية للدول العظمى ولبنك النقد الدولي من أهم الشعارات التي رفعتها الاحتجاجات في الوطن العربي عامة وفي الأردن خاصة.

٩- ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الالكتروني بتغطية أنشطة المحتجين والتنسيق فيما بينهم، كما عملت على تنمية الوعي السياسي لدى الشعوب العربية.

١٠- بدأ الأردن في مكافحة الفساد وفرض الرقابة الإدارية على المؤسسات في الدولة قبل أحداث الربيع العربي، إلا أنها زادت بسبب زيادة وتيرة مطالب الشارع الأردني بفتح مزيد من ملفات الفساد، واستجابت الحكومة الأردنية من خلال القوانين التي شرعتها والاستراتيجيات التي وضعتها لمقاومة آثار الفساد.

١١- من الآثار السياسية للاحتجاجات، تطوير النموذج الديمقراطي، وتوفير الضمان الكافي لإنجاح التحول الديمقراطي وتعميقه، كحماية التعددية السياسية والاجتماعية وتوفير الفرص السياسية المتكافئة والتأكيد على مبادئ حرية التعبير والعدالة والمساواة، وإقرار وتعديل جملة من التشريعات ذات المساس المباشر بالحريات وحقوق الإنسان.

١٢- بدأت الحياة الديمقراطية في الأردن منذ عام ١٩٨٩، ومنذ ذلك اليوم والدولة الأردنية تعمل على تطوير قانون الانتخاب لتصل إلى قانون انتخاب عصري، يفرز مجلس نواب قادر على إنتاج حكومة برلمانية من صلب أحزابه وتكتلاته التي سيتكون منها.

١٣- تعاني الأحزاب الأردنية من الكثير من المشاكل التي تواجهها والمعوقات التي تقف في طريق عرضها على أفراد الشعب كأحزاب عاملة وفاعلة داخل المجتمع الأردني، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساهمت التشريعات والقوانين المعدلة في السنوات الأخيرة من فتح المجال أمام الأحزاب لتثبت دورها بشكل فاعل على الساحة السياسية الأردنية.

١٤- أثرت الاحتجاجات بشكل واضح على الواقع الاجتماعي الأردني من النواحي التالية:

أ. المرأة: حيث عملت الحكومة على وضع التشريعات لترسيخ دور المرأة السياسي في المجتمع من خلال تخصيص الكوتا النسائية في الانتخابات البرلمانية.

ب. الفقر: حيث انه على الرغم من الأزمة الاقتصادية والضغوط التي تمارس على الدولة الأردنية إلا أنها عملت على وضع الخطط والبرامج التي تخفف من خلالها من حدة مشكلة الفقر على المواطنين.

ج. البطالة: حيث عملت الحكومات على بناء استراتيجيات ولمدى طويل لمحاربة البطالة، من خلال توجيه التعليم لغرض الإنتاج وتحسين الأداء والاقتصاد، وصياغة فلسفة وأهداف تربوية تلبي الحاجات المستقبلية.

د. الصحة والتعليم: وكان ذلك من خلال زيادة مخصصات قطاعي الصحة والتعليم في موازنة الحكومة في الأعوام الأخيرة.

١٥- كان اثر الاحتجاجات على التنمية السياسية ايجابياً، نظراً للتطور الذي حدث على كثير من القطاعات الحيوية في المجتمع الأردني، بالإضافة تركيز اهتمام الحكومة الأردنية على تحقيق مطالب المحتجين، والتخفيف من المشاكل التي تواجه إفراد الشعب.

إن النتائج السابقة والمستمدة من الدراسة قد استلزمت تقديم عدد من التوصيات، وهي بمثابة خطة عمل لمكونات المجتمع والدولة الأردنية إذا ما أرادوا الحفاظ على الأردن، والسير بالتنمية السياسية الأردنية نحو تحقيق أهدافها، ويمكن إجمال التوصيات التي خرجت بها الدراسة بما يلي:

١- إصدار التشريعات التي تعمل على زيادة فاعلية الأحزاب ودورها في العملية السياسية الأردنية.

٢- توعية المجتمع ببعض الشعارات التي يرفعها بعض المحتجون ممن يحملون أفكاراً عدوانية اتجاه المجتمع الأردني.

٣- أن لا تصل نتائج الاحتجاجات في المملكة الأردنية الهاشمية إلى ما وصلت إليه آثار الربيع العربي في البلدان العربية المجاورة.

٤- وضع التشريعات اللازمة للسير بعملية الإصلاح الديمقراطي إلى تحقيق أهدافها، والوصول إلى قانون انتخاب عصري يتوافق عليه جميع أطياف المجتمع الأردني، يعمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على استخراج مجلس نواب عصري قادر على إنتاج حكومة برلمانية ذات كفاءة إدارية وسياسية واقتصادية.

٥- وضع خطط واستراتيجيات فعالة قادرة على التخفيف والحل التدريجي للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الأردني.

٦- مراقبة الاحتجاجات وشعاراتها من قبل الحكومة الأردنية، وذلك لمنع دخول الدسائس بين المحتجين، ومحاولة الابتعاد عن منع أي احتجاج أو مظاهرة سلمية أو قمعها بأي وسيلة كانت.

٧- الإسراع في عملية الإصلاح في الأردن بشكل عام من خلال تعاون جميع أفراد ومؤسسات المجتمع الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

- أبراش، إبراهيم، (١٩٩٨)، **"علم الاجتماع السياسي"** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمار الأردن.
- إبراهيم، سعد الدين، (١٩٨٥)، **"المجتمع والدولة في الوطن العربي: مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو رمان، محمد، (٢٠١١)، **"الصفقة المزدوجة: التغيير في الأردن بين الثنائية الديموغرافية والممانعة الرسمية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤).
- احمد، سامر خير، (٢٠٠٨)، **"السياسة وسلطتها على الثقافة الوطنية الأردنية المعاصرة(عهد الملك حسين ١٩٥٢- ١٩٩٩)"**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ، مركز الثريا للدراسات، عمان.
- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد(٢٠١٣-٢٠١٧)، (٢٠١٣)، المملكة الأردنية الهاشمية، ص٥.
- الأسود، شعبان الطاهر، (٢٠٠٣)، **"علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة"**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- باقر، محمد حسين، (٢٠٠٧)، **"الفقر في المنطقة العربية: المفاهيم ومنهجيات القياس"**، ص٢٦.
- بدران، عدنان، (٢٠١٠)، **"ورقة بعنوان: واقع حقوق الإنسان في الأردن"**، فعاليات اليوم الأردني لحقوق الإنسان الأول، مجمع النقابات المهنية، ٢٥ آذار.
- بدران، عدنان، (٢٠١٣)، **"ظاهرة الفساد في بعديها السياسي والمجتمعي"**، المؤتمر الإقليمي الأول: مؤتمر تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية، عمان، الأردن، شباط.
- برقوق، امحند، (٢٠٠٩)، **"مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"**، جامعة الجزائر.
- بسيوني، عبدالغني، (١٩٩٢)، **"أصول علم الإدارة العامة"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بشارة، عزمي،(٢٠١١)، **"في الثورة والقابلية للثورة"**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب.
- بغدادي، عبدالسلام إبراهيم، (١٩٩٣)، **"الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بني سلامة، محمد تركي، (٢٠١٣)، **"الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية"**، مركز البديل للدراسات والأبحاث.
- بو دبوز، غازي، (٢٠٠٥)، **"إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها"**، دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- تقرير مرصد الإصلاح الأردني ومركز هوية،(٢٠١٢)، **"الإصلاح في الأردن"**، التقرير الثاني،آذار.
- الجابري، محمد عابد، (١٩٧٩)، **"التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها: حالة المغرب"**، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حسيب، خير الدين، ٢٠١١، **"حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة"**، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٨٦)، نيسان.
- حمدوش، رياض،(٢٠٠٩)، **"تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"**، معهد الميثاق.
- الحمد، جواد، (٢٠٠٧)، **"الديمقراطية الأردنية في مرحلة التحول"**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ، الأردن، آب.
- خطايبة، يوسف ضامن، (٢٠٠٩)، **"معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن"**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد(٢)، العدد(٣).
- الدستور الأردني، (١٩٩٢)، **"قانون الأحزاب"**، المادة(٢١).
- الدستور الأردني، قانون هيئة مكافحة الفساد،(٢٠٠٦)، المادة(٣).
- الدستور الأردني، المادة ٢٨-٤٠.
- درة، عبد الباري إبراهيم وآخرون، (٢٠٠٦)، **"دور النقابات والجمعيات المهنية في تنمية الموارد البشرية في الأردن"**، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، مشروع منار، الأردن.
- درويش، إبراهيم، (١٩٦٨)، **"النظام السياسي"**، دراسة فلسفية تحليلية، ج(١)، دار النهضة العربية، القاهرة.
- دياب، عزالدين، (٢٠٠٥)، **"التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات"**، مجلة الفكر السياسي، القاهرة، العدد(٢٢).
- رجب، إيمان احمد، (٢٠١١)، **"المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"**، ملحق مجلة السياسة الدولية بعنوان: "اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية"، العدد(١٨٤)، نيسان، المجلد(٤٦).
- رشوان، حسين عبد الحميد،(١٩٩٣)، **"التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية"**.
- الزعبي، غازي محمود ذيب،(٢٠٠٩)، **"البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية في الأردن: التنمية السياسية: مفهومها، نظرياتها، أهدافها، معوقاتها"**، اربد، عالم الكتب الحديث.
- سعدي، احمد، (٢٠٠٤)، **"في مفهوم الاحتجاج"**، مجلة عدالة الالكترونية، العدد(٦)، تشرين الأول.
- سعدي، محمد، (٢٠١٢)، **"الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير"**، المغرب، جامعة محمد الأول.
- السليحات، ملوح مفضي، (٢٠١٢)، **"ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية"**، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد(٣٩)، العدد(٢).
- السمالوطي، نبيل، (١٩٧٨)، **"بناء القوة والتنمية السياسية"**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشيوخ، محمد عبد الغفور، (٢٠١٣)، " **تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي"**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، رسالة ماجستير غير منشورة.
- شحماط، مراد و جصاص، لبنى، (٢٠١٣)،**"التنمية السياسية: مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر.
- صفار، محمد، (٢٠١١)، **"ادارة مرحلة ما بعد الثورة...حالة مصر"**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٤)، نيسان، المجلد(٤٦).
- الطويسي، باسم، (٢٠١١)، **"دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي: دراسة في النخب الحكومية الاردنية في بداية مرحلة التحديث"**، جامعة الحسين بن طلال.
- عارف، نصر محمد، (٢٠٠٨)، **"في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها"**، مجلة ديوان العرب، القاهرة.
- العبادي، هاشم فوزي، وآخرون، (٢٠٠٨)، **"إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- عبدالله، ثناء فؤاد، (١٩٩٧)، **"آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- العتيبي، مناور عبد اللطيف، (٢٠١٣)، **"الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت(٢٠٠٦-٢٠١٢)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية.
- العجلوني، محمد محمود، (٢٠١٠)، **"الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها"**، ورقة عمل (ليست للنشر) مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية، ١٠-٢ ايار.
- العفيف، احمد خليف وآخرون، (٢٠٠٨)، **"التربية الوطنية"**، ط(٣)،عمان.
- العلاونة، حاتم سليم، (٢٠١٢)، **"دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري"**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير "، كلية الآداب / جامعة فيلادلفيا، عمان ، الأردن، تشرين الثاني.
- علوان، حسين، (١٩٩٨)، **"التعاقب على السلطة في الوطن العربي"**، بغداد، مجلة دراسات استراتيجية، العدد(٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- العلواني، طه جابر، (٢٠١١)، **"تأملات في الثورات العربية"**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ٣٠ كانون الأول.
- العناقرة، محمد محمود خلف والبواعنة، لؤي إبراهيم سليمان، (٢٠٠٧)، **"التربية الوطنية"**، ط(١)، اربد، المركز القومي للنشر.
- عودة، جهاد، (٢٠١٣)، **"الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية"**.
- غليون، برهان، (١٩٨٦)، "فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعات الوطنية"، دراسات عربية، السنة(٢٢)، العدد(١)، حزيران.
- غليون، برهان، (١٩٨٦)، **"مجتمع النخبة"**، معهد الإنماء العربي، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فائق، محمد، (٢٠٠٠)، **"حقوق الإنسان والتنمية"**، مجلة المستقبل العربي، السنة(٢٢)، العدد(٢٥١).
- فرحات، محمد نور،(١٩٩٢)، **"المجلس القومي للثقافة العربية"**، الرباط، مجلة الوحدة، السنة(٨)، العدد(٩١)، نيسان.
- قرم، جورج، (٢٠١١)، **"المساعدات الاقتصادية لمصر وتونس: اصطياد الثورات بشباك التبعية"**، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ حزيران.
- قرنفل، حسن، (١٩٩٧)، **"المجتمع المدني و النخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟"**، الدار البيضاء.
- كامل ، ثامر، (٢٠٠٠)، **"إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥١).
- الكلالدة، خالد وآخرون، (٢٠١٣)، **" الحراك السياسي الأردني: الأسباب والمآلات"**،مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، إعداد مجموعة باحثين.
- الكلالدة، خالد، (٢٠١٤)، **"ندوة بعنوان: الإصلاح السياسي في الأردن فرص وتحديات"**، منتدى الفكر والحوار، ١٩ حزيران.
- لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، (٢٠١٠)، **"نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني"**، عمان، ٢٠ آذار.
- لطفي، وفاء، (٢٠١٢)، **"الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية"**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، ٢٠ أيار.
- اللوزي، موسى، (٢٠٠٠)، **"التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات"**، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ليلة، علي، (٢٠٠٦)، **"فلفريدو بارتو ودورة الصفوة في إطار النظام"**، سلسلة: نظريات علم الاجتماع ، الكتاب العاشر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- محمد، محمد علي، (١٩٨٠)، **"أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث"**، الجزء الثاني، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
- مراد، علي عباس، (١٩٩٠)، **"التنمية السياسية وأزمة المشاركة السياسية، في : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث"**، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- المشاقبة، أمين،(٢٠٠٣)، **"النظام السياسي الأردني، المسيرة والديمقراطية"**، ط(٧)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- مصطفى، جليل اسماعيل، (١٩٩٧)، **"التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- المغيربي، محمد زاهي، (١٩٩٨)، **"التنمية السياسية المقارنة قراءات مختارة"**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
- المقداد، محمد، (٢٠٠٧)، **"أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته(الأردن حالة الدراسة)"**، مجلة المنارة، المجلد(١٣)، العدد(٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المؤمن، قيس، وآخرون، (١٩٩٧)، **"التنمية الإدارية"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- موارد، منظمة العفو الدولية (المجلة الالكترونية)، (٢٠١١)، **"دراسة حول قانون الاجتماعات العامة الأردني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته"**، المحامي الدكتور ليث كمال نصراوين، العدد(١٧).
- مهنا، محمد نصر، (٢٠٠٦)، **"علم السياسة بين الأصالة و المعاصرة"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- نجادات، علي عقلة، (٢٠١٢)، **"الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني"**، دراسة مسحية، جامعة اليرموك، قسم الصحافة والإعلام.
- نجادات، عبد السلام، (٢٠١٢)، **"المديونية الخارجية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد(٣٣).
- هادي، رياض عزيز، (١٩٩٥)، **"من الحزب الواحد الى التعددية"**، دار الشؤون الثقافية العامة.
- هادي، رياض عزيز، (٢٠٠٥)، **"حقوق الإنسان: تطورها- مفاهيمها- حمايتها"**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- ورقلة، نادية، (٢٠١٣)، **"دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي"**، السنة الخامسة، العدد(١١)، الجزائر، حزيران.
- وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٢)، **"النظام الداخلي لنقابة المعلمين الأردنيين لسنة ٢٠١٢"**.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية، (٢٠٠٩)، **"الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٩-٢٠١٣"**، عمان ، الأردن.
- وزارة الصحة الأردنية، (٢٠١٣)، **"الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة ٢٠١٣-٢٠١٧"**.
- وزارة المالية الأردنية، (٢٠١٠)، **"النشرة المالية لشهر كانون ثاني"**.
- وزارة المالية، (٢٠١٤)، **"خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤: تقرير تفصيلي عن النفقات للأعوام ٢٠١١-٢٠١٦"**.
- وزارة المالية، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠، (٢٠١٠)، **"الخلاصة الإجمالية لنفقات وزارة الصحة للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢"**، فصل وزارة الصحة.
- الوزني، خالد واصف، (٢٠١٢)، **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني"**، مراجعة تحليلية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشرين الثاني.
- يحيى، عبدالمتجلي، (١٩٨٦)، **"التنمية السياسية في العالم الثالث"**، مجلة الباحث العلمي، العدد(٩)، تشرين الأول- كانون الأول.
- يوسف، باسل، (٢٠٠٢)، **"حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية: الواقع والخلفية السياسية"**، بغداد، مجلة الدراسات السياسية ، العدد(٩)، بيت الحكمة.

المراكز:

- مركز آفاق للدراسات والبحوث، (٢٠١٣)، **"فلسفة الثورات الربيع العربي وأهدافها"**، محمد الشيوخ، ٢ كانون الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، (٢٠١٤)، **"مستقبل شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك العربي"**، عمرو عبدالعاطي، القاهرة، ٣ أيار.
- مؤسسة الأهرام الإستراتيجية، (٢٠١٢)، **"استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين الأمن والحرية"**، عادل عبدالصادق محمد، ١ نيسان.
- الحوار المتمدن، (٢٠١١)، **"التبعية السياسية العربية للغرب وآثارها على العرب"**، محمد السينو، العدد(٣٤٧٤)، ١ أيلول.
- مؤسسة الحوار المتمدن، (٢٠١٢)، **"شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاديات النامية"**، العدد(٣٩٣٣)، عودت ناجي الحمداني، ٦ كانون الأول.
- البطاينة، خالد حميد حسين، (٢٠١١)، **"ملاحظات حول الحراك السياسي في الأردن في ظل الربيع العربي"**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد(٣٤٤٩)،٦آب.للمزيد:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٧٠ ١٧
- مركز القدس للدراسات السياسية، (٢٠١٣)، **"دراسة تحليلية لواقع النقابات العمالية الأردنية المستقلة"**، ٣٠ أيار.

الدراسات الأجنبية:

- Robert, Simons, (١٩٩٥), "**Control in an of Empowerment, Harvard Business Review**", Vol, ٧٣, No>?.

رسائل جامعية:

- الشرقطلي، (٢٠١٠)، **"أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال.
- عبد القادر، إبراهيم، (٢٠١٣)، **"التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)(دراسة حالة)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية.

المواقع الالكترونية:

- أبو رمان، محمد، (٢٠١٣)، **"أزمة الحراك الشعبي الأردني.. أسئلة الديمغرافيا والأيديولوجيا"**، ٣١ كانون الثاني.
- للاطلاع: http://www.css-jordan.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=٢٨٦#.U-KTTfl_tqI
- أبو عرجة، تيسير، (٢٠١١)، **"شباب بلا سياسة أم سياسة بلا شباب"**، موقع الإصلاح الإخباري، ١٦ تشرين أول.للاطلاع على نص اللقاء : http://islahnews.net/١٨١٤٣.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجريدة الاقتصادية، (٢٠١٤)، **"المزيد من آثار الفساد"**، سعود بن هاشم جليدان، ٦ تموز.
للاطلاع يرجى زيارة الموقع الالكتروني:
http://www.aleqt.com/٢٠١٤/٠٧/٠٦/article_٨٦٤٥٤٨.html
- مؤسسة الحوار المتمدن، (٢٠١١)، **"أبعاد وتداعيات الثورة المصرية: داخلياً وخارجياً"**،العدد (٣٤٠٤)، ٢٢ حزيران.
للاطلاع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٦٤٣٣٧
- مؤسسة الحوار المتمدن، (٢٠١٢)، **"أسباب الاحتجاجات في العالم العربي"**، عوض، حسين، العدد(٣٧٧٧)، ٣ تموز.
للمزيد: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣١٤٢١٢
- الرنتاوي، عريب، (٢٠١١)، **"شباب بلا سياسة أم سياسة بلا شباب"**، موقع الإصلاح الإخباري، ١٦ تشرين أول.للاطلاع : http://islahnews.net/١٨١٤٣.html
- مجلة السياسة الدولية، (٢٠١٢)، **"خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية"**، ناهد عز الدين، العدد(١٨٨)، نيسان.
للمزيد: www.siyassa.org.eg/NewsContent/٣/١١١/٢٣٤٤
-
- عربيات، غالب، (٢٠١١)، **"شباب بلا سياسة أم سياسة بلا شباب"**، موقع الإصلاح الإخباري، ١٦ تشرين أول.للاطلاع على نص اللقاء : http://islahnews.net/١٨١٤٣.html
- غالي، بطرس، (٢٠٠٣)، **"التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"**، منظمة اليونسكو، ص٥. للمزيد: http://unesdoc.unesco.org/images/٠٠١٣/٠٠١٣٢٣/١٣٢٣٤٣a.pdf

الندوات:

- ابو شيخة، نادر، (١٩٩٠)، **"الفساد في الحكومة"**، ندوة إقليمية عقدتها دائرة التعاون الفني ومركز التنمية الاجتماعية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مراجعة ناصيف عبد الخالق، نيويورك.
- جميل، حسين، (١٩٧٧)، **"حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة"**، ورقة عمل مقدمة الى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط(٢)، بيروت.

تقارير:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني(مجموعة مؤلفين)، (٢٠١٣)، **"التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢"**، ط(١)، كانون الثاني، عمان، الأردن.
- مرصد الإصلاح الأردني، (٢٠١٢)، " الإصلاح في الأردن"، التقرير الأول، آذار.

الصحف:

- موقع بي بي سي الإخباري(BBC)، (٢٠١٣)، **"تململ في الأردن من انتشار القوات الأمريكية"**، ٢٦ أيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة البوصلة الالكترونية(٢٠١١)، **"الملكية الدستورية والإصلاح في الأردن"**، عبدالله اللواما، ٨ كانون الأول.
- الجزيرة نت القطرية، (٢٠١٢)، **"انفجار شعبي في الأردن ضد رفع الأسعار"**، ١٤ تشرين الثاني.
- الجزيرة نت القطرية، (٢٠١٣)، **"مديونية الأردن تقفز إلى ٢٧ مليار دولار"**، محمد النجار، ٢٦ تشرين الثاني.
- صحيفة الحياة اللندنية، (٢٠١٣)، **"الوصفة الأردنية في الربيع العربي"**، غسان شربل، ١١ شباط.
- جريدة الدستور، (٢٠١٠)، **"تخفيض نسبة الفقر في الأردن من ٢١.٣% عام ١٩٩٧الى ١٣% خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨".**
- جريدة الدستور الأردنية، (٢٠١٠)، **"دراسة: عام ٢٠١٠ شهد تراجعا في الإنفاق النوعي على الصحة والتعليم والعمل"**، ٢٧ تموز.
- جريدة الدستور الأردنية، (٢٠١١)، **"البراري يحاضر في ال البيت حول المحافظة على المال العام"**، د مصطفى البراري و محمد المقداد، ١٦ نيسان.
- الدستور الأردنية، (٢٠١٢)، **"الحراك الشعبي: دعونا نعترف بأخطائنا"**، حسين الرواشدة، ٨ كانون الثاني.
- جريدة الدستور الأردنية، (٢٠١٢)، **"ابو حمور: الفقر والبطالة من الأسباب الرئيسة لحدوث الربيع العربي"**، ٢٩ كانون الثاني.
- جريدة الدستور الأردنية، (٢٠١٢)، **"تواصل إضراب المعلمين في بعض مدارس المحافظات"**، ٢٣ آذار.
- الدستور الأردنية، (٢٠١٣)، **"رؤية ملكية متكاملة للإصلاح وحل أزمات المنطقة"**، جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في حديث صحفي مع وكالة أنباء شينخوا الصينية، ١٦ أيلول.
- صحيفة الدستور الأردنية، (٢٠١٤)، **"إسرائيل تواصل مذبحة غزة على وقع إعلانات مضللة عن «تهدئة» "**، ٥ آب.
- صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، (٢٠٠٦)، **"المحسوبية: هل هي فساد ام رفع مظلمة"**، الدكتور صخر عبدالله الجنيدي، ٢٢ شباط.
- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٢)،**"نص قانون الهيئة المستقلة للانتخابات كما اقره مجلس النواب"**، ٢٠ آذار.
- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٢)، **"ارتفاع الفقر إلى ١٤.٤% في ٢٠١٠ والإعلان عن مسودة استراتيجية مكافحة الفقر نهاية كانون الثاني"**، ورشة عمل إطلاق تقريري حالة الفقر في الأردن للعام ٢٠١٠ونوعية الحياة في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١٠، ٣١ كانون الأول.
- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٢)، **"نص مشروع القانون المعدل ل المطبوعات والنشر"**، ٢٣ آب.
- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٢)، **" واقع الفساد في الأردن"**، د.زعبي الزعبي، ٢١ آذار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٣)، **"الكلالدة: الحراك المطالب بالإصلاح في الأردن عمره قبل الربيع العربي"**، محمد الكلالدة، مركز شراكة من اجل الديمقراطية، ندوة بعنوان "الإصلاح السياسي إلى أين؟"، ٣ تشرين الثاني.
- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٣)، **"سياسات صندوق النقد الدولي"**، الأستاذ الدكتور حامد كامل السعيد، ٧ كانون الثاني.
- جريدة الرأي الأردنية،(٢٠١٤)، **"مع استمرار إضراب المعلمين، ١.٨٥ مليون طالب يعودون إلى المدارس غدا"**، ٣٠ آب.
- موقع زاد الأردن الإخباري الالكتروني، (٢٠١١)، **"دور الأحزاب السياسية الأردنية في الإصلاح السياسي في الأردن"**، جهاد الزغول، ١٠ آذار.
- صحيفة السوسنة، (٢٠١٣)، **"نصف الأردنيين يرزحون تحت خط الفقر"**، تقرير عمالي صادر من مركز الفينيق للدراسات، ١٨ شباط.
- جريدة العرب اليوم، (٢٠١٣)، **"الملك: نفخر بنموذج التطور الديمقراطي الأردني القائم على التعددية"**، كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في افتتاح فعاليات ملتقى الأعمال الأردني الأميركي الثاني، ٩ آذار.
- صحيفة العرب اليوم الأردنية، (٢٠١٤)، **" مديونية الأردن ٨٣ % من الناتج المحلي الإجمالي"**، ٦ أيار.
- جريدة الغد الأردنية، (٢٠١٤)، **"حراك الكرك: الحكومات تمارس الاستغفال على المطالب الشعبية"**، ٢٥ أيلول.
- موقع فرانس٢٤ الإخباري، (٢٠١٣)، **"مظاهرات في الأردن احتجاجا على الوجود العسكري الأمريكي في المملكة "**، ٢٦ نيسان.
- طلبة نيوز الإخباري الالكتروني، (٢٠١٣)، **"طبيعة الحراكات الشعبية وقوتها"**، الدكتور شفيق علقم، ٢٥ شباط.
- موقع طلبة نيوز الإخباري، (٢٠١٣)، **"٥٠٠ مليون دينار مخصصات الصحة في موازنة ٢٠١٣"**، ١٥ كانون الثاني.
- صحيفة الوفد المصرية، (٢٠١٤)، **"مظاهرات في الأردن تطالب بطرد السفير الإسرائيلي"**، وكالات، ١١ آذار.
- وكالة الأنباء الأردنية بترا، (٢٠١٢)، **"المجتمع الأردني: السكان".**
- وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، (٢٠١٢)، **"نص مشروع قانون الانتخاب لسنة ٢٠١٢"**.
- وكالة الأنباء الأردنية(بترا)، (٢٠١٤)، **"وفد تونسي يطلع على تجربة ديوان المحاسبة الرقابية"**، د.مصطفى البراري، ٥ حزيران.
- وكالة الأنباء الأردنية(بترا)، (٢٠١٤)، **"١١ بالمائة معدل البطالة في المملكة بنهاية ٢٠١٣"**، ١٥ كانون الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وكالة مصراوي الإخبارية، (٢٠١٣)، **"المعارضة تقاطع انتخابات البرلمان بالأردن، ومواطنون: لا شيء يتغير"**،٢٣ كانون ثاني.
- وكالة عمون الإخبارية الالكترونية، (٢٠١٢)، **"هل يؤثر فوز مرسي على الأردن"**، محمد ابو رمان ومجموعة من الباحثين، ٢٠ حزيران.
- وكالة وقائع الإخبارية الالكترونية، (٢٠١٤)، **"أوضاع النساء في الأردن لعام ٢٠١٣"**، تقرير جمعية معهد تضمان النساء الأردني(تضامن) بمناسبة يوم المرأة العالمي، ٧ آذار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com